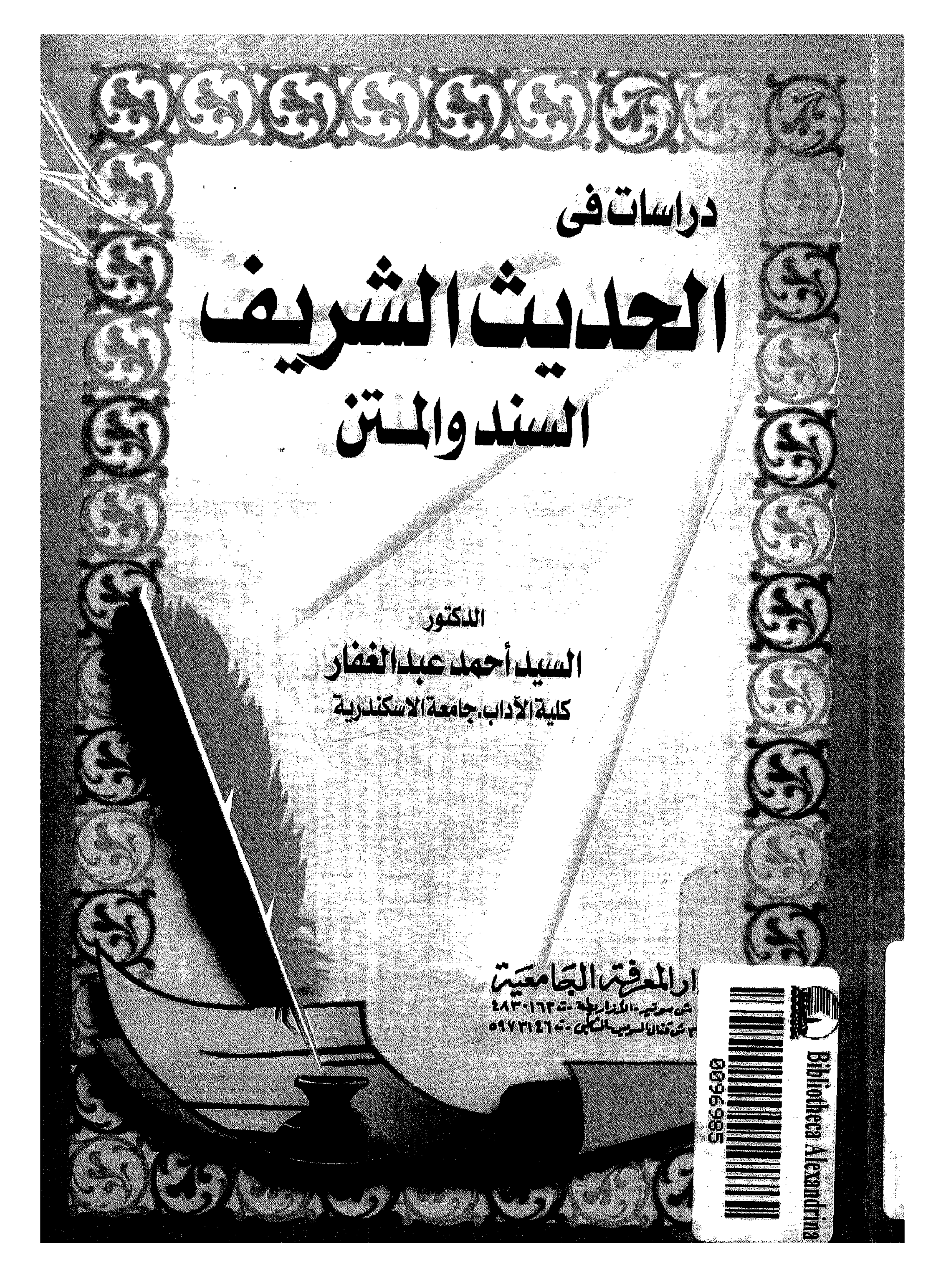

دراسات فى
الحديث الشريف
السند والمتن
الدكتور
السيد أحمد عبد الغفار
كلية الآداب. جامعة الاسكندرية
ار المعرفة الجامعية
Bibliotheca Alexandrina
0096985



الدكتور السيد أحمد عبد الغفار

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دراسات فى الحديث الشريف

السند والمتن

٢٠٠٠

دار المعرفـة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة
الأسكندرية



بسم الله الرحمن الرحيم



تقديـم ومنهـج :

للحديث الشريف موقف من التشريع الإسلامى لا يمكن تغافله؛ فقد قام الحديث بتوضيح وتفصيل ما أُجمل فى القرآن، وقدّم للتشريع الإسلامى ما يساعد على معرفة الأحكام، وتحديدها، والوقوف على مقاصد النص القرآنى، وأهدافه.

ويصدق قول الله جلّ وعلا : ﴿ وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتبيّن لهم الذى اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون ﴾. (٦٤ / سورة النحل).

فمنذ أن بُعث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفسر ويبيّن شريعة الله لعباده، وكان الناس يتناقلون أقوال الرسول، واهتم المسلمون منذ الصدر الأول بحفظ الأسانيد، وهو أمر لم يكن محل اهتمامٍ فى أى أمة قبلهم، حتى عُرف عن المسلمين أنهم اختصوا بعلوم الإسناد، والأنساب، والإعراب.

رَوَوْا عن الرسول، وحفظوا الأحاديث بأسانيدها، وقد حرصوا على الأخذ بأقوال النبى، وأفعاله، وعضوا عليها بالنواجز حتى نقلوها إلى من بعدهم فى صدق، وأمانة، وأداءٍ تحوطه العناية والرعاية، والحرص على سنة رسول الله.

وقد رأيت أن أنهج فى هذا البحث منهجًا غير مألوف، وهو المنهج التطبيقى؛ فمن خلال نص الحديث، والتعرف على عنصرية المتمثلين فى السند والمتن (اللذين إذا صحا صح الحديث)، ومن هنا يمكن أن نوضح جهود العلماء فيما أثاروه من قضايا تتعلق بكلٍ من السند والمتن، وفيما وضعوه من مصطلحات وقوانين، ونقد منهجى يشهد لهم بجهد فائق فى دراسة الحديث؛ وهكذا كان دورهم الذى بذلوا فيه كل الجهد صيانة للحديث، وحفظه نقيًّا، وانتشاره بين الناس، دافعوا عنه بكل ما أُوتوا من فكر وجهد، عنايةً به، ورعايةً له.

وهكذا قيّض الله تعالى للنص الدينى من يخاف عليه ويحميه من غدر الطاعنين،

وادعاءات المكذبين، ليعلو هذا النص فوق الشبهات، ويرسخ ويستمر ما دامت الحياة.

كان العلماء يقطعون الصحارى والمفاوز فى طلب هذا العلم والحصول ولو على نص واحدٍ من نصوص الحديث، أو مجموعة من النصوص.. و لم يختلف أحد فى أن الحديث لم يدوّن رسميًا كما دُوّن القرآن الكريم، ومع هذا فقد لقى الحديث العناية والرعاية الكاملة بعد كتاب الله تعالى.

كانت كل الوسائل تقدم من جانب هؤلاء العلماء حفظًا للحديث وبصورة لا نظير لها فى تاريخ الأمم، وفى كل الحضارات.

وحينما جمع العلماء الحديث من كل مكان يتوقعون وجوده فيه، وتم التدوين، بدءوا فى وضع قواعد، وأصول غاية فى الدقة، وعلى أساسٍ علمى بلغ من الحيطة والحذر والتثبت مبلغًا عظيمًا.

كما وضعوا منهجًا نقديًا تناول شروطًا نصل من خلالها إلى معرفة الأنواع المختلفة للحديث، ما هو مقبول منها، وما هو مردود، وكذلك القضايا التى تفجرت حول رجال الحديث (الرواة)، وما إلى ذلك من دراسات تتعلق بالسند، ودراسات تتعلق بالمتن.

وعلى هذا فإن منهج البحث هذا لم يعبأ بالسرد التاريخى لعلم الحديث كالتعرف على النشأة - أولاً -ثم مراحل التدوين، وما تلى ذلك من تطور للعلم ونموّه بالتتبع الزمنى - بل سيكون الاهتمام بالحديث متنًا وسندًا، ومن خلال ذلك تثار القضايا التى هى موضوعات العلم.

وفقنا الله.

المؤلف

د. السيد أحمد عبد الغفار

الإسكندرية ١٩٩٩

تاريخية الحديث



لم يترك علماء الحديث مجالاً من مجالات البحث فيه، إلاّ وقد اهتموا بكل ما يتعلق بالحديث الشريف يستوثقون النص ويتأكدون من سلامة السند، حتى عند بداية الحديث من قبل رسول الله صلى الله عليه وسم، بحثوا فى عناصر توثيق الخبر، ونحن نعلم أن الخبر الموثق يمر بمرحلتين من التوثيق، حفظه فى الصدور وكتابته فى السطور، وقد مرّ القرآن الكريم بهاتين المرحلتين حتى بلغ حد الشهرة والانتشار الواسع.

وكان الحديث أقل حظًا من هذا؛ فقد حُفظ، ولم يدون كله فى بداية الأمر بل دون بعضه. وكان التدوين على المستوى الشخصى؛ بمعنى أن هناك عددًا من الصحابة كانت لهم صحف خاصة يدونون فيها ما يسمعونه من الرسول عليه الصلاة والسلام، وذلك بخلاف القرآن الذى دُوّن على المستوى الرسمى منذ نزوله؛ فقد كلّف الرسول عليه الصلاة والسلام كتاب الوحى أن يكتبوا النص القرآنى حينما يأتى به الوحى؛ فلم يترك الكتّابُ شاردة ولا واردة من النص القرآنى إلاّ ودوّنوها، وحفظوها أيضًا.

وكذلك الحديث نال حظًا من الاهتمام؛ فقد اهتم المسلمون الأوائل بكل ما يصدر عن رسول الله من كلام أو فعل. منهم من يهتم بحفظه ووعيه، ومنهم من يقوم بتدوينه.

كثرت الآراء حول تدوين الحديث منذ أن صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وخاصة تلك الفترة الباكرة فى حياة المسلمين؛ فقد جاءت أحاديث تنهى عن الكتابة، وأحاديث تأمر بالكتابة.

«قال البيهقى وابن الصلاح وغير واحد : لعل النهى عن ذلك كان حين يخاف التباسه بالقرآن، والإذن فيه حين أمن ذلك. والله أعلم»[1].

---

[1] الحافظ ابن كثير : الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، صـ١١١.

وقد جاء كثير من الأدلة على كتابة الحديث و لم يخلُ كتاب من عرض هذه النصوص الدالة على الكتابة، وقد روى البخارى عن أبى هريرة قال : **«ليس أحدٌ من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثرَ حديثًا منى، إلاّ ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب».**

وبعد استقراء واستقصاء الروايات التى وردت فى هذا الشأن (الكتابة والرواية) عند بداية الحديث..، أمكن أن نرد الطاعنين بالتشكيك فى الحديث الشريف فى تلك الفترة بالذات، والذين يدّعون أن الخبر الذى ينقل شفاهة (رواية)، و لم يدوّن يمكن أن يتسرب إليه الشك.

ولكننا حينما ننظر إلى الاهتمامات التى كان يبذلها الصحابة (رضوان الله عليهم) فى حفظ الحديث من ناحية، وتدوينِ صحفٍ خاصة من ناحية أخرى؛ لهى خير دليل على الاحتفاظ بما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فالظروف التى كان يعيشها الصحابة ساعدتهم إلى حدٍ كبير على حفظ الحديث ووعيه؛ فقد كانوا يتمتعون، بصفاء الذاكرة وقوتها، لاعتمادهم عليها فى كل شئون حياتهم؛ فالكتابة والقراءة لم تكن منتشرة بشكل يسمح بتدوين كل شئ. أضف إلى ذلك بساطة العيش التى تعمل على نقاء الذهن وصفائه، لذا فقد عُرف هذا الجيل بالحفظ والذكاء (كما يحدثنا التاريخ)؛ فقد كان الناس يحفظون القصائد الطوال حينما تتلى عليهم ولمرة واحدة.

كذلك الدعوة الإسلامية ملكت عليهم أنفسهم؛ فكانوا يقدسون النص الدينى، المتمثل فى القرآن وفى الحديث، ويقدّرونه حق قدره، وكانوا يعلمون أن شرفهم ومجدهم ومكانتهم العالية بين الأمم لن تتأتى إلاّ بالإسلام ومن خلال نصوصه استيعابًا وحفظًا وتدبرًا وعملاً.

فحفظ الصحابة كل ما صدر عن رسول الله، واهتموا بحفظه بما لا يدع مجالاً للشك فى سلامة ما تلقوه عن رسول الله فى تلك الفترة، وهو تلقى مباشر ليست فيه واسطة..

وقد كان الرسول عليه والسلام يسلك مسلكًا تربويًا فى إلقاء أحاديثه على الصحابة، حتى يمكن استيعابه، «وقد أشارت السيدة / عائشة رضى الله عنها إلى ذلك حيث قالت : **«كان يحدّث حديثًا لَوْ عَدّه العادُّ لأحصاه»**، وكان يعيد الحديث لتعيه الصدور كما فى البخارى وغيره عن أنس قال : **«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : يعيد الكلمة ثلاثًا ليُعْقَل عنه»**[1].

ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد أوتى جوامع الكلم، فكان حديثه قوى البيان، فصيح اللفظ، ولا غرو فى ذلك، فقد وصفه القرآن بالحكمة، يقول الله تعالى ﴿. . . وَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ ١١٣/ النساء.

وهذا يمثل جانبًا من استوثاق الحديث بالحفظ، وهو تلقى ما يصدر عن رسول الله حفظًا، ووعيًا، وتأسيًا به. وقد كان المتلقى مهتمًا بتلقيه للحديث، أمينًا فى أدائه.

وتلك الفترة هى فترة الرواية والفصاحة فى كل أنواع الثقافات والمعرفة العربية، وشأن الحديث فى ذلك هو شأن العلوم كلها، وهى فترة سليمة صحيحة ترعى النص وتحافظ عليه، ولو كان هناك تشكيك فى فترة الرواية لَلَحِق التشكيك بكل العلوم والمعارف. وقد كان الصحابة (رضوان الله عليهم) يتحرون الرواية ويضبطونها ويحتفظون بها بعيدة عن كل ما يشوبها.

---

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث، صـ٣٩.

أما عن كتابة الحديث وتدوينه؛ فقد أثار العلماء هذا الموضوع في ظل الأحاديث التي تتعلق بكتابة الحديث أي تدوينه بمعنى كتابة ما يصدر عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– فقد روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله–صلى الله عليه وسلم– قال : **«لا تكتبوا عني شيئًا إلاّ القرآن فمن كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحه»**[1].

ويتضح من هذا الحديث أن الرسول – عليه الصلاة والسلام – يصرف الناس إلى عناية خاصة بالقرآن الكريم وتدوين نصوصه وألاّ يكتب ما عداه حتى لا تختلط النصوص ويتسرب الشك إلى كليهما معًا سواء الكتاب أو الحديث، وهذا من منطلق الحرص على كتاب الله كما جاء به الوحي إذ قيض الله تعالى لكتابه ما يحفظه.

وكان قد ورد النهي عن كتابة الحديث في رواية أبي هريرة رضي الله عنه قال : **«خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونحن نكتب الأحاديث، فقال : ما هذا الذي تكتبون ؟، قلنا أحاديث نسمعها منك، قال : أكتابًا غير كتاب الله تريدون ؟ ما أضل الأمم من قبلكم إلاّ ما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله، قال أبو هريرة : فقلت : أنحدّث عنك يا رسول الله ؟ قال : نعم، تحدثوا عني ولا حرج فمن كذب عليّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»**[2] .

وهي نصوص تبيّن الاهتمام الكبير بالحفظ دون الكتابة، وهو أمر له أهميته في مجال الثقة بالحديث في فترة الرواية.

أما الكتابة؛ فقد كان الاهتمام الأول بالقرآن، وقد اهتم الصحابة بذلك، مع بدائية الكتابة ووسائلها التي تعتبر غير ميسرة آنذاك.

---

[1] أخرجه الإمام مسلم في الزهد، ٢٢٩/٨.

[2] فتح الباري بشرح البخاري : ٢٤٣/١، ابن حجر العسقلاني، الطبعة السلفية، ١٩٩٥، القاهرة.

في نفس الوقت كثرت نصوص الحديث عن رسول الله من أقوال وأفعال وغيره . ومع هذا كان الصحابة يحفظونها ويعضون عليها بالنواجز، ولم يكلّف عليهم رسول الله بكتابة الحديث لكيلا يثقل عليهم، وإنما يكتفي بتدوين القرآن.

ومن جانب آخر نجد أحاديث تثبت وقوع الكتابة في تلك الفترة الباكرة في صدر الإسلام، وفي عهد الرسول عليه الصلاة والسلام.

«أذن الصحابة أن يكتبوا حديثه، أخرج الخطيب البغدادي بسنده عن رافع بن خديج قال : قلنا : يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء فنكتبها ؟ قال : اكتبوا ولا حرج».

وكذلك من النصوص التي تبيّن أن هناك كتابات للحديث في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما جاء به البخاري.

«حدثنا علي بن عبد الله قال : حدثنا سفيان، قال : حدثنا عمرو قال: أخبرني وهب بن منبّه عن أخيه، قال : سمعت أبو هريرة يقول : ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلاّ ما كتب من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب»[1].

ومن المكتوب ما عثر عليه الباحثون من خطابين مرسلين من النبي إلى المقوقس، وإلى المنذر بن ساوى، والخطاب الأول محفوظ في دار الآثار النبوية في الآستانة، وكان قد عثر عليه عالم فرنسي في دير بمصر قرب «أخميم»، والكتاب الثاني محفوظ بمكتبة فيينا.

وما بين أحاديث النهي عن الكتابة، وأحاديث طلب الكتابة جاء نقاش علماء الحديث في هذا الشأن، نستخلص منه أن النهي كان تصرفًا يحتاط به، وتخوفًا من

[1] ابن حجر العسقلاني فتح الباري، بشرح البخاري، ٢٤٩/١، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٩٩٥.

اختلاط نصوص الحديث بالنص القرآنى، أو أن يتسرب إليه. إذ كان القرآن هو شغلهم الشاغل، وكان الرسول عليه الصلاة والسلام يضع هذا الأمر (الوحى) نصب عينيه؛ فيطلب عدم تدوين الحديث لهذا السبب

وفى الوقت نفسه؛ فإن هذا الموقف لا يمنع من كتابة الحديث فى صحف خاصة لدى الصحابة؛ فلم يكن تدوين السنة تدوينًا عامًا كما حدث بالنسبه للقرآن. وقد دوّن بعض الصحابة تدوينات خاصة لشدة اهتمامهم بحديث رسول الله الذى لا ينطق عن الهوى.

كما جاء فى حديث عن عبد الله بن عمر قال : كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، أريد حفظه؛ فنهتنى قريش، وقالوا . أتكتب كل شيء، ورسول الله بشر يتكلم فى الغضب والرضا !؛ فأمسكت عن الكتابة؛ فذكرت ذلك لرسول الله؛ فأومأ بيده إلى فيه؛ فقال **«اكتب فوالذى نفسى بيده ما يخرج منه إلاّ الحق»**[1].

وعلى ذلك؛ فقد كانت هناك مدوّنات فى عهد رسول الله، أما ما ورد من أقوال حول نسخ حديث الكتابة لحديث النهى؛ فلم نجد ما يحدد المدة الزمنية لكلا الحديثين، إذ النسخ يتطلب أن يكون أحد الحديثين سابق والآخر لاحق، ولن يتضح ذلك إلاّ إذا تحددت المدة الزمنية للحديث.

ومهما يكن من أمر فإن كتابة الحديث قد تمّ بعضها فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما دام قد أمن الكاتب إلى أن الأحاديث التى يدونها لا تتسرب إلى نصوص القرآن، وهو أمر على المستوى الشخصى؛ ولذا فقد كان الرسول يأذن لمن يستأذنه فى ذلك..

---

[1] الحاكم، المستدرك، كتاب العلم، ١/١٠٤

«شكا رجل إلى النبي (صلى ا لله عليه وسلم) قلة حفظه وأشار عليه بالكتابة، عن أبي هريرة، قال : كان رجل يشهد حديث رسول ا لله فلا يحفظه؛ فيسألنني، فأحدثه، فشكا قلة حفظه إلى رسول ا لله، فقال له: استعن على حفظك بيمينك»[1] .

وهكذا يمكن أن يكون بعض الحديث قد دوّن في عهده - صلى ا لله عليه وسلم -، إذ يعتبر التدوين أحد عناصر التوثيق إلى جانب الحفظ وهو العنصر الثاني، خاصة في تلك الفترة الباكرة في حياة الجماعة الإسلامية.

وقد أشار ابن كثير إلى أن «أكثر الصحابة على جواز الكتابة، وهو القول الصحيح. وقد أجاب العلماء عن حديث أبي سعيد [قد ورد في صحيح مسلم عن أبي سعيد مرفوعًا : «**من كتب عني شيئًا سوى القرآن فليمحه**»]، أجاب بعضهم بأنه حديث موقوف عليه، وهذا غير جيد، فإن الحديث صحيح. وأجاب الغير بأن المنع إنما هو من كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، خوف اختلاطهما على غير العارف في أول الإسلام»[2] .

وما جاء في آخر الفقرة هو ما نريد أن نصل إليه من أن الحديث قد دوّن بعضه في تلك الفترة (في حياة رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم)، وقد عدّد العلماء الصحف التي كتبت في عهده صلى ا لله عليه وسلم وهي:

١ - الصحيفة الصادقة التي كتبها عبد ا لله بن عمرو بن العاص، وكان قد **«استأذن النبي صلى ا لله عليه وسلم في أن يكتب عنه، فأذن له، فقال : يا رسول ا لله، أكتب ما اسمع في الرضا والغضب، قال : نعم، فإني لا أقول إلاّ حقًا»**[3] .

---

[1] الصنعاني : توضيح الأفكار، ٢/٣٥٣.

[2] الحافظ ابن كثير : الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، صـ١١١، القاهرة، ١٩٧٩.

[3] عز الدين بن الأثير : أسد الغابة في معرفة الصحابة، ٣/٣٤٩.

«وقال : أبو هريرة : ما كان أحد أحفظ لحديث رسـول ا لله صلـى ا لله عليـه وسلم منّى إلاّ عبد ا لله بن عمرو بن العاص، فإنهُ كان يكتب ولا أكتب»[1] .

ويقال إن هذه الصحيفة قد انتقلت إلى حفيده عمرو بن شعيب، وقد ورد فـى المسند للإمام أحمد، عددٌ كبيرٌ من أحاديث هذه الصحيفة (مسند عبد ا لله بن عمرو).

من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وكذلك صحيفة "على بن أبى طالب"، ويقولون إنها صحيفة صغيرة، وتتكلم عن بعض المواقف كمقادير الديّات، وأحكام فكاك الأسير.

- وأيضًا صحيفة "سعد بن عبادة" وهو صحابى جليل، يُكَنَّـى «أبـا ثـابت»، كان وجيهًا فى الأنصار، ذا رياسةٍ وسيادة، وكانت رايـة رسـول ا لله صلـى ا لله عليـه وسلم بيد سعد بن عبادة، يوم الفتح.

ولما توفى رسول ا لله طمع فى الخلافة، وجلس فى "ثقيفة بنى سـاعده" ليبـايع لنفسه؛ فجاء إليه أبو بكر، وعمر، فبايع الناس أبا بكـر، وعدلـوا عـن سـعد، و لم يبـايع سعد أبا بكر ولا عمر، وسار إلى الشام؛ فأقام بها إلى أن مات عام ١٥هـ.

وقد جاء فى كتاب «منهج النقد فى علـوم الحديـث» أن بعـض البـاحثين قـد ذكر صحفًا لعدد من الصحابة.. كجابر، وسمرة بن جندب، وعبد ا لله ابـن أبـى أوفـى، و لم نجد ما يدل على كتابتها فى عهده صلى ا لله عليه وسلم، فالظاهر أن سـامعيها قـد كتبوها عنهم، أو أنهم كتبوها بعد عصر النبوة..[2] .

كما يشير الباحثون أيضًا إلى أن أول كتاب من كتـب الحديـث يصلنـا كـاملاً هو من الكتب المدونة فى النصف الأول من القرن الأول الهجرى، وهى صحيفة همـام بن منبه عن أبى هريرة عن الرسول صلى ا لله عليه وسلم [3] .

---

[1] المرجع السابق.

[2] د. نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث، صـ٤٧.

[3] د. كوثر محمود السلمى : مباحث فى علوم الحديث، صـ٣٦، القاهرة ، ١٩٩٣.

ومن الأدلة الواضحة فى كتابة الحديث وتدوينه فى عهد الرسول، كتبه صلى الله عليه وسلم إلى أمرائه، وعمّاله فى الأمصار والأقاليم، يلفت فيها ويرشد إلى تدبير شئون البلاد، مبينًا أحكام الدين والعقيدة، وما يتعلق بأنصبة الزكاة ومقاديرها الشرعية، وغير ذلك.

ويتضح ذلك فيما أخرجه "البخارى" فى صحيحه عن (كتاب الزكاة، والديّات) الذى كتب به أبو بكر الصديق؛ فقد رَوى أبو داود والترمذى، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كتب كتاب الصدقة فلم يخرجه حتى قُبض..[1] .

وكذلك ما أرسله النبى صلى الله عليه وسلم إلى عامله على اليمن «عمرو بن حزم» وهو من الأنصار، وكان قد استعمله رسول الله على أهل نجران، وكتب إليه لأهل اليمن «كتابا فيه الفرائض والسنن والصدقات والديّات»[2] وتوفى عمرو بن حزم بالمدينة عام ٥١هـ..

أضف إلى ذلك أيضًا ما بعث رسول الله صلى اله عليه وسلم من كتب إلى الملوك والأمراء ككتابه إلى هرقل ملك الروم؛ وكتابه إلى المقوقس عظيم مصر، فكان يدعوهم فى تلك الكتب إلى الإسلام.

وكذلك بعض العقود والمعاهدات التى أبرمها مع الكفار كصلح الحديبية، وصلح تبوك، وصحيفة التعايش تلك التى دونت كدستور بين المسلمين فى المدينة وبين من جاورهم من اليهود وغيرهم.

وأريد أن أوضح هنا ما حدث بالنسبة لهذه المدونات، أما عن مدونة صلح الحديبية؛ فقد كانت «غزوة الحديبية» سنة ست هجرية فى شهر ذى القعدة، وكان قد أقام الرسول بالمدينة خلال رمضان وشوال،وخرج فى ذى القعدة معتمرًا لا يريد حربًا.

---

[1] البخارى ١١٨/٢، (باب زكاة الغنم).

[2] ابن الأثير أسد الغابة، ٤ / ٢١٤.

وقد استنفر العرب ومن حوله من أهل البوادى من الأعراب ليخرجوا معه. وهو يخشى من قريش أن يعرضوا له بحرب أو يصُدوه عن البيت، وقد ساق معه من الهدى سبعين بدنة، وكان معه سبعمائة رجل.

وقد خرجت له قريش حينما سمعت بمسيرته، يريدون أن لا يدخل رسول الله مكة (وكان معهم خالد بن الوليد قبل أن يسلم)، ويقولون «إن خالد بن الوليد كان على خيل المشركين يوم الحديبية»[1] .

وحينما سمع رسول الله بذلك قال : يا ويح قريش قد أكلتهم الحرب، ماذا عليهم لو خلوا بينى وبين سائر العرب، فإن هم أصابونى كان ذلك الذى أرادوا، وإن أظهرنى الله عليهم دخلوا فى الإسلام وافرين، وإن لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة.

وعند المصالحة دعا رسول الله على بن أبى طالب رضى الله عنه فقال: اكتب بسم الله الرحمن الرحيم، قال : فقال سهيل : لا أعرف هذا، ولكن أكتب باسمك اللهم قال : فقال رسول الله : اكتب باسمك اللهم؛ فكتبها ، ثم قال : اكتب هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو قال : فقال سهيل : لو شهدت أنك رسول الله لم أقاتلك، ولكن اكتب اسمك واسم أبيك؛ فقال رسول الله: اكتب هذا ما صالح عليه محمدٌ بن عبد الله سهيل بن عمرو القرشى، اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيها الناس، ويكف بعضهم عن بعض، على أنه من أتى محمدًا من قريش بغير إذن وليه ردّه عليهم، ومن جاء قريشًا ممن مع محمد لم يردوه عليه.. الخ»[2] .

أما سهيل هذا، وهو صاحب القضية مع رسول الله؛ فقد كان أحد أشراف قريش، وعقلائهم، وخطبائهم، وسادتهم أُسر يوم بدر كافرًا، وكان «أعلم الشِفّة»

---

[1] ابن الأسير، أسد الغابة، ٢/١٠٩.

[2] البداية والنهاية : لابن كثير، المجلد الثانى، صـ٥٩٩، وما بعدها.

أى مشقوق الشفة العليا، وكان يقول عمر : يا رسول الله أنْزِعْ ثنيّته فلا يقوم عليك خطيبًا أبدًا، فقال : دعه يا عمر؛ فعسى أن يقوم مقامًا تحمده عليه..

وقد كان ذلك المقام بعد إسلام سهيل، وعندما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتجت مكة، لِمَا رأت قريش من ارتداد العرب، وقام "سهيل" خطيبًا؛ فقال : يا معشر قريش، لا تكونوا آخر من أسلم، وأول من ارتد والله إن هذا الدين ليمتدّن امتداد الشمس والقمر من طلوعهما إلى غروبهما، وثبتت قريش على الإسلام.

وكان يقول نادمًا – بعد إسلامه – وأنا وُلّيت أمر الكتاب يوم الحديبية، إنى لأذكر مراجعتى رسول الله يومئذ، وما كنت أُلِظُّ به (أى أُلزمه) من الباطل..

ثم قُتل ابنى عبد الله يوم اليمامة شهيدًا؛ فعزّانى به أبو بكر، وقال رسول الله: إن الشهيد ليشفع لسبعين من أهل بيته، فأنا أرجو أن أكون أول من يشفع له. واستشهد سهيل سنة أربع عشرة من الهجرة[1] .

أما عن صلح «تبوك»؛ فيقول المؤرخون : ولما انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى تبوك أتاه «يُحَنّه بن رؤبه» صاحب إيله؛ فصالح رسول الله، وأعطاه الجزية، وأتاه أهل جَرْباء، وأذرُح، وأعطوه الجزية، وكتب لهم رسولُ الله كتابًا...

«بسم الله الرحمن الرحيم، وهذه أَمَنَة من الله ومحمد النبى رسول الله «ليُحَنّه بن رؤبه»، و«أهل إيله»، سفنهم، وسيادتهم فى البر والبحر، لهم ذمة الله وذمة محمد النبى، ومن كان معهم من أهل الشام، وأهل اليمن... وإنه لا يحل أن يُمنعوا ماءًا يردونه، ولا طريقًا يريدونه من برٍ أو بحرٍ..»

وكتب كذلك لأهل جَرْباء وأذرُح «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب النبى رسول الله لأهل جَرْباء وأذرُح، إنهم آمنون بأمان الله وأمان محمد، وإن عليهم

---

[1] كتاب "أسد الغابة" : ٢/ ٢٤٨٠، ٢٤٨١، راجع.

مائة دينار فى كل رجب... وإن الله عليهم كفيل بالنصح، والإحسان إلى المسلمين، ومن لجأ إليهم من المسلمين..»[1].

وقد كتب الرسول أيضًا «صحيفة التعايش» التى عقدت الألفة بين المهاجرين والأنصار فى دار أنس بن مالك، وأن النبى صلى الله عليه وسلم كتب كتابًا بين المهاجرين والأنصار أن يعقل معاقلهم، وأن يفدوا عانيهم بالمعروف والإصلاح بين المسلمين... وقد وادع فيها اليهود وعاهدهم، وأقرّهم على دينهم وأموالهم واشترط عليهم وشرط لهم..[2].

ويتضح من ذلك أن ما كُتب من حديث رسول الله فى عهده لم يكن قليلاً، إذ تناول أمورًا على جانب كبير من الأهمية تتناول تعاليم الدين الإسلامى، وأحكامًا دقيقة، «مما يجعل الكتابة (فى هذه الفترة) عنصرًا هامًا فى حفظ الصحابة للحديث النبوى تحملاً حافظًا أمينًا كافلاً بأن يؤدوه بعد ذلك كما سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم»[3].

وتلك الفترة هى فترة الرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته.

<u>أما الفترة الثانية</u> فى حياة تدوين الحديث؛ فهى فترة الصحابة والتابعين.

والصحابة هم حلقة الاتصال بين ما نقلوه عن رسول الله وبين من جاء بعدهم، أو هم القاسم المشترك فى التلقى عن الرسول والتبليغ بعد ذلك.

فمن هم الصحابة والتابعون...؟

لاشك فى أن طبقة الصحابة هم الذين حملوا حديث رسول الله، معاصرين له ومصاحبين، ناقلين أمناء، عايشوا الوحى وتأسوا برسول الله، وتلقوا أقواله وشهدوا

---

[1] راجع، البداية والنهاية : لابن كثير، ٣/٢٢،٢٣.

[2] راجع، البداية والنهاية : لابن كثير، ٢/٢٦٠، وما بعدها.

[3] د. نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث، صـ٤٨.

أفعاله، حتى إن الأحاديث التى صحت نسبتها إلى أحد الصحابة يطلق عليها العلماء "الأحاديث الموقوفة"، بمعنى أنها اعتبرت أحاديث توقفت عند الصحابى، إلاّ أنه يعمل به فى مجال العمل بالنص الدينى.

أما التابعون فهم تلاميذ الصحابة، وقد قاموا بمهمة نقل العلم عنهم، والتلقى منهم أيضًا، وقد نقلوا أحاديث رسول الله بواسطة الصحابة، كما أن هناك ما يطلق عليه "الأحاديث المقطوعة"، تلك التى تضاف إلى التابعين أنفسهم.

والصحابى - كما أشار إليه المحدثون - هو الذى لقى النبى صلى الله عليه وسلم، وآمن به، ومات على الإسلام.

وهو الذى جالس الرسول أيضًا سواء طالت هذه المجالسة أم قصرت أو روى عنه أو لم يرو عنه، أو من غزا معه أم لم يغز. وقد أشار بعض علماء الحديث كالإمام ابن كثير إلى "أن الصحابى من رأى الرسول ... وإن لم تطل صحبته، وإن لم يرو عنه شيئًا"[1].

حتى قيل إن مجرد الرؤية كافٍ فى إطلاق الصحبة، "وقال آخرون : لابد فى إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروى حديثًا أو حديثين"[2] .

وهذا الرأى يروق لى تمامًا؛ فإننى أرى أن الصحابى هو الذى صاحب الرسول عليه الصلاة والسلام وجالسه، وكان له دور فى تلقى الأحاديث ونقلها، خاصة وأننا نتناول هنا أهمية السنة فى التشريع الإسلامى، وعَمِل الصحابىُّ فى نقلها، أما الصحبة التى هى مجرد المعاصرة، أو المشاهدة دون ملازمة ومصاحبةٍ، أو نقل للأحاديث عن الرسول، فقد أطلق عليها العلماء (الصحبة أو الصحابة) نظرًا إلى مجرد الرؤية، لشرف رسول الله وجلال قدره، وقدر من رآه من المسلمين.

---

[1] الحافظ ابن كثير: الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث، ص ١٥١.

[2] نفس المرجع : ص ١٥٢.

والرسول عليه السلام هو المبلّغ عن ربه الشارح لتشريعه الموضح لأمور الدين، والصحابى يقوم بنقل ما سمعه، وما رآه، وهو دور هام لتواصل الحديث إلى من بعد الرسول والصحابة.

وأود أن أنقل هنا ما أشار إليه ابن كثير من الكتب التى جمعت أسماء الصحابة فأول من جمع أسماء الصحابة وتراجمهم هو البخارى، وفى هذا نظر، لأن "كتاب الطبقات الكبير" لمحمد بن سعد، (كاتب الواقدى) جمع تراجم الصحابة، ومن بعدهم إلى عصره، وهو أقدم من البخارى [ولا ننسى أن البخارى قد عاش فيما بين نهاية القرن الثانى ومنتصف القرن الثالث من ١٩٤هـ إلى ٢٥٦]، وكذلك كتاب "الاستيعاب فى معرفة الصحابة" لابن عبد البر، وكتاب "أسد الغابة فى معرفة الصحابة" لابن الأثير، وغيرهم"[1] .

ومن الصحابة : أبو بكر، وعثمان، وعلى، وهم الخلفاء الراشدون ومنهم : عائشة، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن مسعود، وأبو هريرة، وأنس بن مالك، وغيرهم.

وهؤلاء وغيرهم لهم دور فى الاشتغال بالنص الدينى، والاهتمام به. كما أن الصحابة كلهم عدول، وقد شهدت لهم السنة ومدحت لهم فى أخلاقهم وأفعالهم، وما بذلوه من الأموال، والأرواح بين يدى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما كانوا عليه من الورع والتقوى والأمانة فى التلقى والأداء. وأنهم قد امتثلوا أوامر الرسول عليه السلام بعده، وقاموا بفتح الأقاليم والآفاق، وبلغوا عن الرسول الكتاب والسنة، وحرصوا على كتاب الله وسنة رسوله.

ويسوق "ابن كثير" قول أحمد بن حنبل، إن أكثر الصحابة رواية عن رسول الله، ستة: أنس، وجابر، وابن عباس، وابن عمر، وأبو هريرة، وعائشة[2] .

---

[1] راجع ابن كثير : الباعث الحثيث، ص ١٥٢.

[2] ابن كثير، الباعث الحثيث، ص ١٥٧.

وعلى ترتيب؛ فإن أكثر الصحابة رواية عن الرسول، أبو هريرة ،ثم عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ثم أنس بن مالك، ثم عبد الله ابن عباس، ثم عبد الله بن عمر، ثم جابر بن عبد الله الأنصارى، ثم أبو سعيد الخدرى، ثم عبد الله ابن مسعود، ثم عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقد ذكر علماء الحديث أصحاب الألوف، يعني من روى من الحديث آلاف، ثم أصحاب المئات، وهكذا حتى من روى عنه حديثًا واحدًا.

والأمر هنا يبيّن حركة الاهتمام بالحديث في عصر الصحابة.

أما التابعي ؛ فهو من صحب الصحابى، والأمر هنا لا يتوقف على مجرد اللقيا، بل لا بد أن تكون هناك مصاحبة بين الصحابى الذى أخذ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبين من تبعه من التابعين.

وإن كان العلماء يطلقون اسم الصحابة حتى على من رأى رسول الله فقط تعظيمًا وشرفًا لرؤيته صلى الله عليه وسلم. أما التابعي؛ فلا بد أن يكون قد لازم الصحابى ونقل عنه.(*)

وقد قسموا طبقات التابعين إلى خمس عشرة طبقة، وذكروا أن أعلاهم..." سعيد بن المسيب، وقيس بن أبى حازم، وقيس بن عباد.."[1].

ويقول ابن كثير..."قال الحاكم : وبين هؤلاء التابعين الذين ولدوا فى حياة النبى صلى الله عليه وسلم من أبناء الصحابة، كعبد الله بن أبى طلحة... فحينما وُلد ذهب به أخوه لأمه "أنس بن مالك"، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحنّكه(**)

(*) تنبيه : إن أول من أسلم من الرجال الأحرار، أبو بكر الصديق، ومن الولدان، على ، ومن الموالى، زيد بن حارثه، ومن الأرقاء، بلال، ومن النساء، خديجة، وآخر الصحابة موتًا أنس بن مالك- وكانت وفاته بمكة، مع بدايات القرن الثانى الهجرى.

[1] ابن كثير : الباعث الحثيث، ص ١٦٢.

(**) ورد فى لسان العرب : "مادة حَنّكَ"، وفى حديث ابن أم سليم لما وَلَدَتْه، وبعثت به إلى النبى صلى الله عليه وسلم، فمضغ له تمرًا وحنّكه، أى دلّك به حنكه "فمه".

وبرّك (أى قال له بارك الله عليك) عليه، وسماه "عبد الله"، ومثل هذا ينبغى أن يعد من صغار الصحابة. لمجرد الرؤية "فقط" "[1] .

أما عن تدوين الحديث فى هذه المرحلة، وبعد أن لحق الرسول عليه والصلاة والسلام بالرفيق الأعلى، لم تكن هناك صحف متداولة جمعت عليها أحاديث الرسول ومآثره، إلاّ أن عددًا من الصحابة كتب بعض الألواح لنفسه.

و لم يكن كتاك تدوين عام لعدم حاجة الصحابة إلى ذلك فالحديث لديهم متوفر ومحفوظ، يقومون بروايته للتابعين ويتداولونه فيما بينهم.

مثال ذلك :

"كتاب أبى بكر الصديق رضى الله عنه: لأنس بن مالك - وكان عامله على البحرين - وفيه فرائض الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين،... وابن مسعود كان له كتاب فيه أحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم، وكان أنس بن مالك رضى الله عنه يملى الحديث، ويقول : هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله، وعرضتها عليه"[2] .

وهنا وقف الصحابة من كتابة الحديث وتدوينه موقفًا مترددًا يتنازعه عاملان:

- عامل الرغبة فى الكتابة لما لها من أهمية فى الاحتفاظ بالحديث.
- والآخر هو الخوف على سلامة الكتاب الكريم، وإن كان القرآن قد تمّ تدوينه وجمعه إلاّ أن التخوّف ما زال قائمًا فى نفوسهم، متأثرين فى ذلك بما كان يراود الرسول عليه الصلاة والسلام من الخوف على سلامة النص القرآنى من أى شيء آخر حتى من نصوص الحديث.

ومع هذا فقد كان عدد كبير من الصحابة لديهم صحف مدون عليها عدد من الأحاديث.

---

[1] نفس المرجع : ص ١٦٢.

[2] د. كوثر محمود المسلمى : مباحث فى علوم الحديث، ص ٣٩.

وتتميز هذه الفترة بأن الصحابة قد صانوا هذا التراث من التحريف، حتى أصبحت لدى الصحابة قوانين للرواية تكفل حفظ الحديث وصيانته، وتتمثل هذه القوانين فى أنهم كانوا يتثبّتون من الرواية عند أخذها وعند أدائها.

ومن أمثلة هذا التثبت ما أورده صاحب كتاب "منهج النقد فى علوم الحديث"... "كان أبو بكر الصديق أول من احتاط فى قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدّة جاءت إلى أبى بكر تلتمس أن ترث، فقال: ما أجد لكِ فى كتاب الله شيئًا وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئًا، ثم سأل الناس؛ فقام المغيرة فقال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس؛ فقال له : هل معك أحد ؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك. فأنفذه أبو بكر رضى الله عنه"[1].

وهكذا نرى مسلك الصحابة في تحرّى الحديث، والتثبت منه كما أنهم كانوا ينقدون نصوص الحديث بعرضها على قواعد الدين، ومدى موافقتها لمبادئ التشريع؛ فإذا ظهر خلاف فى الرواية ردّوها، وتركوا العمل بها.

مثال ذلك ما أورده "فتح البارى" عن قصة "فاطمة بنت قيس"، حينما طلقها زوجها ثلاثًا، وطلب بأن يُدفع لها تمرًا وشعيرًا؛ فاستقلت ذلك وشكت إلى النبى صلى الله عليه وسلم؛ فقال لها : ليس لك سكنى ولا نفقة، ... وكما أخرج مسلم من طريق أبى إسحاق "كنت مع الأسود ابن يزيد فى المسجد؛ فحدّث الشعبى بحديث "فاطمة بنت قيس" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة؛ فأخذ "الأسود" كفًا من حصى، فحصبه به، وقال : ويلك تُحدّث بهذا ؟، قال عمر : لا ندع كتاب ربنا، وسنة نبينا لقول امرأة، لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت.

---

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث، ص ٥٢، ٥٣.

قال الله تعالى ﴿... لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ...﴾[من الآية ١ من سورة الطلاق].

ويعلق العلماء على ذلك بأن الحق كان ينطق على لسان عمر؛ فإن قوله "لا ندرى حفظت أو نسيت" أنها أطلقت فى موضع التقييد، أو عممت فى موضع التخصيص بمعنى أن ما قالته قد يكون لحالة خاصة، ويُبْطِل حديث فاطمة؛ فلا يعمل به[1].

وواضح أن تلك القصة تبين تشدد الصحابة -رضوان الله عليهم- فى قبول الحديث والعمل به، وهو أمر يجعلنا نطمئن تمامًا للرواية فى هذه الفترة؛ فقد تلقوا سنة رسول الله بالقبول والتسليم، وهكذا كان الصحابة يتواصون بحفظ الحديث والعناية به، ويحضون أتباعهم على ذلك، ويحثونهم على تبليغ ما يسمعون منهم.

ونخلص من هذا إلى أن الرسول عليه الصلاة والسلام لحق بالرفيق الأعلى، ولم تكن هناك صحف متداولة جمعت عليها أحاديثه، ومآثره إلاّ أن قليلاً من أصحابه كتب بعضهم الألواح.

"وكان الصحابة يتمسكون بالحديث، ويعملون بموجبه، ولا يرضون رأيًا غيره، مهما كان قدر صاحبه"[2].

أصبحت هناك عناية فائقة بحديث رسول الله، "إذْ استجابوا لتوجيهه صلى الله عليه وسلم برواية الحديث؛ فقد حض على نشره، وحذر من حبسه، حتى يكون المسلمون جميعًا على بيّنة بأمور دينهم، وأحكام شريعتهم، قال ابن عباس : سمعت على بن أبى طالب يقول : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فقال : اللهم

---

(1) ابن حجر : فتح البارى، جـ٩، ص ٣٩٠، ٣٩١.

(2) أحمد بن حنبل : المسند، جـ ٦، ص ٨، ط. المكتب الإسلامى.

ارحم خلفائي، قال : قلنا يا رسول ا لله، ومن خلفاؤك ..؟ قال صلى ا لله عليه وسلم: الذين يأتون من بعدى يروون أحاديثي وسنتي، ويعلمونها الناس"[1].

وفى تلك الفترة لم يغفل الصحابة عن نقد المتن؛ فقد كانوا شديدى التمسك بما يسمعونه عن الرسول، أو يأخذونه عنه بالطريق المباشر تارة، وبواسطة غيرهم من الصحابة تارة أخرى، وهي حالة لا توجد فيها سلسلة إسناد، وتلك الرواية لا تدانيها أية رواية أخرى فى قوة الثبوت والتأكد.

وفى مجال التحرى عن الحديث في ألفاظه وما يشير إليه،"قد يقع للصحابى أن يسمع من صحابى آخر حديثًا عن النبى صلى ا لله عليه وسلم؛ فيتوقف فيه، حيث لا يراه منسجمًا مع ما فهمه من معانى القرآن الكريم، وما سمعه هو من فم النبى صلى ا لله عليه وسلم، وهنا إما أن يتوقف الصحابى فى الرواية مجرد توقف، وإما أن ينكرها إطلاقًا، حملاً لها على سهو الناقل وخطئه ووهمه"[2].

وهكذا نرى أن الصحابة قد أخذوا عن الرسول، وأيضًا أخذ بعضهم عن بعض، "ولكن بقدر ما سمحت به ظروفهم على ما بينهم من تفاوت، كذلك كتبوه في زمنه، وفى زمنهم حسب ما وسعتهم إمكاناتهم وقدراتهم؛ فكان الحديث فى عهدهم محفوظًا عند البعض، ومكتوبًا فى بعض الصحف"[3] .

ولا تفوتنا الإشارة إلى حرص الصحابة على تحرّى الحديث والتأكد منه، وبما أننا بصدد "المنهج التطبيقى" فى دراسة الحديث، نستدل على ذلك بما أورده [صاحب

[1] د. الشحات زغلول : جهود المسلمين فى توثيق الخبر، ص ٩١، وراجع البغدادى، شرف أصحاب الحديث، ص ٣،٤.

[2] د. صلاح الدين الأدلبى : منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى، ص ١٠٥، ط. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣.

[3] د. الشحات زغلول : جهود المسلمين فى توثيق الحديث، ص ١٩٩.

كتاب "منهج نقد المتن" حينما تكلم عن نقد المتن عند أم المؤمنين "عائشة" التى امتازت بالذكاء والفهم، وكثرة الرواية، وكانت تفسر حديث رسول الله، وتحرص على تفهم معانى الحديث، ومقابلته بكتاب الله تعالى، وتوافقه معه، وفى ذلك؛ فقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ليس أحد يحاسب إلاّ هلك»، فاستشكلت ذلك، وقالت: يا رسول الله، جعلنى الله فداءك، أليس يقول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ ؟

[الآيتان ٧، ٨ من سورة الانشقاق]

فقال: "إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك"[1] .

وفى عصر الصحابة كان البعض يكتب الحديث ، والبعض الآخر يحفظه.

وحينما تبددت المخاوف على سلامة القرآن الكريم بعد انتشاره وذيوعه على هذا الترتيب والتدوين، وحفظه الآلاف من شتى الأجناس، وتلقته الأجيال دون حدوث خلل أو خلاف أو تغيير، وكثرت المصاحف وكثر تداولها.

توالى الأحداث، وتجددها حملت القوم على كتابة الحديث حرصًا على عدم ضياعه، وخوفًا من اختلاط الحديث بالأكاذيب والموضوعات، وكان قد قارب القرن الأول الهجرى على الانتهاء، ومات الكثير من الصحابة، وهم حفظته الأولون، وبقى منهم القليل.

ويشير العلماء إلى أن عبد العزيز بن مروان حاكم مصر من قبل بنى أمية والمتوفى عام ٨٥هـ[*]. كتب إلى "كُثير بن مرّة" وهو تابعى يطلب إليه أن ينسخ عن

---

[1] المرجع السابق: ص ١٠٨، وراجع صحيح البخارى، ١/٢٠٧.

[*] وفى سنة ٨٥هـ مات مُتولى مصر والمغرب "عبد العزيز بن مروان" الأموى أخو الخليفة، قال ابن أبى مليكة: سمعته عند الموت يقول: يا ليتنى لم أكن شيئًا، وقد ولى الديار المصرية عشرين سنة، وخلف أموالاً لا تحصى: من كتاب دول الإسلام، للزهبى، ص ٦٠.

الصحابة أحاديث رسول الله، كما أن الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفى عام ١٠١هـ اهتم اهتمامًا كبيرًا بجمع الحديث.

وهكذا بدأ الجمع والتدوين دون النظر إلى ترتيب معين للأحاديث التي جمعت، وهذه البداية كانت قريبة من عهد رسول الله؛ فكثيرًا ما نرى إسناد الحديث مكونًا من ذكر راوٍ واحد، وهو الصحابي، وحينما تمتد الأجيال بين زمن الرسول، وتعدد الأجيال من بعده؛ فإن سلسلة الإسناد تمتد وتتعدد حلقاته، وتلك المرحلة هي البداية الطبيعية لحركات النمو والتطور في الحديث بعد ذلك.

ولم تكن تهدف إلاّ إلى جمع الحديث من الصدور إلى السطور، دون اتباع منهج معين في الترتيب.

ومما يبين مزيد اهتمامهم بجمع الحديث، وتدوينه،أن قاموا برحلات في طلب الحديث ليتلقوه ممن حفظوه عن رسول الله واحتفظوا به.

ويقول "المقريزي" في خططه "ثم كثر الترحال إلى الآفاق وتداخل الناس، والتقوا، وانتدب أقوام لجمع الحديث النبوي وتقييده"[1].

كثرت الأسفار والتنقلات بين البلدان، ولقد كان الواحد منهم يبلغه الحديث بطريق الثقات؛ فلا يكتفي بهذا بل يرحل مسيرة أيام وشهور، حتى يأخذ الحديث عمن رواه بلا واسطة.

وجاء في صحيح البخاري[2]، أن جابر بن عبد الله رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس، وهو بالشام في سبيل حديث، كما رحل إلى مسلمة بن مخلد في سبيل حديث أيضًا، وكان مسلمة أميرًا على مصر.

وكان هذا المسلك منذ أيام الصحابة والتابعين وسلك من جاء بعدهم هذا الطريق.

---

[1] خطط المقريزي : جـ ٢، ص ٣٣٣.

[2] فتح الباري : ١، ص ١٤١.

ويشير العلماء إلى أنهم كانوا يسمعون عن أصحاب رسول الله فلا يرضون بذلك حتى يخرجوا إليهم فيسمعوا منهم.

"وذكر الإمام الذهبى فى تذكرته عن أبى حاتم الرزى قال : أول ما دخلت أقمت سبع سنين، ومشيت على قدمى زيادة عن ألف فرسخ، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيًا، ثم إلى الرملة ماشيًا، ثم إلى طرطوس، ولى عشرون سنة.

وما أبو حاتم إلا واحد من آلاف من أئمة الحديث الذين ارتحلوا، وتحمّلوا المشاق فى سبيل التثبت من الأحاديث، والتحرّى عن الرواة، ويأتى فى الرعيل الأول منهم الأئمة : البخارى، ومسلم، وأبو داود... وإن منهم من لم يذق طعم الراحة والاستقرار طيلة حياته"[1].

ففى تلك اللفترة "فترة الصحابة وكبار التابعين" قد كان الجمع "مجرد جمع فقط"، للحديث وتدوينه، كما قال ابن حجَر العسقلانى "اعلم أن آثار النبى صلى الله عليه وسلم، لم تكن فى عصر الصحابة، وكبار التابعين مدونة فى الجوامع، ولا مرتبة، لأمرين... *أحدهما* : أنهم كانوا فى ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، *وثانيهما* : لسعة حفظهم،... ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث فى أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء فى الأمصار"[2].

ويمضى التطور الطبيعى لعلم الحديث، وتتحقق له مكونات العلم، ويتجه التدوين فى المرحلة التالية مع نهايات القرن الثانى الهجرى، وبالتقريب عام ١٣٠هـ وقت اضمحلال الدولة الأموية، وتوثب الدولة العباسية.

وبدأ تصنيف الحديث، وتلك بداية المرحلة التنظيمية فى تدوين الحديث، إذ أصبحت مادة الحديث غزيرة جدًا، وكثر المروى من الأحاديث والآثار؛ فقد ارتفع

---

[1] د. أبو شهبة : فى رحاب السنة، ص ٤١.

[2] مقدمة فتح البارى : ص ٤.

الحرج من تقييد العلم، وأصبحت الرغبة ملحة في تدوين وتسجيل كل ما حفظته الصدور عن رسول الله، وقد ساعد على ذلك انتشار الكتابة، وتيسير أدواتها، من ناحية، والرغبة في قيام علم الحديث واستقلاله من ناحية أخرى.

وقد قام العلماء بتنظيم الأحاديث يحاكون في ذلك التنظيم الفقهي، على أن يرتب الحديث حسب موضوعاته (بمعنى أن تجمع أحاديث العبادات في صنف واحد، ثم أحاديث المعاملات، ثم العادات) وهكذا.. وهو ترتيب يحاكي الترتيب الفقهي، وتلك هي مرحلة المصنف، وكان يطلق على هذا التنظيم "التبويب الفقهي" ، لأن العناوين والموضوعات الفقهية كانت تغلب عليها.

وتلك المرحلة هي مرحلة الترتيب المنهجي للحديث، وقد أطلق العلماء على الكتب المرتبة بهذا الترتيب "المصنف"، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى تيسير البحث على المتصدي للحديث رغبة في الوصول إلى ما يريد.

وهنا أدرك العلماء أن طريقة تدوين المصنفات تبدو وكأنها تخدم الفقه أكثر من خدمتها لعلوم الحديث، كما أن المادة المدونة اختلطت بكثير من أقوال وفتاوى غير أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، قد تزيد في بعض الأحيان عن مادة الحديث نفسه.

فاتجه العلماء إلى عمل تنظيم خاص بالحديث نفسه لا يحاكي تنظيمات أخرى، وقد أفادت تلك المرحلة في تحقيق كثير من الأهداف.

وتلك المرحلة قد أطلقوا عليها "المسند"، وتتسم هذه المرحلة بأن جمع العلماء الأحاديث مرتبه حسب ترتيب الصحابة، الذين رووها عن النبي، لكل صحابي في كتاب مستقل، أو أحاديث عددٍ من الصحابة، يرتبون حسب حروف الهجاء، إلى غير ذلك من أنواع الترتيب.

ويتميز هذا الجمع بأن الأحاديث المدونة مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه

وسلم، دون غيره، كمسند عمر بن الخطاب، أو مسند أبى هريرة. وتظهر هنا العناية بالحديث ذاته دون غيره.

ويضم هذا الترتيب الأحاديث التى رواها الصحابى دون النظر إلى موضوعاتها، وتأتى خالية فى الغالب من زيادات قد يضيفها المؤلف لغرض أو لآخر.

فجاءت أحاديث هذه المرحلة صافية خاصة بأقوال الرسول وأفعاله وتقريراته.

كما أنه صورة من صور التنظيم والتنسيق، التى تسهّل على الباحث الحصول على ما يريد من أحاديث هذا الصحابى.

وهو تنظيم خاص بالحديث حينما تقدم وتطور ونما هذا العلم. وتلك الفترة امتازت أيضًا بالخصوبة والنقاء إذ جمع الكثير من الأحاديث وتمت المحافظة عليها.

ولا ننسى المنهج التطبيقى الذى جعلناه قوام هذا البحث، ولذلك أردنا أن نتناول كتب الحديث التى نهجت تلك المناهَج التنظيمية التى أشرنا إليها.

فمن الكتب التى نهجت منهج التصنيف، وتمثل مرحلة المصنف، كتاب البخارى.

التعريف بكتاب البخارى :

يُطلق عليه "الجامع الصحيح" للبخارى؛ فهو يجمع عددًا كبيرًا من السنن، يتوخى فيه صاحبه الصحة فى الأحاديث المدونة.

والبخارى هو "الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى".

ولد عام ١٩٤ هـ بقرية قريبة من بخارى، وتوفى عام ٢٥٦هـ.

أقبل على حفظ القرآن والحديث منذ صباه، واستفاد كثيرًا من شيوخه البخاريين، كما سمع كثيرًا من المحدثين.

ويشير ابن كثير "قال ابن الصلاح : فجميع ما فى البخارى، بالمكرر : سبعة

آلاف حديث ومائتان وسبعون حديثا، وبغير المكرر : أربعة آلاف"[1].

ويذكر العلماء أن البخارى كان صاحب قلبٍ واعٍ، وحافظةٍ قويةٍ، وذهن حادٍ، وقد ألهم حفظ الحديث، وكان كثير الترحال فى طلب الحديث، «وقد روى عنه أنه قال : "دخلت إلى الشام، ومصر، والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصى كم دخلت إلى الكوفة، وبغداد، مع المحدثين»[2] .

وقصد البخارى إلى جمع الصحيح، وإبراز فقه الحديث، واستنباط الفوائد منه. وقد "قال البخارى : كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: لو جمعتم كتابًا مختصرًا لصحيح سنة النبى صلى الله عليه وسلم !! قال : فوقع ذلك فى قلبى؛ فأخذت فى جمع الجامع الصحيح[3] .

وكان له منهج فى جمع أحاديثه يتسم بالتحرى والدقة فى انتقاء الأحاديث، محاولاً توثيق صحة الرواية، وبذل فى دلك جهداً كبيراً، حتى قيل إنه صنّف جامعه من ستمائة ألف حديث فى ست عشرة سنة.

وقد بدأ تصنيف كتابه (الجامع الصحيح)، وترتيب أبوابه وهو بمكه، "وقال: ما أدخلت حديثاً حتى استخرت الله تعالىٰ وصليت ركعتين، وتيقنت صحته، وقد جعلته حجة فيما بينى وبين الله"[4] .

وما أوردناه من مرويات حول جامعه الصحيح، إنما تبيّن مدى تشدد البخارى فى انتقاء الأحاديث، والتأكد من صحتها.

وقد وضع شروطًا غاية فى الدقة؛ فاشترط فى الحديث المعنعن "بمعنى فلان ... عن فلان ... عن فلان."

---

[1] الباعث الحثيث : ص ٢٠.

[2] د. محمد أبو شهبة : فى رحاب السنة، ص ٦٠.

[3] د.نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٢٥٢.

[4] ابن حجر : فتح البارى ٨/١.

أن يكون هناك إثبات للقاء بين الراوى والمتلقى، حتى يحكم بإثبات اتصال السند، كما أنه يأخذ الحديث عن الرواة الثقات من الدرجة الأولى التى تبلغ فى الحفظ والإتقان مبلغًا كبيرًا.

وقد أشار د. أبو شهبة فى كتابه "فى رحاب السنة" إلى مثال يوضح كيفية اعتماد "البخارى" في صحيحه على من كانوا فى درجات العدالة، والإتقان، "ذلك أن تلامذة الإمام الزهرى (مثلاً) على خمس طبقات ودرجات، ولكل طبقة مزيّة على التى تليها : **الطبقة الأولى** هم : الذين امتازوا بالعدالة والحفظ والإتقان والأمانة، وطول الملازمة للزهرى فى السفر والحضر، مثل : مالك، وسفيان بن عيينة، ورجال هذه الطبقة هم مقصد البخارى فى صحيحه.

الطبقة الثانية (وهم الرواة الذين تقاربوا فى السن ولقاء الشيوخ) وهم الذين شاركوا الأولى فى التثبت والأمانة، إلاّ أن رجال الأولى امتازوا بطول المصاحبة للزهرى سفرًا وحضرًا، أما رجال الثانية فلم يلازموا الزهرى إلاّ مدة يسيرة، فكانوا فى الإتقان والمعرفة بحديثه دون الأولى، وذلك مثل : الأوزاعى، والليث بن سعد، ورجال هذه الثانية يعتمد رواياتِهم "الإمام مسلم"، أما البخارى فلا يخرّج من أحاديثه إلاّ قليلاً فى غير أصول الكتاب..

الطبقة الثالثة: وهم من دون الثانية مثل : جعفر بن برقان، وزمعة بن صالح؛ فلا يخرّج لهم البخارى أصلاً، وقد يخرّج لهم فى المتابعات والشواهد.

أما رجال الطبقة الرابعة والخامسة؛ فهم المجرّحون، والضعفاء، فلا يخرّج لهم البخارى، ومسلم. وهكذا يتبيّن ... أن شرط البخارى فى صحيحه فى القمة"[1].

ويشير علماء الحديث، والباحثون فى علوم الحديث إلى أن "الإمام البخارى" التزم فى كتابه "الجامع الصحيح" أعلى درجات الصحة .. " ولا ينزل عن هذه الدرجة

---

[1] د. أبو شهبة : فى رحاب السنة، ص ٨١، ٨٢.

إلا فى بعض الأحاديث التى ليست من أصل موضوع الكتاب كالمتابعات والشواهد، والأحاديث المروية عن الصحابة والتابعين"[1] .

والمقصود بالمتابعة أن يوافق راوى الحديث راوٍ آخر فى رواية لفظ الحديث.

أما الشاهد؛ فهو الحديث الذى يوافق حديثًا آخر فى معناه.

ومثال ذلك : أن يروى حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد ابن سيرين عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم حديثًا.

فإن روى غير حماد عن أيوب، أو غير أيوب عن محمد بن سيرين، أو غير محمد عن أبى هريرة أو غير أبى هريرة عن النبى .. نفس نص الحديث فتلك هى المتابعات.

أما إذا روى المعنى من طريق آخر أى عن طريق صحابى آخر (غير أبى هريرة - مثلاً) سمى هذا شاهدًا.

أما الشكل التنظيمى للجامع الصحيح؛ فهو شكل "المصنف" بمعنى أن الجامع الصحيح للبخارى مقسم إلى "كتب" (وهى عبارة عن موضوعات)، وتنقسم الكتب داخل الجامع الصحيح إلى أبواب.

فيبدأ التنظيم بعنوان الموضوع، وهنا يبدأ البخارى بـ "كتاب بدء الوحى"، لأنه الأساس لكل الشرائع، ثم يقسم الأحاديث التى وردت فى هذا الموضوع إلى أبواب داخل هذا الكتاب.

ويثنّى بـ "كتاب الإيمان" ويتناول أحاديث هذا الموضوع فى شكل أبواب، ثم "كتاب العلم"، وأحاديث فى أبواب.

ثم يبدأ "الطهارة" : "بكتاب الوضوء"، ويتناول الأحاديث التى وردت بشأنه،

---

[1] د. أبو شهبة : فى رحاب السنة، ص ٦.

ثم "كتاب الغسل" .. وهكذا، ثم "كتاب الصلاة"، ويشمل الأحاديث الخاصة بهذا الموضوع فى أبواب.

يستكمل العبادات، ثم يتناول - على هذا النمط - المعاملات وهو تنظيم يحاكى فيه علماء الحديث التنظيم الفقهى، وهى بداية مرحلة التنظيم فى الحديث.

وقد حذا حذو البخارى تلميذه ومعاصره "الإمام مسلم بن الحجاج" المتوفى ٢٦١.

وكان لهذين العالمين السبق فى تمهيد الطريق أمام القارئ أو الباحث فى الحديث، ليصل بسهولة إلى معرفة الصحيح، وتبعهما على هذا النمط، "أبو داود" فى سننه، والنسائى، والترمذى فى جامعه أيضًا، و"ابن ماجه" فى سننه.

إلاّ أن مهمة الحديث تختلف عن مهمة الفقه، فمهمة علماء الحديث أن تجمع نصوص الحديث وأن تحفظ، وأن تنقى مِنْ أى دخيل، وأن تنظم حتى يسهل على الباحث أن يحصل على ما يريد.

أما مهمة الفقه، فهى الاجتهاد فى استنباط الأحكام الجزئية من النصوص.

ومع هذا فإن "صحيح البخارى" لم يخل من بعض الأحكام الفقهية، التى تفيد القارئ والباحث إلى حدٍ كبير، كما اعتنى بذكر بعض الآيات القرآنية التى تتناسب مع الموضوع الذى يعرض له.

كما أنه لم يغفل بعض آراء الصحابة والتابعين التى تفيد أو ترجح رأيًا على رأى.

ولا يفوتنا أن نذكر ما جرى عليه البخارى فى أن يكرر بعض الأحاديث، أو أن يجزّئها، أو يختصرها فى الأبواب المختلفة، حينما يدعوه الموضوع إلى التكرار كأن يفرّق الحديث فى مواطن متعددة، يرويه فى كل موطن بإسناد جديد، أو لفائدة قد تعود إلى سند الحديث أو إلى متنه.

وقلّما يورد حديثًا واحدًا بإسناد واحد ولفظ واحد في موضعين إلاّ نادرًا جدًا.

ومن سمات "الجامع الصحيح" - أيضًا - ما ورد من الأحاديث المعلقة، وهى تلك الأحاديث التى تتصل بالجهة العليا من السند، وتنقطع من الجهة الدنيا؛ فيصبح الحديث كالشيء المعلّق، وهو ما حذف من أول إسناده راوٍ أو أكثر على التوالى.

مثال ذلك ما أخرجه البخارى ... "وقال أبو موسى : "غطى النبى صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان" ؛ فهذا "حديث معلق" لأن البخارى حذف جميع إسناده إلاّ الصحابى (وهو أبو موسى الأشعرى)، أو أن يقول البخارى : "قال مالك عن نافع عن ابن عمر" (مثلاً)؛ فهذا معلق لأن بين البخارى وبين مالك رواة غير مذكورين.

وهكذا يمكن أن يحذف من الحديث المعلق جميع السند، أو يحذف جميع السند ما عدا الصحابى، أو ما عدا التابعى والصحابى، والأحاديث المعلقة فى صحيح البخارى تقرب من الألف وثلاثمائة.

وتعتبر هذه الأحاديث من أنواع المردود لعدم اتصال السند، وللجهالة بحال الراوى المحذوف، وقد يكون مقبولاً إذا كان له طريق آخر، يذكر فيها الساقط، ويكون ثقة أو صدوقًا.

وإليك إحصائية لأحاديث البخارى، والتى ذكرها الحافظ ابن حجر، والحافظ ابن كثير.

أن الأحاديث الموصولة، وغير مكررة فى صحيح البخارى تقرب من ألفين وستمائة حديث.

أما المتون المعلقة (والتى ذكرناها آنفًا) حوالى ألف وثلاثمائة.

وجملة ما فيه من المتابعات حوالى مائتين وأربعة وأربعين حديثًا.

وجملة ما فى الكتاب بالمكرر حوالى تسعة آلاف حديثًا. كما يشير الباحثون، وإلى جانب هذا العدد، عدد كبير من الموقوفات على الصحابة، والمرويات عن التابعين، ومن بعدهم.

ويجمع العلماء على صحة أحاديث البخارى خاصة تلك الأحاديث المخرّجة بالإسناد المتصل الذى يساق بصيغة الرواية المعروفة مثل "حدثنا" أو "أخبرنا"، أما الأحاديث المعلقة فلها حكم خاص ذكرناه فيما سبق.

ولقد نهج البخارى منهجًا يدعو إلى الثقة والاطمئنان، إلى صحة الأحاديث، كما أنه بالغ فى التحرّى عن الرواة، والتوثق من صحة المرويات..، ويوازن بينهما، ويمحصّها، ويتخيّر منها ما يطمئن إليه، وقد روى عنه أنه قال : صنّفت هذا الجامع من ستمائة ألف حديث(*)، فى ست عشرة سنة"[1]، - كما ذكرنا من قبل.

ويمضى القرن الثالث، وهو عصر التدوين الذى يعتبر عصرًا زاهرًا فى تدوين الحديث وعلومه.

وقد رأى العلماء أن فترة تدوين المصنفات أو مرحلة المصنف، فى حياة تدوين الحديث كأنها تهدف إلى خدمة الفقه والاستنباط لا خدمة الحديث كعلم فى حد ذاته.

أضف إلى ذلك أن الحديث فى هذه الفترة اختلط به الكثير من أقوال وفتاوى غير أقوال الرسول.

(*) تعليق : ليس المراد بهذه الألوف الكثيرة أنها كلها أحاديث متغايرة، كما يظن البعض، وإنما هى طرق متعددة للأحاديث، وقد روى الحديث الواحد بعشرات الأسانيد؛ فتعتبر هذه الأسانيد بمثابة الأحاديث، وما هى فى الحقيقة والواقع إلاّ طرف لحديث واحد، فيتخير أى إمام منها أصحها وأوثقها فى نظره، ويدع ماعدا ذلك، وقد يكون فيما ذكره ما ليس صحيحًا عند غيره، وقد يكون فيما تركه ما هو صحيح فى الواقع، وأيضًا يدخل فى هذه الألوف آثار الصحابة والتابعين وغيرهم ...

راجع فى رحاب السنة للدكتور محمد أبو شهبة .. ص ٦٨.

(1) د. أبو شهبة : فى رحاب السنة، ص ٧٦.

وهنا انبرى العلماء لإيجاد تنظيم خاص بالحديث لا يقلد التنظيم الفقهي، ويختص بالحديث فقط، إلى جانب إيراد الأحاديث خالصة مجردة عن غيرها من الأقوال..

وأطلقوا عليها "مرحلة المسند"، وفيها تجمع الأحاديث التى تروى عن طريق الصحابى، وتدوّن فى كتاب مستقل، أو تجمع أحاديث عدد من الصحابة بحيث تكون أحاديث كل صحابى فى باب واحد، يحمل اسم هذا الصحابى، والفرق بين تلك المرحلة، وبين سابقتها، أن المرحلة السابقة تعتبر موضوعية، أى تتناول الأحاديث التى تتكلم عن الموضوع الواحد، إلى جانب كثرة الفتاوى والأقوال التى تأتى من غير الرسول..

أما تلك المرحلة؛ فلا تهتم بالموضوع الواحد بقدر ما تهتم بما جاء عن الصحابى، ولو اختلفت الموضوعات التى تتناولها الأحاديث، ومن مميزات تلك المرحلة أنها تناولت ما جاء عن الرسول فقط دون أقوال أخرى.

وقد كثرت المسانيد فى تلك الفترة (من نهايات القرن الثانى حتى دخلت فى القرن الثالث)، وكبرت أحجامها وكانت تحتوى على عشرات الآلاف من الأحاديث الخالصة.

أما الكتب التى نهجت منهج "المسند"؛ فمنها ما اقتصر على أحاديث صحابى واحد "كمسند أبى هريرة" الذى جمعه أبو اسحاق إبراهيم بن حرب المتوفى عام ٢٨٢هـ، ومنها - أيضًا - ما اقتصر على أحاديث نوع خاص من الصحابة "مسند الصحابة العشرة" الذى جمعه أبو بكر أحمد بن جعفر المتوفى عام ٢٤١هـ.

ومن المسانيد الجامعة "مسند الإمام أحمد بن حنبل"[*] المتوفى ٢٤١هـ وقد اختاره من سبعمائة ألف وخمسين ألفا من الأحاديث؛ فبلغ به ما يقرب من أربعين ألفا.

---

[*] سنة إحدى وأربعين ومائتين، مات شيخ الأمة وعالم زمانه أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيبانى ، الحافظ الإمام، وله سبع وسبعون سنة، وضريحه يزار ببغداد.

وتختلف طريقة الجمع فى المسانيد؛ فمنها ما يُجمع على أساس ترتيب الصحابة الذين رووا الأحاديث حسب الترتيب الهجائى لأسمائهم.

وقد يأتى ترتيب آخر حسب الأسبقية والفضل فى الإسلام، ومنهم من رتب المسند حسب العشائر التى ينتمون إليها.

والأحاديث التى ترد فى باب صاحبى واحد؛ فهى غير مرتبة فيما بينها، ولا مبوبة، ولكنها تأتى سردًا لا يحكمها إلاّ أنها مسندة إلى الصحابى الوارد اسمه فى هذا الباب.

ومن الملاحظ أن كلا المرحلتين السابقتين "مرحلة المصنف"، و"مرحلة المسند" هما مرحلتا تنظيم للحديث، وهو أمر يمثل البداية والنمو الطبيعى للعلم إيذانًا باستقلاله وكثرة موضوعاته، وفروعه تمهيدًا لاستقرار القواعد والشروط التى تحكم النص، من حيث صحته وضعفه، والتى بدأت إرهاصاتها مع جمع الحديث حتى تستقيم الأسس، وتستقر الأصول.

وهذه المراحل لا بد أن تتبعها مراحل تحسين، وتحليل، وإدراكات وتنقيح.

وهذا ما حدث بالنسبة للحديث، وهو أمر طبيعى؛ فعند اكتمال البناء والأسس، تبدأ مراحل التحسين والتحليل.

ومع القرن الرابع الهجرى حتى نهاياته، تم جمع ما كان يتداول من الأحاديث، وهنا يمكن أن تبدأ العلوم المساعدة التى تتناول مادة الحديث بالشرح والتحسين والتبويب والعناية، وقد قام على أكتاف الحديث عدد من العلوم بعد أن شاع التدوين، وكثر التصنيف، واتخذت اتجاهات عديدة تخدم الحديث فى شتى المناحى من ذلك :

علم رجال الحديث :

وهو علم يتناول أحوال الرجال الذين يقومون برواية الحديث، وهم سلسلة الرواة الذين يشكلون سند الحديث، ويتناول هذا العلم بيان الثقات أو الضعفاء.

ومن الكتب التى تناولت موضوع "الثقات" "كتاب تذكرة الحفاظ" للإمام الحافظ شمس الدين محمد الذهبى - المتوفى عام ٧٤٨ - ترجم فيه لكل من بلغ مرتبة توصف بالحافظ.

كما تناول موضوع "الضعفاء" فى كتابه "المغنى فى الضعفاء".

ومن هذه العلوم كذلك :

علم الجرح والتعديل :

يبحث أيضًا فى أحوال الرواة جرحًا أو تعديلاً بألفاظ مخصوصة، واصطلاحات مخصوصة، إذ يبيّن هذا العلم، ما يقدح فى الراوى؛ فيجعل روايته غير مقبولة، أو ما يزكيه فيجعل روايته مقبولة، وهو أمر لا يعتبر طعنًا فى الرجال وإنما هو صون لنصوص الشريعة يمثل التناول الأمين لتلك النصوص.

ويتطرق هذا العلم إلى معرفة حقيقة الراوى وأهليته؛ فهل تقبل روايته أو ترفض.

ويبدو أن الفكر حول هذا الموضوع بدأ مبكرًا من الصدر الأول أى من عصر الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من المشتغلين بعلوم الحديث.

ويقولون إن أبا بكر، وعمر، وعلى بن أبى طالب، كان لهم رأى للتثبت عند الأخذ بالرواية عن رسول الله، ويعتبر كتاب "طبقات ابن سعد"[*] من المصنفات الجامعة فى هذا العلم إذ يتناول قدرًا كبيرًا مما يتعلق "بعلم رجال الحديث" إلاّ أننى أرى أن هذين العلمين "علم رجال الحديث"، و"علم الجرح والتعديل" يمكن أن يندمجا فى علم واحد يسمى بالتسمية الأولى"علم رجال الحديث"؛ فكلا العِلْمين يتناول موضوعًا واحدًا.

وكتاب "طبقات ابن سعد" الذى يتناول هذا العلم، يُعدّ مرجعًا للمحدثين

---

[*] هو محمد بن سعد المتوفى عام ٢١٠هـ ، (كاتب الواقدى).

والإخباريين والنسابين، ومصدرًا من المصادر القديمة الهامة لسيرة رسـول الله وأحاديثه وأخبار (الرجال) الصحابة والتابعين، ومن بعدهُم، وتاريخ، وأحوال العرب، وعاداتهم حتى عصر ابن سعد صاحب "الطبقات الكبرى".

والهدف من علم رجال الحديث" هو التعرف علـى مـن هـو ثقـة مـن الـرواة الذين يمكن أن تؤخذ منهم الأخبار، ومـن خلالـه نتعـرف علـى تقواهـم، وصلاحهـم، ومدى إيمانهم لإمكّانية الحكـم عليهـم بالعدالـة، ومعرفـة قبـائلهم وأنسـابهم وسـيرهم بشكل عام.

وقد تناول هذا الموضوع كثيرٌ من العلماء مثل كتاب "الجرح والتعديل" للإمام سيّد النقاد "عبد الرحمن ابن الإمام أبى حاتم الرازى" المتوفـى عـام ٣٢٧، وهـو كتـاب جليل فى هذا الشأن.

«وكتاب، "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر، لخص فيه "تهذيب التهذيب، وأتى فيه بنتائج البحث فى كل راوٍ بكملة واحدة، واستعمل الرموز المصطلحة للكتـب التى تروى له، فرمز للبخارى : (خ)، ولمسـلم : (م)، ولأبـى داود: (د)، وللـترمذى : (ت)، وللنسائى : (س)، ولابن ماجه: (ق)، وللستة : (ع)، ولأصحـاب السـنن (أى ماعدا البخارى ومسلمًا) : (عه)»[1].

وقد تناول العلماء الألفاظ الغريبة التى ترد فى الأحاديث فكان :

علم غريب الحديث :

وهذا العلم يكشف عن معانى الألفاظ التى قد يختفـى معناهـا علـى الكثـيرين، خاصة بَعدُ أن بعُـد النـاس عـن عصـر الفصاحـة، ودخلـت إلى الجماعـة العربيـة ألسـن أخرى؛ فانحسرت السليقة العربية، وخالطت العجمة الألسن – خاصة بعد انتهاء القرن

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ١٣٢.

الأول، وبعد انتصاف القرن الثاني للهجرة - وكانت الحاجة تدعو إلى فهم نصوص الحديث باعتباره مصدرًا من مصادر التشريع، فأصبح الكشف عن المعنى شاغلاً لبعض العلماء؛ فصنفوا في هذا العلم "علم غريب الحديث"، وتعرضوا للألفاظ التي ينـدر استعمالها، أو بَعُدَ سماعها على الآذان حتى أصبحت غريبة على مسامع الناس، وصعب إدراك معانيها.

وأول من صنف هذا العلم، "النَضَر بن شُمَيل بن خرشه المازني التميمي" أحد أعلام فقد اللغة، ورواية الحديث، توفي عام ٢٠٩هـ(*) .

وأول من صنف هذا العلم، "النَضَر بن شُمَيل بن خرشه المازني التميمي" أحد أعلام فقه اللغة، ورواية الحديث، توفي عام ٢٠٩هـ(**) .

وقيل أيضًا إن من صنف في هذا العلم، "أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى عام ٢١٠هـ(***) ، وقد كان كتابًا صغيرًا جمع فيه بعضًا من غريب الحديث والأثر، ثم اتسعت تلك المؤلفات فيما بعد وتتابعت الكتب والكاتبون من أعلام اللغة، وفقه النصوص، حتى جاء أبو عبيد القاسم ابن سلام المتوفى ٢٢٣هـ فصنّف كتابه المشهور في غريب الحديث، ومن المشاهير ممن صنفوا في هذا العلم مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد الجزري المعروف "بابن الأثير" المتوفى عام ٦٠٦هـ ألّف "النهاية في غريب الحديث والأثر"(****) .

(*) راجع : تهذيب التهذيب، جـ١ ص ٢٤٦.

(**) راجع : تهذيب التهذيب، جـ ١٠، ص ٢٤٦.

(***) راجع : دول الإسلام، للذهبي، ١/١٢٩.

(****) تنبيه .. يختلف "غريب الحديث" عن "الحديث الغريب" لأن "غريب الحديث" يعني أنّ نص الحديث به من الألفاظ ما تحتاج إلى بيان وشرح.

أما "الحديث الغريب" فهو ما تفرّد به راوٍ واحد في أي طبقة من طبقات السند، أو في بعض الطبقات، ولو في طبقة واحدة.

ويشير علماء الحديث إلى أن هناك من المخطوطات التى تناولت تلك القصية مثل كتاب الغريبين : غريب القرآن وغريب الحديث لأبى عبيدة أحمد بن محمد الهروى المتوفى عام ٤٠١هـ، مخطوط نسخة منه فى المكتبة التيمورية رقم ٥٥ لغة، والجز الأول منه فى مكتبة مدينة اسطنبول رقم ١٨٩، والجزء الثانى منه فى دار الكتب أيضـ رقم ١٠١٦ تفسير.

وتتباين العناية بالحديث الشريف وتتعدد، و يظهر الاهتمام بكل جوانب ويتبارى العلماء والمفكرون فى علاج المناحى المختلفة والمتعددة فى هذا العلم الشريف، فظهر أيضًا ما يسمى ..

علم مختلف الحديث :

ويهتم هذا العمل بالأحاديث المتعارضة فى ظاهرها ويأتى بها ليوفق بينها عن طريق التأويل.

ويمكن أن يرجح أحد الحديثين المتعارضين على الآخر، وذلك حينما تتوفر القرائن المرجحة فى أى من المتن والسند.

وقد صنف الإمام الشافعى فى هذا الموضوع كتابه المعروف "مختلف الحديث" للإمام الشافعى..

ومثال ذلك فى الجمع بين الحديثين، ما قاله الرسول عليه الصلاة والسلام "**لا عدوى ولا طيرة**" أى ليست عدوى (انتقال المرض)، ولا طيرة (أى تشاؤم) وكان النبى عليه الصلاة والسلام يتفاءل، ولا يتطير (يتشاءم).

والحديث الآخر "**فر من المجذوم فرارك من الأسد**"، وَوَجْه الجمع بينهما، أن الأمراض لا تعدى بطبعها، ولكن الله تبارك وتعالى جعل مخالطة المريض بها للصحيح سببًا لإعدائه ومرضه، وقد يتخلف السبب، كما فى سائر الأسباب؛ فيحدث المرض؛ فجاء حديث الفرار[*].

---

[*] راجع : تبسيط علوم الحديث، محمد نجيب المطيعى، ص ٦١.

أو أن يُتعرف على الحديث المتقدم والمتأخر من النصين لكى يعتبر السابق مسوخا واللاحق ناسخا.

وهنا يمكن أن يدخل "علم الناسخ والمنسوخ" ضمن هذا العلم؛ فهدف "علم مختلف الحديث" يتضمن موضوع الناسخ والمنسوخ، بشكل عام؛ فقد يستعمل النسخ كوسيلة من وسائل التوفيق بين الأحاديث.

ومن ذلك ما جاء من النسخ فى نص الحديث واحد عن النبى صلى الله عليه وسلم **"كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها"** (رواه ابن ماجه عن مسعود جـ١ ص ٥٠١ رقم الحديث ١٥٧١، وتتمة الحديث فإنها تزهد فى الدنيا، وتذكر الآخرة).

وما ذكرناه فى البداية عن كتابة الحديث فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما ورد بشأنها من أحاديث يصلح مثالاً لهذا النوع.

وممن كتب فى هذا العلم، شيخ الحنفية، "أبو جعفر أحمد بن محمد ابن سلامة الطحاوى المصرى الحنفى أحد الأعلام، والمتوفى عام ٣٢١هـ"[١]

كل هذه العلوم وغيرها مما يتعلق بالحديث الشريف، إنما كانت تهدف إلى نقد رجال السند؛ فقد شاع الضعف فى الحفظ (مثلاً)، وانتشرت الأهواء، وكاد يختلط الغث بالسمين، وتتناقض الروايات، وتتضارب الأقوال؛ فقيام هذه العلوم المساعدة إنما تعمل على تنقية جو الحديث، ووضع كل الأمور فى نصابها، والعمل على كشف علل الحديث، ومعرفة مكان القدح فيه، وهل يقبل الحديث أو لا يقبل .. وقد أدّت هذه العلوم وما شابهها للحديث خدمة جليلة.

و لم يقف الباحثون فى الحديث الشريف عند هذا الحد بل ظهر ما يسمى بمرحلة التحسين والتهذيب، وهى مرحلة متقدمة فى حياة التدوين.

---

(١) الذهبى دول الإسلام، ١٩٥/١.

ويمكن أن يصل العلم إلى اكتماله، حيث اتجه العلماء فى هذه المرحلة إلى تهذيب العبارات، وتحرير المسائل بدقة.

وأخذ العلماء يتناولون ما دُوِّن بالشرح والتحليل، يشرحون المفردات ويحسّنون من التبويب، أو أن تختصر الأسانيد، أو تحذف، أو عمل الفهارس لتيسير المراجعة.

وهنا ظهر بما يسمى كتب المستدركات، ومهمتها أن تستدرك على صحيح البخارى ومسلم (مثلاً)؛ فتأتى بالأحاديث التى لم تذكر وهى توافق الشروط، كمستدرك "أبى عبد الله الحاكم النيسابورى"(*)، الذى استدرك فيه على البخارى ومسلم، ويرى أن هناك من الأحاديث صحيحة، ومتفقة مع شروطهما، ومع ذلك لم تأت فى صحيحى البخارى ومسلم.

كما ظهر ما يسمى بالمستخرجات، وهو أن يأتى المصنف فيخرج أحاديثًا بأسانيدها، وقد جاء على غير شروط صاحب الكتاب.

ومن التآليف الجامعة لأنواع الحديث كتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابورى المتوفى عام ٤٠٥هـ، بحث فيه أنواعًا كثيرة من علوم الحديث - وقد طبع فى مصر عام ١٩٣٧، وقد استخرج أبو نعيم الأصفهانى المتوفى عام ٤٣٠هـ على الحاكم أشياء فاتته، وأطلق على كتاب "المستخرج".

«والكتب المخرّجة كثيرة، منها ما استخرج أحاديث الصحيحين، ومنها ما استخرج أحاديث غيرهما، وأهم المستخرجات على الصحيحين: المستخرج "للإسماعيلى" و"للبرقانى" وكلاهما على البخارى .. لكن روايات المستخرجات على الصحيحين أو أحدهما ليست صحيحة دائمًا، لأن المستخرج قد يوثق بعض الرواة،

(*) حافظ العصر أبو عبد الله بن عبد الله الحاكم / ويُعرف/ ابن البيّع النيسابورى المتوفى عام ٤٠٥هـ، وكان عمره أربعًا وثمانين سنة " راجع دول الإسلام للذهبى، ٢٤٣/١.

ولا يكون ثقة أو نحو ذلك، وإن كان أصل الحديث صحيحًا لتخريجه في كتاب مجمع على صحته»[1].

ولقد كثرت المؤلفات حول حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وتناولت كل الجوانب التى تخدم هذا العلم فى كل مناحيه.

إذ يتناول الإمام الترمذى المتوفى ٢٧٩هـ فى كتابه "العلل الصغير" موضوع الجرح والتعديل، ويتكلم عن مراتب الرواة، وغير ذلك من الموضوعات التى تتعلق بالحديث الشريف ومن هذه المؤلفات - أيضًا - ما تناول شرح الحديث وتحليله، وبيان ما فيه، كما جاء فى كتاب " فتح البارى - بشرح صحيح البخارى" لابن حجر المتوفى عام ٨٥٢هـ، تناول فيه إيضاح ما أشكل فى الجامع الصحيح، وتخريج ما فيه من الأحاديث والآثار المعلقة، وبيان كثير من مسائل الإجماع، والخلاف المتعلقة بأحاديث الكتاب.

ومن المؤلفات الهامة فى مجال الحديث ما ظهر من معاجم تسهل الحصول على الأحاديث المطلوبة.

وأشهر هذه المعاجم كما ذكرها صاحب كتاب " منهج النقد" «بأن أشهرها : المعاجم الثلاثة للمحدّث الحافظ الكبير "أبى القاسم سليمان ابن أحمد الطبرانى" المتوفى ٣٦٠هـ : المعجم الصغير والمعجم الأوسط، وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه والمعجم الكبير، وهو على مسانيد الصحابة، مرتبة على حروف المعجم. والمعجم الكبير... وهو أكبر المعاجم»[2] .

كما ظهرت بعض الكتب، التى تتناول أول كلمة من الحديث تبدأ بالهمزة، ثم الباء.. وهكذا. وهو شكل من أشكال المعاجم أيضًا - وعلى الباحث أن يعرف الكلمة الأولى من الحديث بلفظها..

---

[1] د. نور الدين عتر ، منهج النقد، ص ٢٦٢.

[2] د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص٢٠٣.

منَ هذه الكتب "المقاصد الحسنة فى الأحاديث المشتهرة على الألسنة" للإمام الحافظ شمس الدين السخاوى المتوفى ٩٠٢هـ. وعلى هذا النمط جاء المتحدثون ببعض كتب الفهارس كفهارس صحيح مسلم، وفهارس سنن ابن ماجة التى وضعها " محمد فؤاد عبد الباقى".

وكذلك المصنفات الجامعة، ومنها ما رتب الأحاديث على أول كلمة فيها حسب ترتيب حروف الهجاء، وأهمها :

" الجامع الكبير" أو "جمع الجوامع" للإمام جلال الدين السيوطى، المتوفى عام ٩١١هـ.

كما قامت بعض الكتب بتخريج أحاديث كتاب معين ومنها "المغنى عن حمل الأسفار فى الأسفار فى تخريج ما فى الإحياء من الأخبار" للحافظ الكبير عبد الرحيم بن الحسين العراقى، المتوفى عام ٨٠٦هـ (شيخ الحافظ بن حجر). خرّج فى كتابه هذا ما أحاديث كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالى، وذلك بأن يذكر طرف الحديث من أحاديث كتاب "الإحياء"، ثم يبيّن من أخرجه...

ويتكلم عليه تصحيحًا أو تحسينًا أو تضعيفًا.(*)

وهذا الفكر المتنوع الذى قام به علماء المسلمين يعكس الاهتمام الفائق بالحديث الشريف، والعناية به، وبكل ما يتعلق بهذا النص الدينى، ويخدم جوانبه المختلفة، وبما يعمل على تحسينه وتحليله.

(*) راجع كتاب منهج النقد : د. نور الدين عتر، ص٢٠٥ وما بعدها.

التعريف بالحديث

حينما نتكلم عن الحديث الشريف، نرى أن الحديث هو ما حدّث به رسول الله صلى الله عليه وسلم - وبشكل أوضح وأشمل - هو ما صدر عن النبى من أقوال حدّث بها، أو أفعال قام بها، أو إقرارات تظهر فى موافقته على ما يحدث.

وقد أشار بعض علماء الحديث إلى هذا التعريف، والبعض الآخر يُدخل فى هذا التعريف (الذى يضم إلى الأقوال، والأفعال، والتقريرات)، صفات الرسول، وأقوال الصحابة والتابعين.

إلاّ أننى أرى أن الحديث هو ما جاء من قول أو فعل أو تقرير، يشير إلى أمر أو نهى أو إرشاد أو نصح، أو بيان لحكم، أو شرح لموقف يتعلق بالدين، أما ما يتعلق بصفات الرسول عليه الصلاة والسلام فلا يُعدّ حديثًا، ولكنه يندرج تحت صفات الرسول الخِلقية والخُلقية، ويُلحق بسيرته صلى الله عليه وسلم، ولا دخل لذلك فى دراسة علوم الحديث باعتبارها المصدر الثانى من مصادر التشريع الإسلامى فى بيان الأحكام وتفصيلها، كذلك أقوال الصحابة والتابعين؛ فهى ملحقة بالحديث على اعتبار أن فيها اتباعًا منهم لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقرب عهدهم به، والتأسىّ بما جاء عنه، ولذا أطلق علماء الحديث على أقوال الصحابة (أحاديث موقوفة) وعلى أقوال التابعين (أحاديث مقطوعة)، بمعنى أنها موقوفة على الصحابى، ومقطوعة على التابعى وهى تفيد فى معرفة علم الحديث، وإدراك أبعاد هذا العلم وما يمكن أن يستفاد به فى المجال الدينى.

فالحديث هو ما أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتعلق بالدين أو الأخلاق والسلوك، والأنظمة والتشريعات، والنصائح والإرشادات.

وما عدا ذلك فهو تابع للحديث، إلاّ أنه مأخوذ به أى يعمل بما جاء فيه مادام يشير إلى أمر من أمور الدين إشارة تتفق وروح التشريع.

ومن هنا يظهر معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «... **عليكم بسنتى وسنة الخلفاء المهديّين الراشدين، تمسكوا بها، وعُضوا عليها بالنواجز...**»[1] .

---

[1] من حديث طويل : أخرجه أبو داود : السنن ٤ / ٢٨١.

وما يأتي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما تثبت صحته وجب التصديق به إن كان خبرًا وإن كان تشريعًا إيجابًا أو تحريمًا أو إباحةً وجب اتباعه.

وكما أشار ابن تيمية..«إن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله عز وجل، فلا يكون خبرهم إلاَّ حقًا، وهذا معنى النبوة وهو يتضمن أن الله ينبئه بالغيب، وأنه ينبئ الناس بالغيب والرسول مأمور بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه..»[1] فالرسول نبي، وليس كل نبي رسول.

« وقد روى أن عبد الله بن عمرو كان يكتب ما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له بعض الناس : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتكلم في الغضب فلا تكتب كل ما تسمع ! فسأل النبي.. فقال : اكتب فوالذى نفسي بيده ما خرج من بينهما إلاَّ حق – يعني شفتيه الكريمتين »[2] .

وكان التلقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بواسطة ، وبغير واسطة أما التلقي بغير واسطة فقد كان من حظ الصحابة – رضوان الله عليهم–، وهم الذين ألقوا إلى التابعين من بعدهم ما تلقوه من مشكاة النبوة خالصًا صافيًا.

وكان سندهم فيه عن النبي سندًا صحيحًا عاليًا، وبالواسطة من أخذ عن الصحابة..

ومن الأحاديث التي بلغت غاية الشهرة، ما رواه البخاري ومسلم.. "حدثنا الحُميرى عن عبد الله بن الزبير، قال حدثنا سفيان، قال حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال أخبرني محمد بن إبراهيم التيْمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) على المنبر، قال : سمعت رسول الله

---

[1] فتاوى ابن تيمية : كتاب الحديث، مجلد ١٨، صـ٧.

[2] نفس المرجع.

صلى عليه وسلم يقول «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى ا لله ورسوله فهجرته إلى ا لله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه** ».

وهذا الحديث يتصدر كتب الحديث دائمًا، وقد بلغ درجة عالية من الصحة.

شـرح الحديث :

روى هذا الحديث إماما المحدثين «البخارى ومسلم» فى صحيحيهما اللذين هما أصح الكتب المصنفة، وكما يشير العلماء إلى أن هذا الحديث رواه عمر بن الخطاب أحد فقهاء الصحابة، وثانى الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأول من يسمى أمير المؤمنين، شهد بدرًا، وولى أمر الأمة بعد أبى بكر وفتحت فى أيامه أمصار عدّة لحقت بالدولة الإسلامية..

وهو حديث صحيح متفق على صحته، كثير الفوائد والمعارف وهو أحد الأحاديث التى عليها مدار الإسلام..

يقول عنه الإمام أحمد والشافعى..

والإمام أحمد هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى الفقيه الحافظ الحجة يقول عنه الشافعى : خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه ولا أروع ولا أزهد من أحمد بن حنبل، وقيل إنه ألّف ألف حديث وتوفى عام ٢٤١هـ.

أما الشافعى فهو محمد بن إدريس المطلبى الإمام العلم، حفظ القرآن وهو فى سن السابعة، والموطأ وهو فى سن العاشرة، توفى عام ٢٠٤هـ.

قالا عن هذا الحديث : يدخل فى حديث الأعمال بالنياب ثلث العلم.. ويرجع هذا القول إلى أن المرء يكتسب الأمور بقلبه ولسانه وجوارحه، والنية محلها القلب، فهى أحد الأقسام الثلاثة، كما يقولون أيضًا عن هذا الحديث إنه يدخل فى أبواب كثيرة من الفقه. ومن هنا استحب العلماء أن تستفتح المصنفات بهذا الحديث.

ويشيرون إلى أن هذا الحديث غريب بالنسبة إلى أوله لأنه لم يروه عن النبى إلاّ عمر بن الخطاب، مشهور بالنسبة إلى آخره.. يعنى آخر أسانيده.

وتوضيحًا لذلك : رواه عن عمر بن الخطاب علقمة بن أبى وقاص وهو ثقة، قليل الحديث، توفى بالمدينة فى خلافة عبد الملك بن مروان، ثم رواه محمد بن إبراهيم المدنى، وهو أحد العلماء المشاهير كان فقيهًا محدثًا توفى ١٢٠هـ، ثم من بعده يحيى ابن سعيد الأنصارى قاضى المدينة، ثقة حجة كثير الحديث توفى ١٤٣هـ..

هذا أول رواية الحديث ثم بعد ذلك اشتهر فرواه ما يقرب من مائتى إنسان، وكلهم من الأئمة الموثوق بروايتهم وفى شرح الحديث:

نجد لفظة (إنما) تعنى الحصر على الإطلاق بالنسبة للأعمال كلها.. إنما الأعمال بالنيات.. والمراد بالأعمال الأعمال الشرعية أى لا يعتد بها بدون النية كالوضوء والغسل والتيمم، والصلاة والزكاة والصوم والحج والاعتكاف وسائر العبادات..

ويقول العلماء إن إزالة النجاسة (مثلاً) لا تحتاج إلى نية لأنها من باب التروك والترك لا يحتاج إلى نية..

«وإنما لكل امرئ ما نوى» تعنى أن تعيين المنوى شرط كما لو كان على إنسان صلاة مقضية لا يكفيه أن ينوى الصلاة الفائتة بل يشترط أن ينوى كونها ظهرًا أو عصرًا أو غيرهما..

«ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصدًا فجرته إلى الله ورسوله حكمًا وشرعًا».

وهذا الحديث ورد لنقلهم أن رجلاً هاجر من مكة إلى المدينة ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس، لا يريد بذلك فضيلة الهجرة، فكان يقال له مهاجر أم قيس..[1].

---

[1] راجع شرح الأربعين : حديث النووية، للإمام النووى.

فأول ما يطالعنا فى الحديث بشكل عام من الناحية الشكلية عنصران أساسيان هما : السند وهو طريق رواية الحديث، والمتن، وهو نص الحديث.

العنصر الأول : السـنـد :

والسند من العناصر التى اهتم بهـا علمـاء الحديـث، ولقـد هيّأ هـذا الاهتمـام احتياطًا شديدًا فى قبول الرواية ممـا جعلهـم يضعـون قواعـد للإثبـات التـاريخى لـلرواة للتعرف على حركة حياتهم، وما يتصفون به سـواء فـى العدالـة، أو التجريـح، ومـدى الحفظ والنسيان أو الخطأ أو التدليس إلى غير ذلك.

وهو أمر بدأ به علماء الحديث، وقلّدهم فى ذلك علماء الفنون النقلية كعلمـاء اللغة والأدب، وعلماء التاريخ، فاهتموا بأسانيد كل رواية.

وسلك علماء الحديث فى تطبيق المنهج النقدى فى علـوم الحديـث، رغبة فـى التأكد من صحة النقل.

وقد وصف ذلك العلاّمة الشيخ محمد عبد الرازق حمزة مـن أنـه (أى السـند)، «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار»[1].

ولا شك أن الراوى هو عماد السند؛ فإذا صح الراوى وكان عدلاً موثوقًا فـى روايته صح السند والإسناد. ومن هنا يمكـن أن يطلـق (السـند) علـى سلسـلة الإسـناد جميعًا، ويطلق الإسناد على كل حلقة على حـدة (إسـناد الخـبر إلى قائلـه) واحـدًا بعـد الآخر.

والـراوى هو الناقل للحديث أما المحدث هو من تحمّل الحديـث روايـة واعتنـى به دراية، وبالمناسبة؛ فالحافظ أيضًا هو من روى ما يصل إليه ووعـاه وهكـذا فالحفّـاظ والمحدّثين يعتمدون على السند والإسناد فى الحكم على صحـة الحديـث وضعفـه، فـإن

---

[1] أحمد شاكر : الباعث الحثيث، لابن كثير، صـ٧، القاهرة، ١٩٧٩.

كان السند صحيحًا حكموا بصحة الحديث، وإن كان السند ضعيفًا حكموا بضعفه وهكذا يصبح الإسناد من وثائق النص الديني، «ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[1].

ولا يمكن أن يُغفل دورُ العلماء وما بذلوا من جهد في تحقيق السند والإسناد فبدونه أو بدون العناية به لما تميّز الحديث الصحيح من الحديث السقيم، ولما استقام الوصول إلى النص الشرعي.

ويبدأ السند والإسناد من الصحابي الذي يتلقى الحديث (المتن) من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والذي ينقله بدوره إلى التابعي، ومن بعده إلى تابع التابعي وهكذا حتى يتم تدوين الحديث، وقد حرص التدوين في أول أمره على ذكر السند حتى يتمكن علماء الحديث من معرفة درجة الصحة في الحديث إن كان صحيحًا في متنه، وفي نقله، أو معرفة درجة الضعف إن كان الحديث مردودًا، أو إدراك وضعه إن كان مكذوبًا وموضوعًا غير منسوب إلى رسول الله نسبة صحيحة، وبهذا يخضع الحديث لميزان نقدي دقيق حتى لا يختلط الغث بالسمين، وحتى تنقى الأحاديث مما قد يداخلها من نصوص دفعت بها الأهواء، والمصالح الشخصية، أو الأغراض المذهبية.

والحديث الذي بدأنا به أُشيرَ إلى أنه غريب في أوله، مشهور في آخره فـ"**الغريب**": هو ما يتفرّد بروايته شخص واحد في أي موضع يقع هذا التفرد من مواضع السند : في أوله أو وسطه أو آخره.

والغريب قد يكون غريبًا مطلقًا، وقد يكون غريبًا نسبيًّا؛ فالغريب المطلق تكون غرابته في أصل السند وهو طرفه الذي فيه الصحابي، ويطلقون عليه «الفرد المطلق»، كحديث النهي عن بيع الولاء، وعن هبته «حدثنا أبو الوليد حدثنا شُعبة قال

---

[1] أشار إليها عبد الله بن المبارك وهو من علماء خراسان وأحد الأئمة الأعلام، المتوفى ١٨١هـ، راجع «البداية والنهاية» لابن كثير، ١٠/٦٩١، دار الغد العربي، القاهرة، ١٩٩١.

أخبرني عبد الله بن دينار، - سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول: **«نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته »**[1].

وفي رواية أخرى: حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : **« أرادت عائشة رضي الله عنها أن تشتري جارية لتُعتقها؛ فقال أهلها : على أن ولاءَها لنا. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يمنعك ذلك؛ فإنما الولاء لمن أعتق»**[2] .

ويطلق عليهما أيضًا "المفرد المطلق"، و"الفرد النسبي".

فالفرد المطلق هو الذي ذكرناه في حديث "بيع الولاء"، وقد تفرّد به راوٍ من ناحية الصحابي (إذا كان ثقة ضابطًا) كان الحديث صحيحًا مقبولاً يحتج به - كما في الحديث الذي بين أيدينا.

وإذا كان قريبًا من الضبط التام (أي في حالة توسط) كان الحديث حسنًا يحتج به أيضًا، وإذا نزل الراوي عن هذه الرتبة؛ فكان غير ضابطٌ، كان الحديث ضعيفًا مردودًا لا يصلح للاحتجاج به، وهكذا فـ"الفرد المطلق" تعتريه الأوصاف الثلاثة؛ فيحكم له بالصحة أو الحسن أو الضعف.

أما "الفرد النسبي" فهو الذي يكون مقيدًا بالنسبة إلى جهة خاصة كأن يقيّد برواية ثقة، بأن يقال " لم يروه أحد ثقة غير فلان" كما في الحديث الذي رواه "مسلم" وغيره .. **«أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في عيدي الفطر والأضحى سورتي (ق)، (اقتربت الساعة)»**، فقد تفرّد "ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي واقد الليثي"، و لم يروه أحد من الثقات غير ضمرة، ورواه من غير الثقات "ابن

---

[1] فتح الباري، بشرح صحيح البخاري : ابن حجر، جـ٥، صـ١٩٨، المكتبة السلفية، القاهرة.

[2] فتح الباري بشرح صحيح البخاري : ابن حجر، جـ٥، صـ٢٢٢، المكتبة السلفية، القاهرة.

ربيعة" وهو ضعيف عند الجمهور عن "خالد بن يزيد" عن "الزهرى" عن "عـروة" عـن "عائشة"، وقد يكون مقيّدًا بأهل بدلٍ مخصوص؛ فيقال (مثلاً) .. "تفـرّد بـه اهـل مكـة أو أهل الشام، أو اهل البصرة .. " كما فى حديث أبى داود عن أبى الوليد الطيالسـى عن همام عن قتادة عن أبى نضرة عن أبى سعيد.. قـال : **«أمرنـا أن نقـرأ بفاتحـة الكتاب وما تيسّر»**، قال الحاكم تفرّد بذكر "الأمر" فيه "أهل البصرة" من أول الإسناد إلى آخره[1].

وواضح فى الروايتين أن الحديث تفرّد به عبد ا لله بن عمر.

أما الغريب النسبى هو الذى يتفرد به راوٍ بعد الصحابى أى بعد أصـل السـند، وفى أى موضع يقع فيه التفرّد.

الغريب المطلق : سلسلة من الرواة ← راوٍ واحد ← الصحابى ← الحديث

الغريب النسبى:سلسلة من الرواة ←راوٍ واحـد ← سلسـلة مـن الـرواة ← الصحـابى ← الحديث

طرق رواية الحديث :

وحينما تتعدد الطـرق، يـأتى الحديـث عـن طريقـين : طريـق التواتـر، وطريـق الآحاد.

طـريق التواتر :

يقصد بالتواتر كثرة الرواة، وانتشارهم بما يبعد التواطؤ على كذب؛ فهو طريق يبلغ فيه الصدق مبلغًا كبيرًا لكثرة القـائلين بالخـبر دون تغيـير أو تبديـل، وانتشـار هـذا القول انتشارًا واسعًا على مستوى الأشـخاص، والأمـاكن (تعـدد الأشـخاص، وتعـدد أماكنهم)، وكما قلنا؛ فإن الأمر يجعل الاتفاق على الكذب مستحيلاً.

---

[1] راجع : لمحات فى أصول الحديث : د. محمد أديب صالح، ص٢٨٩.

وقد ذهب علماء الحديث مذاهب عدة فى تحديد العدد الذى يبلغ حد التواتر، وما دونه يكون خبر آحاد.

إلاّ أن الاتجاه المقبول هو ألاّ يشترط للتواتر عدد، إنما العبرة بحصول العلم، وذيوعه، وانتشاره.

وإلى ذلك يميل الحافظ ابن حجر، إذ يعرّف المتواتر «**بما يكون له طرق كثيرة بلا حصر عدد معين..**»[1].

فهو خبر تنقله جماعة عن جماعة، والعلم به يفيد صدق الخبر فى نفسه، وليس بالقرائن الزائدة أو الخارجة عن الخبر، وحصيلة هذا كله أن التواتر يصل إلى حد العلم الضرورى بنفس الخبر. ويمكن أن يكون صدق الخبر فى نفسه بيان لعدالة الرواة..

والخبر الذى تتوفر فيه شروط التواتر، و لم يتوفر فيه العلم القطعى الضرورى للخبر فى نفسه؛ يسمى هذا الخبر مشهورًا إذ كل متواتر مشهور وليس كل مشهور متواتر، لأن المشهور قد يأتى العلم بقطعيته بسبب القرائن الخارجية..، وهذا مالا يصح مع المتواتر.

«وقد يطلق المشهور على ما اشتهر على ألسنة الناس، فيصدق حينئذ على أخبار الآحاد التى انتشرت فى الآفاق، وكتبت فى الأوراق أيضًا»[2].

والخبر المتواتر يحصل به العلم الضرورى، وهو من خصوصيات المتواتر، والفرق بين العلم الضرورى والعلم النظرى، أن العلم الضرورى يتحقق بنفس الخبر أى فى ذاته.. و لم يكن فى حاجة إلى استدلال.

أما العلم النظرى؛ فتؤيده القرائن، ومن ذلك أخبار الآحاد والمشاهير وهو علم يخضع للنظر ويحتاج للاستدلال.

---

[1] الحافظ ابن حجر، شرح النخبة : صـ١٩.

[2] ظفر الأمانى فى مختصر الجرجانى : للكنوى، تحقيق د. تقى الدين الندوى، صـ٤٧، الهند، ١٩٩٥م.

ومن أمثلة المتواتر حديث «المسح على الخفين»، جاء في كتاب "فتح البـارى" لابن حجر «حدثنا أصبغ بن الفرج المصرى عن ابن وهب قـال حدثنـي عمـرو حدثنـي أبو النضر عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد ا لله ابن عمر عن سعد بن أبي وقـاص عن النبي صلى ا لله عليه وسلم، أنه مسح على الخفين... وقد صرح جمـع مـن الحفـاظ بأن المسح على الخفين متواتر، وجمع بعضهم رواته فجاوزوا الثمانين...»[1].

طريق الآحاد :

يعرف علماء الحديث طريق الآحاد بأنـه هـو الطريـق الـذى لم يصـل إلى حـد التواتر، وقد أشاروا أيضًا إلى أن حكم حديث الآحاد يجـب أن نعمـل بـه مـا لم يخـالف الكتاب والسنة، وهو الحديث الذى يثبت صدقه، وصحته، وعدالـة رواتـه، وقبولـه مـا دام موافقًا للتشريع.

ومن أدلة قبول خبر الواحد..« ما روى أنه لما نزل الأمر بالتحول إلى الكعبـة من بيت المقدس في الصلاة، مـرّ رجل غداة اليوم الثاني على أهل قباء، وهم ركوع في صلاة الفجر؛ فأخبرهم أنه قد أنزل على رسـول ا لله صلـى ا لله عليـه وسـلم - الليلـة قرآن، وحولت القبلة إلى الكعبة، فاسـتداروا كمـا هـم، وقبلـوا خـبر الواحـد - رواه البخارى ومسلم..»[2].

وقد أشار الشافعي فـي رسـالته - بمـا يتعلـق بخـبر الواحـد - فيقـول : «ومـع رسول ا لله الحـاجُّ (الحجيـج)، وقـد كـان قـادرًا علـى أن يسـير إليهـم؛ فيشـافههم، أو يبعث إليهم عددًا، فبعث واحدًا يعرفونه بالصدق.

وهو لا يبعث بأمره إلاّ والحجّة للمبعوث إليهم وعليهم قائمـة بقبـول خـبره عن رسول ا لله.»[3].

---

[1] ابن حجر، فتح البارى : ١ / ٣٦٦

[2] ظفر الأمانى فى مختصر الجرجانى، تحقيق د. تقى الدين الندوى، صـ٦٢

[3] الشافعي، الرسالة، صـ٤١٢

ولو رُدَّ خبر الواحد لتعطل كثير من الأحكام، ولتوقف العديد من المصالح.

وخبر الواحد أو "حديث الآحاد" هو الذى يرويه راوٍ واحد أو اثنان أو ثلاثة إلى غير ذلك من الأعداد التى لا تصل إلى رتبة الحديث المتواتر.

واعتبارًا لهذه الكيفية التى يأتى عن طريقها حديث الآحاد؛ فقد أشار العلماء إلى أن خبر الواحد، إما أن يكون «مشهورًا» أو «عزيزًا» أو «غريبًا»، وتلك صفات تتعلق بالسند أى بطريق الرواية.

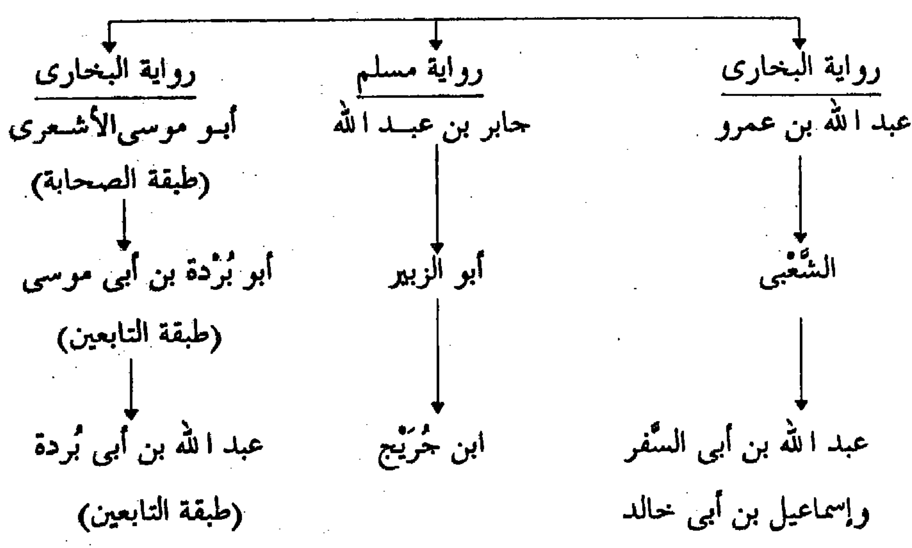
فالحديث المشهور يمكن حصر الطرق التى يأتى بها؛ فقد يأتى عن أكثر من اثنين (كثلاثة عن ثلاثة)، وقد أطلقت عليه هذه التسمية لوضوحه وانتشاره على هذا المستوى، ويطلق عليه الأصوليون «المستفيض» لانتشاره كذلك.

ومثاله قول النبى صلى الله عليه وسلم: **«المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»**.

وقد رواه البخارى فى «كتاب الإيمان».

وقد روى هذا الحديث "عبد الله بن عمرو بن العاص"، و"جابر بن عبد الله"، و"أبو موسى الأشعرى"، وتلك طبقة الصحابة، ورواه عنهم عدد كبير من التابعين.

وقد أوردت دائرة المعارف الإسلامية بيانًا لهذا الحديث :



ففي الرواية الأولى رواه "عبد الله بن أبي السَّفْر"، و"إسماعيل ابن أبي خالد" عن "الشَّعْبي" عن "عبد الله ابن عمرو".

وفي الرواية الثانية، رواه، "ابن جُرَيْج" عن "أبي الزُّبَيْر"، عن "جابر بن عبد الله".

وفي الثالثة، رواه، "عبد الله بن أبي بُرْدَة" عن "أبي بردة بن أبي موسى" عن "أبي موسى الأشعري"[1].

واتصاف الحديث بهذه الصفة – وهي صفة الشهرة – ليست شرطًا لصحته؛ فقد يكون الحديث مشهورًا بين الناس، ويتردد على الألسنة، غير أنه ضعيف أو موضوع.

ومن الأحاديث المشهورة وهي ضعيفة **«نية المرء خير من عمله»** (رواه «الطبراني»، في «معجمه الكبير»).

ومن هذا أيضًا **«من عرف نفسه فقد عرف ربه»**؛ فهو «حديث موضوع» جاء في كتاب «كشف الخفاء للعجلوني».

ولم يتوان علماء الحديث في البحث عن هذا النوع، وأن يؤخذ على حذر، إذ يمكن أن تضلل الشهرة ضعف الحديث أو وضعه؛ فلفتوا إليه في مؤلفاتهم، ومنهم من أفرد له كتبًا خاصة، من أشهر هذه الكتب :

كتاب «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة» للسخاوي.

وكتاب «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» للعجلوني.

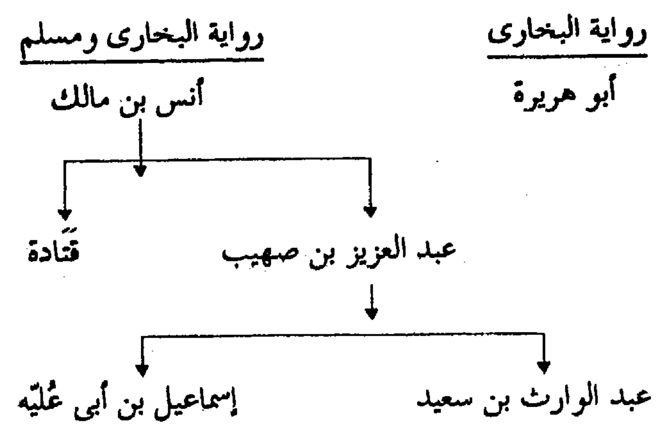
أما العزيز؛ فيمكن أن ينحصر في رواية اثنين عن اثنين؛ فإن وجدت رواية اثنين عن اثنين في طبقة أو أكثر من طبقات السند، كان الحديث عزيزًا.

---

[1] دائرة المعارف الإسلامية : العدد الأول، صـ١١، ط. شركة السفير، القاهرة، ١٩٩٠.

ومثاله : حديث النبى صلى الله عليه وسلم **«لا يؤمن أحدكم حتى أكونَ أحبُّ إليه من والده، وولده»**.

رواه البخارى فى «كتاب الإيمان»، وقد رواه "أبو هريرة"، و"أنس بن مالك"، ثم رواه عنهما عدد من الرواة لا يقل عن اثنين فى كل طبقة، وإليك بيانًا لهذا الحديث :



«نجد أن الحديث رواه اثنان من الصحابة هما "أبو هريرة"، و"أنس بن مالك"، ورواه عن "أنس" اثنان من التابعين "صُهيب، وقَتادة"، ورواه عن "صهيب" اثنان هما "عبد الوارث بن سعيد"، و"إسماعيل بن أبى عليّه"، وعنهما روى عدد كبير من العلماء»[1].

أما الحديث الغريب، فقد سبقت الإشارة إليه[2] وهو ما انفرد بروايته راوٍ واحد فى أيَّة طبقة من طبقات السند، ومثاله، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«السفر قطعة من العذاب»** رواه البخارى فى "كتاب العمرة"، وهو معمول به عند جمهور أئمة المسلمين.

---

[1] المرجع السابق، (دائرة المعارف الإسلامية)، صـ١٢.

[2] راجع ص ١٧.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وهكذا تظهر أهمية السند عند علماء الحديث، فقد كانت جُلّ عنايتهم به، وعن طريق السند يمكن أن يكتسب الحديث قوة أو ضعفًا، أو درجة متوسطة؛ فقد اشترطوا لحال الرواة شروطًا معينة كالعدالة، والضبط، والحفظ،وخلافه، والمحدثون يرجحون الحديث بحسب حال راويه.

مثال ذلك : «رواية ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو مُحْرِم (أخرجه البخارى «كتاب جزاء الصيد / باب تزويج المُحْرم»، ورواية يزيد بن الأصم أنه تزوجها وهو حَلاَل، « **قال يزيد بن الأصم: حدثتنى ميمونة بنت الحارث أن النبى صلى الله عليه وسلم... تزوجها وهو حلال** (محل من الإحرام) أخرجه «مسلم»؛ فالشافعى أخذ برواية يزيد، وذهب إلى أنه لا يجوز النكاح فى حالة الإحرام، وقال أبو حنيفة وأصحابه : لما تعارضت الروايتان احتجنا إلى الترجيح؛ فالظاهر أن ابن عباس أحفظ وأضبط من يزيد، فالأخذ بروايته أحسن وأولى..»[1] .

ويشير ابن حجر فى «فتح البارى»، «بحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص النبى صلى الله عليه وسلم. وقال ابن عبد البر اختلفت الآثار فى هذا الحكم، لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال- جاءت من طرق شتى، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد، لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجماعة؛ فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا؛ فتطلب الحجة من غيرهما، وحديث عثمان صحيح فى منع نكاح المحرم؛ فهو المعتمد..»[2] .

وهكذا تؤدى معرفة صفات الرواة إلى الأخذ بالحديث أو أنه يكون محل بحث ومناقشة وقد يصل إلى حالة الترجيح حينما يشهد المحدثون لراوٍ بالحفظ والضبط كما شهدوا فى هذا الحديث لابن عباس.

---

[1] ظفر الأمانى فى مختصر الجرجانى، تحقيق د. تقى الدين الندوى، صـ٧٨.

[2] راجع فتح البارى، لابن حجر، ٩ / ٦٧.

ولا ننسى أن الاتصال والانقطاع فى السند يلعبان دورًا هامًا فى اعتماد صلة الحديث أو ضعفه..

ولم يقف الباحثون فى الحديث الشريف عند حد معرفة الطرق التى يأتى بها الحديث، تعددت فى تواتر أو تحددت فى آحاد ولكنهم أرادوا -أيضًا- التعرف على الكيفية التى تميزت بها هذه الطرق؛ فكان الحديث يتلقاه الراوى سماعًا أو كتابةً أو غير ذلك بالصورة التى كان يؤدى بها من راوٍ إلى آخر.

وبهذا ظهر فى مجال الحديث ما يسمى بالتلقى والرواية وهو موضوع يبيّن صورة تلقى الحديث؛ فتظهر إلى حد كبير حالة الإتقان والصدق فى تلقى الحديث وروايته، إلى جانب دراسة مستفيضة تتناول أحوال الحديث وتردده بين الرواة؛ مما يعكس الاهتمام البالغ من جانب علماء الحديث بهذا النص الدينى الذى يعتبر مصدرًا أساسيًا للتشريع الإسلامى إلى جانب القرآن الكريم.

التلقي والرواية



وبيان طريقة التحمل والأداء تعتبر أداة من أدوات توثيق السند والمتن، فالتعرف على الكيفية يبين إلى حد كبير صورة الوثوق عند تلقى الحديث أو أدائه.

فمن أنواع الأخذ وأصول الرواية يعنى أخذ الرواية وأدائها :

أولاً : السماع

وهو سماع الحديث من الشيخ أو إملاؤه لمن يستمعون إليه (كتابة)، ويكون من حفظ الشيخ نفسه أو من كتاب بين يديه، وهذا النوع هو أرفع وأعلى درجات الرواية فى التلقى، ويظهر فى سند الحديث طريقة التلقى بمصطلحات يختص بها هذا النوع وهى : «حدثنا»، «أخبرنا»، «أنبأنا»، «وسمعت»، «وقال لنا»، «وذكر لنا» ويبدو فى هذه الطريقة أن التلقى مباشر بين الأستاذ وتلميذه أو تلاميذه، وهى طريقة أشد تأكيدًا من غيرها، ولذا اعتبرها علماء الحديث من أرفع وأعلى الطرق.

ومن الملاحظ أن كمال الأهلية تشترط عند أداء الحديث لا عند تحمله.

فمن الصحابة من تحمل الحديث فى صغره، وقبلت روايته بعد البلوغ، «وكذا عبد الله بن جعفر بن أبى طالب والسائب بن يزيد وعمرو بن أبى سلمة ربيب النبى صلى الله عليه وسلم(*)... وعائشة وغيرهم قبلت رواياتهم من غير فرق بين ما تحملوه قبل البلوغ وبين ما تحملوه بعده...»[1].

وعلى هذا يصح تحمل الصغار الشهادة والأخبار..

ويشير البخارى فى صحيحه... باب قول المحدّث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا، وقال لنا الحُميدى كان عند ابن عيينه «حدثنا» «وأخبرنا» «وأنبأنا» «وسمعت»، واحدًا»[2].

(*) الربيب : هو ابن امرأة الرجل من غيره..، وعمرو بن أبى سلمة هو ابن أم سلمة زوج النبى.. والأنثى ربيبة..

[1] ظفر الأمانى فى مختصر الجرجانى : صـ٤٧٤.

[2] صحيح البخارى : المجلد الأول، صـ٢٣، «كتاب العلم»

وتلك المصطلحات تعنى طريق السماع، ويظهر استعمال المصطلح (حدثنا) فى طريقة السماع، فيما أورده البخارى.. «**حدثنا قتيبة حدثنا إسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله عليه وسلم : إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنها مِثْلُ المسلم؛ فحدثونى ما هى؛ فوقع الناس فى شجر البوادى، قال عبد الله ووقع فى نفسى أنها النخلة فاستحييت ثم قالوا حَدِثْنا ما هى يا رسول الله قال : هى النخلة..**»[٣] .

وقد لاحظت أن علماء الحديث يشيرون إلى أن أعلى العبارات هى «حدثنى» «فإنه إذا قال «حدثنا» أو «أخبرنا»، قد لا يكون قصده الشيخ بذلك أيضًا، لاحتمال أن يكون فى جمع كثير.»[٤] .

ولذا اشتهر هذا اللفظ وكثر استعماله بين حلقات السند.

ثانيًا : القراءة أو العرض

وتلك الطريقة قريبة جدًا من سابقتها، إلاّ أن مؤداها أن يقرأ التلميذ على شيخه، أو يعرض عليه/ حفظًا أو من كتاب، أو يقرأ غيره وهو يسمع وتلك الطريقة ترتفع إلى طريقة السماع فى التأكيد والتوثيق، وهى مقبولة عند العلماء وأشار بعض المحدثين من أنه يمكن استعمال لفظ «حدثنى» «وسمعت» فى حالة القراءة أو العرض وكذلك ألفاظ «قرأت» أو «قرئ على فلان وأنا أسمع» أو «أخبرنا» أو «حدثنا قراءة عليه» يمكن أن تستعمل عند التحديث بهذه الطريقة؛ والمصطلحات تدل على التلقى المباشر سواء فى طريقة السماع أو طريقة القراءة، والعرض (القراءة) مثل السماع إذ يقول البخارى «حدثنا عبيد الله بن موسى عن سفيان، قال : إذا قرئ على المحدث؛ فلا بأس أن تقول «حدثنى، وسمعت».

---

[٣] المرجع السابق.

[٤] محمد أحمد شاكر : الباعث الحثيث، لابن كثير، صـ٩٢، ط. القاهرة، ١٩٧٩.

وكذلك يشير إلى حديث يعتبر قراءة على النبى صلى الله عليه وسلم «سمع أنس بن مالك يقول : بينما نحن جلوس مع النبى صلى ا لله عليه وسلم في المسجد دخل رجل على جمل؛ فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم أيّكم محمد ؟، والنبى صلى ا لله عليه وسلم متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا هذا الرجل الأبيض المتكئ؛ فقال له الرجل : يا ابن عبد المطلب، فقال له النبى صلى ا لله عليه وسلم : قد أجبتك. فقال الرجل للنبى : إنى سائلك فمشدد عليك في المسألة؛ فلا تجد عليّ نفسك، فقال : سَلْ عما بدالك فقال : أسألك بربك ورب من قبلك آللّهُ أرسلك إلى الناس كلهم، فقال : اللهم نعم، قال : أنشدك با لله آ لله أمرك أن نصلى الصلوات الخمس في اليوم والليلة، قال : اللهم نعم، قال : أنشدك بالله آ لله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة قال : اللهم نعم، قال : أنشدك با لله آ لله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا؛ فتقسمها على فقرائنا؛ فقال النبى : اللهم نعم فقال الرجل : آمنت بما جئت به وأنا رسول مَنْ ورائى من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر»[1].

وكما قال صاحب "كتاب ظفر الأماني في مختصر الجرجاني"، إن هذه قراءة على النبى صلى الله عليه وسلم، أخبر ضمام قومه بذلك؛ فأجازوه، أى قبلوه منه وأسلموا.

وقد أشار العلماء إلى أن التحديث والإخبار والإنباء بمعني واحد مستشهدين على ذلك بقول الله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾، الآيتان ٤،٥ من سورة «الزلزلة»، وقوله تعالى ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ من الآية (١٤) من سورة فاطر.

---

[1] المرجع السابق.

إلاّ أن بعض العلماء يرون التفرقة فى إطلاق الصيغ بحسب اختلاف التحمل؛ فيخصون التحديث بما يلفظ به الشيخ والإخبار بما يقرأ عليه، وخصّصوا الإنباء بالإجازة التى يشافه بها الشيخ من يجيزه.

ويشير علماء الحديث إلى أن أرفع ألفاظ الرواية هى «سمعت»، وبعدها «حدثنا»، وحكى عن الحسن البصرى أنه كان يقول «حدّثنا أبو هريرة» ويريد به حدّث أهل المدينة والحسن بها.

ويظهر اهتمام العلماء بتلك الطرق إذ بحثوا فيها من كل الجوانب ويشيرون إلى أنه إذا قرأ على الشيخ من نسخة، وهو يحفظ ذلك؛ فهذا جيد قوى، وإذا لم يكن حافظًا، وهناك نسخة بيدِ موثوق به؛ فهذا صحيح أيضًا، كما أنه لا يشترط أن ينطق الشيخ بالموافقة والإقرار بما قرئ عليه، بل يكفى سكوته وهو رأى الغالبية، وإن كان بعض المحدثين قد اشترط النطق، ومنهم من يرى أن القراءة على الشيخ أعلى مراتب الحديث، وفى هذا ما جاء فى «الإلماع».. :

«حدثنا الشيخ أبو عبد الله... (عن غيره).. إلى .. يقول : قال لى «مالك بن أنس» : قراءتك علىّ أصح من قراءتى عليك.»[1].

ويتضح من ذلك أن القراءة تسهم فى معرفة صلة الرواية.. وفى خبر آخر«... **أخبرنا يوسف بن مسلم، قال : قال لى «موسى بن داود» : القراءة أثبت من الحديث»**[2].

ثالثًا : الإجازة

وهى طريقة من طرق التحمل أو والأداء، وهى مقبولة عند الجمهور، والإجازة عبارة عن الإذن بالرواية والتصريح به لفظًا أو كتابة.

---

[1] القاضى عياض: الإلماع، صـ٧٠، ط. القاهرة، ١٩٧٨.

[2] المرجع السابق.

وقد ذكر العلماء أنواعًا للإجازة :

الأول :

أن يجيز الشيخ (أى شيخ معين ومحدد) تلميذًا له (معينٌ أيضًا) فى نصوص معينة.

وهذا النوع يطلقون عليه «إجازة المعين لمعين فى معين» وعبارة هذا النوع، أن يقول الشيخ «أجزتك أن تروى عنى هذا الكتاب» (مثلاً) أو هذه الكتب أو هذه الأحاديث أو هذا الحديث. وتلك الطريقة قريبة الشبه جدًا بطريقة المناولة..، ويمكن أن نطلق عليها «إجازة لمعين فى معين»، وهنا يظهر تعيين المتلقى للحديث والذى يقوم بأدائه، والإجازة آيًا كانت فهى تصدر عن شخص معين.

وهذا النوع من التقى والأداء، يكون لشخص معين ولنصوص معينة وفيها يتضح التحديد فى كل أركانها؛ ولذا فهى أعلى أنواع الإجازة لما فيها من تحديد.

الثانى :

إجازة لشخص معين فى أحاديث غير معينة وغير محددة، ويطلق عليها «إجازة لمعين فى غير معين» وهكذا نجد التحديد فى ركن واحد من أركانها وهو الشخص المتلقى للحديث : وعبارتها أن يقول الشيخ لتلميذه «الشخص المعين»، «أجزت لك أن تروى عنى ما أرويه» أو «أجزت لك أن تروى ما صح عندك من مسموعاتى ومصنفاتى» وهنا نجد المُجاز له معنيًا دون المُجاز به، وكذلك يقبل الجمهور هذا النوع من الإجازة.

الثالث :

الإجازة لشخص غير معين فى أحاديث معينة «لغير معين -فى معين» كأن يقال «أجزت للمسلمين رواية أحاديث كذا وكذا» يعيّنها ويحددها ومثال ذلك: ما ذكره "القاضى عياض" فى كتابه، "الإلماع"، فيما يتعلق بإجازة أبى محمد بن سعيد القرطبى، إجازته لطلاب العلم بقرطبة رواية صحيح مسلم[1].

---

[1] القاضى عياض، الإلماع، صـ٢٦٢، تونس، ١٩٧٨.

الرابع :

إجازة العموم، وهى الإجازة العامة وهى إجازة لغير معين فى غير معين، كـأن يقال «أجزت للمسلمين رواية ما رويته» دون تحديد لأحـد ودون تحديـد للأحـاديث، ويسمونها المطلقة ومنها ما يسمى «المخصوصـة أو المعلقـة» كـأن يقـال: أجـزت لمن لقينى، أو لأهل بلد كذا..

وإن كنت أرى أن فى هذا النوع تحديد للأحاديث، لأن ما رواه المجيز معروف و لم يكن مجهولاً..

ومن الملاحظ أيضًا أن الأنواع المقبولة، بها تحديد لركن مـن أركـان الإجـازة إما للمجاز له وإما للمجاز به، فللإجازة - كما نرى - أركـان ثلاثـة معينـة "المجيز"، و"المجاز له"، و"المجاز بـه".. وإذا فقـدت الإجـازة هـذه الأركـان، أصبحـت مجهولـة لا يتحدد فيها مجيز له، ولا يتحدد فيها مجاز به، وهنا تنعدم صفتها كإجازة.. وقد تناولت كتب الحديث هذا الموضوع، وتزيّدوا فى القول فيه دون أن نصل إلى نتائج محـددة، أو أنواع واضحة كالإجازة للمجهول بالمجهول (مثلاً)، وقد أشـار إليهـا صـاحب كتـاب «الباعث الحثيث - شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير[1]. بأنها إجازة فاسدة وهى تسمية فقدت صحتها، ومنطقها؛ فلم يكن المجاز له معروفًا، ولا المجاز به معروفًا؛ فمـا الذى يجيز به، ومن الذى يجيز إليه.

وقد أشار - فى هذا الشأن - صاحب كتاب «الإلمـاع» إلى إجـازة "القـاضى القرطبى" لكل من طلب العلم بالمغرب»[2].

وحتى لا ننغمس فى العديد من الآراء والخلاف، حول هذا الموضوع يمكن أن نكتفى بهذه الأنواع.

---

[1] محمد أحمد شاكر، الباعث الحثيث لابن كثير، صـ١٠٠، ط. القاهرة، ١٩٥٩.

[2] القاضى عياض، الإلماع، صـ٢٦٣.

وقد اخترت قول ابن كثير فى كتابه «الباعث الحثيث»؛ فهو يوافق ما خلصت إليه من نتائج فى طريقة الإجازة؛ فقد قال «ولو قلنا بصحة الإجازة إذا كانت بشيء معين من الكتب لشخص معين أو أشخاص معينين، لكان هذا أقرب إلى القبول[1] .

وهو أمر يتحقق به ركن من أركان الإجازة وهو إما تحديد المجاز به، أو تحديد المجاز إليه.

ويقول الراوى بالإجازة - فى بعض الأحيان - «أنبأنا»؛ فإن قال «إجازة» فهو أحسن.

ومن أمثلة ما يقال فى الإجازة حتى نقف على الجانب التطبيقى فى الموضوعات التى نتعرض لها؛ فقد ذكر صاحب كتاب «الإلماع».. «**كان أحمد ابن ميسّر.. يقول الإجازة عندى على وجهها خير وأقوى فى النقل من السماع الردىء»**[2]

وهو أمر يوضح قيمة الإجازة وقوتها، ويمكن أن تفوق التلقى بالسماع إذا شاب السماع شائبة.

ونعرض لمثال آخر يبين كيفية الإجازة «**... عن أبى العباس عبد الله بن عبيد الله الطيالسي ببغداد، يقول : كنا عند أبى الأشعث أحمد ابن المقدام العجلي، إذ جاءه قوم يسألونه إجازة كتاب قد حدث به فأملى عليهم :**

كتابى إليكم فافهموه فإنه	**رسول إليكم والكتاب رسول**
وهذا سماعى من رجال لقيتهم	**لهم ورع فى فهمهم وعقول**
فإن شئتم فارووه عنى فإنما	**تقولون ما قد قلته وأقول»**[3]

---

[1] محمد أحمد شاكر،الباعث الحثيث، لابن كثير، صـ١٠٤، ط. القاهرة، ١٩٧٩.

[2] القاضى عياض، الإماع، صـ٩٢، ويذكر أن أحمد بن ميسّر هو أحمد بن محمد بن خالد بن ميسر المصرى، أبو بكر الإسكندرانى يروى عن محمد بن المواز توفى ٣٣٧هـ.

[3] نفس المرجع.

رابعًا : المنـاولـة

ومؤداها أن يناول الشيخ تلميذه كتابًا، أو أحـاديث انتخبهـا، وكتبهـا بخطـه، ويقول له : «**ارو عني هذا**»، أو يملكه إياه، أو يعيره لينسخه، ثم يعيده. وتلك مناولـة مصحوبة بالإجازة، فحينما يصرح له بأن «**ارو عني هذا**»؛ فقد أجاز له الرواية.

ويمكن أن تأتي المناولة عن طريـق العـرض، وتسـمى «عـرض المناولـة» فيـأتي التلميذ بكتاب، ويعرضه على أستاذه؛ فيتأمله الأستاذ ثم يقول: «**ارو عني هذا**».

ويقول العلماء إن المناولة لو تجردت عن الإذن بالرواية، فالمشهور أنـه لا تجـوز الرواية بها.

كما أشار العلماء إلى أن عرض المناولة المقرونة بالإجازة، هو بمنزلـة السـماع، ويمكن أن تكون عبارته «حدثنا»، أو «أخبرنا» إلا أن جمهور المحدثين لا يجيزون إطلاق «حدثنا»، ولا «أخبرنا»، هكذا دون قيد، ولذا أصبح من العلماء من يخصص الإجـازة بقوله (خبّرنا) وليس "أخبرنا" كالأوزاعي[*] .

ومثال ذلك ما جاء في «الإلماع».. «... **سمعت إسماعيل بن أبي أُوَيس يقول : سألت «مالكا» عن أصح السماع، فقال : قراءتك على العالم أو قال : المحـدّث، ثم قراءة المحدّثُ عليك، ثم أن يدفع إليك كتابه، فيقول: ارو عني هذا**»[1].

وهناك لون آخر من المناولة، وهو أن يعرض الشيخ كتابه، ويناولـه الطالب، ويأذن له في الحديث به، ثم يمسكه الشيخ عنده ولا يمكنه منه، ويعتبر العلمـاء أن هذه مناولة صحيحة، تصح بها الرواية..

وقد أصبح لدينا نوعان من المناولة (مناولة مع التمكين مـن الكتـاب، ومناولـة بغير تمكين) إلا أن كليهما معمول به، مقبول الرواية، إذ تكمن فيها الإجازة بالرواية.

---

[*] هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، فقيهًا محدثًا من (٨٨- ١٥٧هـ)، وقد أجاز المناولة وعمل بها.

[1] القاضي عياض، الإلماع، صـ٨٠.

خامسًا : المكاتبـــة

وهى طريقة تعرف من تسميتها، ومؤداها أن يكتب الشيخ لتلميذه بشيء من حديثه، وقد يكون فى حضور التلميذ، أو يكتب إليه من بلدٍ آخر.

وقد أجاز العلماء هذه الطريقة متى توفرّت فيها عناصر الصدق والصحة، وذلك بأن تكون المكاتبة بخط الكاتب، أو من يكلفه بالكتابة تحت إشرافه، وكذلك أمانة الرسول الذى ينقل المكاتبة.

مثال ذلك، ما جاء به صاحب كتاب «الإلماع» يقول «... **أخبرنا موسى بن أعْيَن عن شعبة، قال : كتب إلىّ «منصور» بحديث ثم لقيته بعد ذلك، ثم سألته عن ذلك الحديث، فقلت : أقول حدثني؟، فقال : أليس قد حدثتك ؟ إذا كتبت إليك فقد حدثتك»**[1]. ومعنى هذا أنه إذا كتب الشيخ لأحد تلاميذه؛ فكأنه قد حدّثه.

وطريقة المكاتبة من الطرق المعروفة لدى السلف أيضًا، فقد أشار من بعدهم إلى هذه الطريقة بقولهم : كتب إلىّ فلان قال : أخبرنا فلان، وأجمع العلماء على العمل بمقتضى هذا التحديث، وعندما يتيقن المتلقى للمكاتبة أن ذلك ما خطه الشيخ؛ فكأنه سمع ذلك منه فالكتابة بالخط تعبير عن الضمير كما لو كانت باللسان، وإذا تسرب الشك إلى نفس المتلقى لما جازت له الرواية..

وبهذا الطريق كانت مكاتيب النبى صلى الله عليه وسلم إلى عمّاله، وإلى الملوك، وكما يقول صاحب «ظفر الأمانى»، «وقد أخرج مسلم كثيرًا من هذا النوع، وفى صحيح البخارى الرواية بالكتابة... قال البخارى : كتب إلىّ محمد بن بشار»[2] .

أما صيغ الأداء فى هذه الطريقة؛ فقد جوّز بعض العلماء «حدثنا» و«أخبرنا»، ومنهم من أجاز «أخبرنا» فقط، إلا أن الجمهور أو الأغلب يشير إلى القيد بأن تذكر كلمة «كتابة».

---

[1] القاضى العياض، الإلماع، صـ٨٥.

[2] الإمام اللكنوى : ظفر الأمانى، صـ٤٩٠.

سادسًا : الإعلام

وكيفيتها أن يعلم الشيخُ تلميذه أن هذه الأحاديث من روايته، دون أن يأذن له في الرواية عنه، أو يأمره بذلك.

وهنا يمكن أن يقول له الطالب.. هو روايتك أأحمله عنك ؟ فيقول لـه : نعم، أو يقرّه على ذلك ولا يمنعه، فكأنـه أجـاز لـه الروايـة، وهـذا طريـق صحيـح للنقـل أو للتحمل والأداء؛ ويمكن الاعتماد على الرواية به.

وإن كان قد ذهب كثير من المحدثين (والفقهاء والأصوليين) إلى جـواز الروايـة بالإعلام من غير إجازة.

وقد شبه بعض العلماء هذه الطريقة بطريقتى السماع والقراءة؛ فهى تشـبههما من ناحية اعتراف الشيخ بهذه الأحاديث، وأنها من روايته، وأنها سُمِعَتْ فكأنه حدّثـه للمتلقى بلفظه، أو قُرِئَ على الشيخ، وفى تلك الحالات لم يجز به، وهذا وجـه وطريـق صحيح للنقل عند كثير من المحدثين.

وقـد جـاء فـى كتـاب «الإلمـاع»[1] .. أن عبـد الملـك بـن حبيــب[2]، روى، وحدّث عن أسد بن موسى[3] ، وكان «أسد» قد أعطاه كتبه؛ فنسـخها وحـدّث بهـا عنه، ولم يجزه إيّاها؛ فقيل لأسد، أنت لا تجيز الإجازة؛ فكيـف حـدّث «ابـن حبيـب» عنك ولم يسمع منك. قال : إنما طلب منـى كتبـى لينسخها، فـلا أدرى مـا صنـع.. وهكذا نجد الرواية بطريقة الإعلام دون إجازة صريحة من الشيخ.

وهذه الطريقة صحيحة فى النقل والرواية حتى لو قيل للمتلقى لا تروهـا عنـى لم يلتفت إلى ذلك، وله أن يرويها عنه، كما لو سمع حديثًا (أى بطريقة السـماع)، ثـم

---

[1] القاضى عياض : الإلماع، صـ١٠٨، طبعة القاهرة، ١٩٧٨م، (ملخص بتصرف).

[2] عبد الملك بن حبيب يُكنى بـ"أبى مروان" : وكان حافظًا للفقه ولـه فيه مؤلفات، ولم يكن له علم بالحديث، وذكر عنه أنه كان يتساهل، ويحمل على سبيل الإجازة أكثر روايته، توفى ٢٣٨هـ.

[3] هو الذى ينتسب إلى الوليد عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموى، الحافظ المعروف بأسد السنة، قال عنه البخارى هو مشهور الحديث.

قيل لا تروه عنى ولا أجيزه لك.. لم يضره ذلك، و لم يمنع من الرواية؛ فإن العمل يكفى فيه صحة المروى فى نفسه.

وتأتى صيغ الأداء موضحة أن هذه الطريقة تمت بالإعلام، كأن يقال : «أعلمنى فلان» أو ما يرادف هذه الصيغة «حدثنى فلان فيما أعلمنى به» أو «أخبرنى إعلامًا».

سابعًا : الوصية

واضح أن الوصية تكون من العالم أو الشيخ بكتاب قبل سفره أو قبل موته، على أن يروى المتلقى عنه مروياته، كأن يقول : أوصيت لفلان ابن فلان بأحد مروياتى وقد حدث هذا عندما أوصى «أبو قلابة (وهو عبد الله بن زيد الجرمى البصرى) أحد أعلام التابعين»[1] .

وكما يشير القاضى عيّاض فى كتابه «الإلماع» أن عبد الله بن زيد تابعى ثقة كان من الفقهاء ذوى الألباب، أرادوه على القضاء فهرب إلى الشام؛ فمات بها عام ١٠٤هـ. أوصى عند موته – وهو بالشام – إذ قال: «**ادفعوا بكتبى إلى أيوب إن كان حيًّا، وإلاّ فاحرقوها**»[2] .

وحدث أن نفذت هذه الوصية، وجئ بالكتب من الشام إلى أيوب حيث يقيم بالبصرة.

وهذه الطريقة قد أجازها المتقدمون، وأجازوا الرواية بها لأنه حين يوصى العالم؛ فكأنه يدفع بهذه الروايات إلى من يثق فى قيامه برواياتها؛ ففى هذا الدفع شكل من أشكال الإذن، وشبه بموضوع العرض والمناولة.

ومن المحدثين من يشير إلى أن الوصية أضعف صور التحمل، وقد وضعوا لهذه الطريقة شروطًا تؤكدها، وتعمل على الاطمئنان حول هذه المرويات التى تتم بهذه

---

[1] د. كوثر محمود المسلمى : مباحث فى علوم الحديث، صـ١٩٩، ط. القاهرة، ١٩٩٣.

[2] القاضى عياض : الإلماع، صـ١١٦، ط. القاهرة، ١٩٧٨.

الطريقة، وهو حرص - كما نرى - من علماء الحديث على سلامة المروى، ومن هذه الشروط أن الموصَى له عند أداء روايته عليه أن يلتزم عبارة الموصِى، وقد شبهوا وصية العلم بوصية المال، إذ إن وصية المال محددة، فكذلك وصية العلم لابد من توفر الأمانة فى تحملها وأدائها، كما أن الوصية لابد أن تتسم بالوضوح والتحديد.

وكما يشير ابن كثير إلى أن هذا النوع من الرواية نادر الوقوع... وإن وقع صحت الرواية به، لأنه نوع من الإجازة، إذ يجيز فيه الموصِى الموصَى له برواية شئ معين، مع إعطائه إياه، فليس ثمة وجه لتفرقة بينه وبين الإجازة[1] .

ثامنًا : الوجادة

هى أن تجد مرويات فى صحيفة دون سماع، أو إجازة، أو مناولة، أو وصية، ويجد هذه المرويات بإسنادها، وسواء أكان المدوّن لهذه الصحيفة معاصرًا أم غير معاصر لمن وجد هذه المرويات، حدث لقاء أم لم يحدث، إلا أن هناك استوثاقًا من أن الكتاب صحيح النسبة إلى من دونه، ويمكن أن تتأتّى هذه الصحة من شهادة ممن لهم اهتمامات فى هذا المجال، أو أن يكون الكتاب الذى وُجد نال من الشهرة، بحيث أصبح مؤكدًا فى نسبته إلى صاحبه، ومؤكدًا فى نصوصه.

وهنا يمكن أن يقوم الواجد بالرواية بطريقة، مقول القول، أو على سبيل الحكاية، لا على سبيل السماع.

ومن صيغ الأداء لهذه الطريقة، يقال : «وجدت بخط فلان : حدثنا فلان.. ثم يسنده»، ومثل هذه الطريقة تقع فى مسند أحمد بن حنبل، إذ يقول ابنه عبد الله : «وجدت بخط أبى : حدثنا فلان..، ثم يسوق الحديث».

ولم يروها مباشرة عن أبيه دون ذكر الكيفية، وهو راوية كتبه، وابنه وتلميذه وخط أبيه معروف له، وكتبه محفوظة عنده.

---

[1] أحمد محمد شاكر : الباعث الحثيث، لابن كثير، صـ١٠٧، ط. القاهرة، ١٩٧٩ (بتصرف).

ويذكر ابن كثير «أن للواحد أن يقول «قال فلان»،إذا لم يكن فيه تدليس يوهم اللقى»[1].

والمعوّل فى ذكر طريقة نقل الحديث أو تحمله، أن تمثل الحقيقة والواقع الذى حدث به التحمل والأداء، لا أن يروى الحديث دون ذكر طريقة التلقى؛ فإخفاؤها قد يؤدى إلى تشكك فى الرواية إذ لا يحدّث بها المتلقى إلاّ قائلاً : وجدت كذا، فالصدق (مثلاً) فى هذه الطريقة والأمانة فى التحمل والأداء يؤديان إلى الاطمئنان فى رواية الحديث.

ويشير العلماء إلى أن "الوجادة" ليست من باب الرواية، وإنما هى حكاية عما وجد فى الكتاب. ومنهم من منع العمل بها، ومنهم من أجازه، إلاّ أن الرأى الغالب وجوب العمل عند حصول الثقة.

وهذه الاتجاهات قد حدثت فى الفترة المتقدمة من حياة الحديث، وذلك للحاجة إلى معرفة طرق الرواية، والتأكد من صحة الإسناد للوصول إلى حديث صحيح مقبول، أما الآن فأمامنا كتب الحديث التى اشتهرت، وصحت نسبتُها إلى أصحابها الذين جمعوا فيها النوعيات المختلفة من الأحاديث ما بين صحيح، وحسن، وضعيف إلى آخر ذلك.

إن كيفية تحمل الرواية وأدائها، أمر اهتم به علماء الحديث الأوائل، وذلك لمعرفة كيفية تلقى الرواية كوسيلة من وسائل الوصول إلى معرفة صحة الرواية من غيرها. وقد أطلق علماء الحديث على هذا الباب (أنواع الأخذ وأصول الرواية)؛ فكأنها تمثل الأصل فى رواية الحديث، وهو أمر ضرورى فى دراسة الرواية وصحة السند.

---

[1] أحمد محمد شاكر : الباعث الحثيث، لابن كثير، صـ١٠٧.

ومن مظاهر الاهتمام بموضوع التحمل والأداء، تكلم العلماء عن أهلية التحمل؛ فهي عند غالبيتهم التمييز الذى يعقل به الناقل ما يسمعه ويضبطه، وأشاروا إلى أن الحد الأدنى فى السن خمس سنوات.

وقد جاء فى كتاب «منهج النقد فى علوم الحديث»[1] أن ابن الصلاح يشير إلى أن التحديد بخمس سنوات هو الذى استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعدا «سمع»، ولمن لم يبلغ خمسًا «حضر».

وقد ظهر ذلك على كتبهم الخطية، يسجلون فيها أسماء السامعين، فيقولون «سمع هذا الكتاب فلان»، و«حضر فلان».

ويصح سماع الصغير متى ضبط ما سمعه، ويصح الأخذ عنه بعد بلوغه، إذ لا يصح الأخذ عن الصغير ومن لم يبلغ.

«ويقول «القاضى عيّاض»، ولعلهم إنما رأوا أن هذا السن أقلّ ما يحصل به الضبط وعَقْلُ ما يسمع وحفظه، وإلاّ فمرجوع ذلك للعادة، وربّ بليد الطبع غبىّ الفطرة لا يضبط شيئًا فوق هذا السن، ونبيل الجِبِلّة ذكى القريحة يعقل دون هذا السن»[2].

وقد أورد أمثلة لذلك منها :

- أن القاضى أبا عمر... كان يحدّث عن جدّه/يعقوب بن إسماعيل ابن حماد بحديث لُقّنه وهو ابن أربع سنين.
- وقد قال سفيان بن عيينه : جلست إلى «الزهرى» وأنا ابن ست عشرة سنة.
- وقال أبو عبد الله الزبيرى[*] : يستحب كَتْبُ الحديث من العشرين لأنها مجتمع العقل، وأحب إلىّ أن يشتغل قبلُ بحفظ القرآن، والفرائض.

وهنا يصل إلى الكمال والدرجة العليا للسماع..

---

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث، صـ٢١١، ط. دمشق، ١٩٨١.

[2] القاضى عياض : الإلماع، صـ٦٤، ط. القاهرة، ١٩٧٨.

[*] كان من أهل البصرة، "شافعى" حافظًا للمذهب، قدم إلى بغداد وحدّث بها وكان ثقة، توفى ٣١٧هـ.

وتحدثنا أيضًا كتب السنة، والسيرة عن سماعات الصحابة لأقوال النبى صلى الله عليه وسلم، ومشاهداتهم لأحواله قبل أن يسلموا، وعلى هذا يصح سماعهم بعد الإسلام والتوبة النصوح ما تحمّلوه من قبل.

وهكذا تظهر العناية بالحديث وسماعه وتحصيله والتسابق إليه فى سن مبكرة.

ويروى عن أحمد بن حنبل قوله فى سفيان بن عينيه(أخرجه أبوه إلى مكة وهو صغير؛ فسمع من الناس : عمرو بن دينار، وابن أبى نجيح فى الفقه..»[1].

وهكذا فإن طرق الأداء وصيغها تبيّن الطريقة التى تم تحمّل الحديث بها، وتبيّن هل هى صحيحة أو غير صحيحة.

التدليس :

كما تظهر طرق التحمل والأداء إلى حد كبير تدليس الراوى (وهو عيب خفى) حينما يستعمل صيغة أداء أعلى من الصيغة التى تحمل بها؛ فيتهم حينئذ بالتدليس، وتكون روايته محل نظر وشك، وربما يصل إلى الاتهام بالكذب، وهو صفة خطيرة فى رواية الحديث، وتجريح للراوى.

مثال ذلك : «أحمد بن محمد بن إبراهيم السمرقندى : اتهم فى أحاديثه الكثيرة عن محمد بن نصر المروزى، وإنما هو تدليس، حصل على إجازة منه وصار يستعمل صيغة «حدثنا» ونحوها، وهذا تدليس، وكذا إسحاق بن راشد الجزرى كان يطلق "حدثنا" فى الوجادة فسلكوه فى عداد المدلسين»[2] .

ومصطلح « **التدليس** » اتهام يمكن أن يشكك، أو يقلل الثقة فى راوى الحديث وهو أمر يعكس الدقة البالغة فى البحث عن صدق الرواية، وصحتها والتدليس.. فى غاية الخطورة، لما فيه من الغموض والخفاء، ومصطلح التدليس اتهام يمكن أن يشكك، أو يقلل الثقة فى راوى الحديث.

---

[1] القاضى عياض : الإلماع، صـ٦٥.

[2] د. نور الدين عتر : منهج النقد فى علوم الحديث، صـ٢٢٦، نقلاً عن «تعريف أهل التقديس، والإلماع».

ويقصد به ما خفى عيبه (يعنى - عيب خفى) فى السند، وهو أمر لا يظهر إلاّ لذوى البصر والبصيرة من أهل الحديث فى البحث عن صحة السند.

والمقصود بالتدليس.. أن الراوى يروى عمن لقيه، أو عاصره دون أن يسمع منه؛ وهذا لون من ألوان الغش والخديعة وهو أخو الكذب؛ فيوهم السامع أنه سمع هذا الحديث أو ذاك، دون أن يسمعه - فى حقيقة الأمر - من الشيخ الذى لقيه أو عاصره. لأن المراد باللقاء، السماع لا مجرد اللقاء كأن يقول: عن فلان، أو فلانا : قال كذا، أو حدّث بكذا.. مما يوهم السماع، مع أنه لم يصرح بالسماع فلم يلجأ إلى صيغة تبيّن الأداء كسمعت، أو حدثنى.

أما إذا أتى بلفظ صريح فى السماع، مثل : حدثنى، أو سمعت؛ فقد أزال الإيهام وخرج عن كونه مدلسًا وأوضح عملية الكذب الصريح إذ يقول : سمعت وهو لم يسمع، وصار كذابًا، ويمكن أن يكون قد أسقط واحدًا من الرواة..

مثال المدلس كما جاء به صاحب كتاب «منهج النقد فى علوم الحديث».. وهو : الحديث الذى رواه أبوعوانة عن الأعمش عن إبراهيم التيمى عن أبيه عن أبى ذر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : **«فلان فى النار ينادى يا حنّان يا منّان»**.

قال أبو عوانة : « **قلت للأعمش : سمعتَ هذا من إبراهيم ؟ قال: لا. حدثنى به حكيم بن جبير عنه»**. فقد دلّس الأعمش الحديث عن إبراهيم؛ فلما اُستفسر بيّن الواسطة..»[1].

وقد اختلفت الآراء حول عملية التدليس، منهم من جرّح المدلس و لم يقبله، ومنهم من قبِلَه، أما الصحيح الذى عليه جمهور الأئمة : أن ما رواه المدلّس بلفظ محتمل لم يبيّن فيه السماع والاتصال حكمه حكم المنقطع، مردود، وما رواه بلفظ مبيّن للاتصال نحو : سمعت، أو حدثنا، أو أخبرنا.. فهو متصل، ويمكن أن يكون مستوفيًا لباقى الشروط فى السند والمتن أى شروط الصحة والاحتجاج به، وقد يكون غير مستوفٍ فيردّ.

---

[1] د. نور الدين عتر: منهج النقد فى علوم الحديث، صـ٣٨١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨١.

الوضع فى الحديث



أردت أن اتطرق لهذا الموضوع لما له من أهمية فى بيان جهود العلماء فى مجال الحديث الشريف، والذى يحول دون المتشككين، والطاعنين.

وقد دسّ الحاقدون، والمعادون للإسلام نصوصًا ونسبوها كذبًا إلى رسول الله لسبب أو لآخر، حتى اتخذها مَنْ بعدهم أيضًا ذريعة للتشكيك فى الحديث، وأن فيه الموضوع والمكذوب، والساذج، والركيك، وقد أبدى علماء الحديث فى بيان ما هو موضوع، ومكذوب، وأسباب ذلك ودوافعه، وبيان ما هو مردود من غيره، حتى صُنف الحديث، وظهر فيه النقى والخبيث، والمقبول والمردود، وحتى تنقشع سحابة الشكوك، ونعرف ما يمكن أن نضع أيدينا عليه من الأحاديث المقبولة.

والوضع فى الحديث له دوافع كثيرة، وأسباب عديدة وقد هيأ لذلك ما كان للنص الدينى من قدسية فى نظر الناس فلم يقتنعوا بشىء إلاّ حينما يسانده نص دينى، ولمّا لم يتمكنوا من تطويع النص القرآنى لأهوائهم وأغراضهم؛ لجأوا إلى الحديث يأتون بنصوص تحاكى متن أحاديث رسول الله، وفى الوقت نفسه تخدم أهواءهم، وأغراضهم، ويضعون لها سندًا حتى يُقَدَّم للناس على أنه حديث شريف، وهو نص مكذوب موضوع منسوب كذبًا إلى رسول الله.

أما الجو الذى هيأ لهذا الاتجاه الخطير هو بداية ظهور الفتنة بدءً بمقتل عثمان بن عفان، ثم التحكيم بين على ومعاوية.

ويبدو أن المنازعات بدأت فى الظهور بعد وفاة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهكذا كانت الخلافة أول مسألة ظهر واشتد فيها الخلاف بين المسلمين، إذ توفى رسول الله، ولم يعينّ من يخلفه ولم يبينّ كيف يكون الاختيار.

وما حدث بين الأنصار والمهاجرين فى سقيفة بنى ساعدة وأن كلاً منهم يرى أن الخلافة فيهم، وبعد مناقشات، وأخذ ورد تمت البيعة لأبى بكر. ولم يكن عليًا حاضرًا لانشغاله مع أهله فى أخذ العُدة لدفن جثمان الرسول.

وحين بلغه الخبر لم يكن يرضى بذلك؛ فتكوّن رأىآخر وهو أن الخلافة تكون فى بيت النبى،وأولى الناس بذلك على بن أبى طالب، وإنما بايع علىٌّ أبا بكر فى نهاية الأمر بعد أخذ وعطاء.

وكما يذكر الأستاذ أحمد أمين فى كتابه "فجر الإسلام"، «لم تمت النظرية القائلة بأولوية عليٍّ، فى عهد أبى بكر وعمر، ولكن سكنت وخمدت، وساعد على خمودها عدل أبى بكر وعمر، وانتصافهما حتى من أنفسهما، وأنهما لم يعيرا العصبية القبلية أى التفات. وزاد فى سكونها انشغال الناس بالحروب، والفتوح ونجاحهم؛ فلم يجد الناقمون مجالاً يدخلون منه على الناس لإثارتهم الفتن.»[1].

وحينما تولى الخلافة عثمان بن عفان بعد عمر بن الخطاب، تبرّم علىٌّ وأنصاره، ومما أزكى هذا التبرم، ووسّع دائرة الخلاف أن عثمان بن عفان(*)، أموى، استعان بالأمويين، وجعل أغلبهم عمّالاً له على الأمصار، ويقول الأستاذ أحمد أمين..«أن كاتب (عثمان) وأمين سرّه هو "مروان ابن الحكم" الأموى، ومروان هذا وشيعته، هدمُوا كل ما بناه الإسلام من قبل، ودعمه أبو بكر، وعمر، من محاربة العصبية القبلية، وبَثِ الشعور بأن العربَ وَحدة؛ فحرّك "مروان" بذلك ما كان كامنًا من العداوة القديمة فى الجاهلية بين بنى هاشم وبنى أمية»[2] ،أى الرجوع إلى عصر الجاهلية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان لعبد الله بن سلول (وهو يهودى، يظهر الإسلام) دور كبير فى إثارة الفتنة، وتأليب الأحزاب على عثمان، وكان ينتقل بين الكوفة والشام ومصر، يشيع أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –كان قد

---

[1] أحمد أمين : فجر الإسلام، ص٤٠٣.

(*) نَسَبُه.. عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشى الأموى، يجتمع هو ورسول الله فى "عبد مناف"، يكنى : أبو عبد الله، وقيل : أبو عمرو. راجع : أسد الغابة ٥٨٤/٣.

[2] أحمد أمين : فجر الإسلام، ص ٤٠٢.

أوصى إلى على بن أبى طالب، ويقول : «إنه كان لكل نبى وصىّ، وعلىّ وصىّ محمد..، ومحمد خاتم الأنبياء، وعلىّ خاتم الأوصياء»؛ فهو أحق بالإمرة من عثمان، وعثمان معتدٍ فى ولايته ما ليس له.

وإننى أرى أن هذا التصرف لم يكن يقصد به إلاّ إثارة العداوة واتساع الخلافات بين الحكام أنفسهم، كيدًا فى الإسلام، وطعنًا فى نصوصه.

حتى بلغ الأمر مداه فى نهاية عهد عثمان بن عفان؛ فقتل، ويقول ابن كثير «وشُجَّ أمير المؤمنين عثمان، وهو فى رأس المنبر، وسقط مغشياً عليه، واحتمل إلى داره، وتفاقم الأمر، وطمع فيه أولئك الخارجين من أعدائه، وألجوه إلى داره، وضيقوا عليه، وأحاطوا به محاصرين له، ولزم كثير من الصحابة بيوتهم، وسار إليه جماعة من أبناء الصحابة، عن أمر آبائهم، منهم : الحسن والحسين، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وصاروا يحاجّون عنه، ويناضلون دونه أن يصل إليه أحد منهم...؛ فإنهم كانوا قد طلبوا منه أن يعزل نفسه...، ولم يقع فى خلد لأحد أن القتل كان فى نفس الخارجين، وانقطع عثمان عن المسجد فكان لا يخرج إلاّ قليلاً فى أوائل الأمر، ثم انقطع بالكلية فى آخره.. وقد استمر الحصر أكثر من شهر، حتى كان آخر ذلك أن قتل شهيدًا رضى الله عنه.»[1].

وقال قولته المشهورة : "فوالله لئن قتلتمونى لا تتحابّون بعدى، ولاتصلون بعدى جميعًا، ولاتقاتلون بعدى جميعًا عدوًا أبدًا".

وكأنه يتنبأ بانتشار الفتن والخلافات بين الناس، وفى عام ٣٥هـ بويع علىّ ابن أبى طالب بالخلافة، وبايعه كثير من المسلمين؛ وتحققت بذلك نظرية القائلين بحق على فى الخلافة.

---

[1] ابن كثير القرشى : "المتوفى ٧٧٤هـ"، البداية والنهاية، المجلد الرابع، ص ٢٢٠.

إلاّ أن هناك من لم يرض عن هذا وخرج على عليٍّ وهم : طلحة، والزبير، ومعاوية.

وكانوا يقولون إن لعليٍّ دخلاً فى قتل عثمان، أو أنه تقاعد وتوانى عن نصرته، وكان فى إمكانه رد الناس عنه، وكانوا يتطلعون إلى أنه من الواجب عليه أن يقتص من قتلة عثمان، ويقول "الأستاذ أحمد أمين": «ويقول كلٌّ من طلحة والزبير: إنه أولى بالمطالبة بدم عثمان، لأنه من الستة الذين انتخبهم عمر للشورى ومن السابقين الأولين للإسلام، ويقول معاوية إنه أولى الناس رحمًا بعثمان، وأقوى أهل بيته على المطالبة بدمه.»[1].

وهكذا انتشرت الفتنة، وتفاقمت الأمور، واختلفت الكلمة، وبعث عليٌّ إلى معاوية كتبًا كثيرة؛ فلم يرد عليه جوابها، وكان واليًا على الشام منذ خلافة عثمان.

وفى عام ٣٧ هـ، وأمير المؤمنين على بن أبى طالب متواقف هو ومعاوية ابن أبى سفيان، كل منهما فى جنوده، بمكان يقال له "صِفِّين" بالقرب من الفرات شرقى بلاد الشام، وقد شهد "صِفِّين" مع على ومعاوية جماعة من الصحابة.

وذلك بعد أن انتهى الأمر بالنسبة لـ"موقعة الجمل" وتم قتل طلحة والزبير[*].

أما بالنسبة لمعاوية فقد كان الأمر صعب المنال، وأصبح بين على ومعاوية من وقعة "صِفِّين" ما كان.

وقد أحسّ معاوية بأن الدائرة كادت تدور عليه؛ فطلب إلى جنده رفع المصاحف على رؤوس الرماح، وطلب التحكيم إلى كتاب الله، واتفقوا على أن يحكموا، حكمًا من جهة على، وحكمًا من جهة معاوية...، فبعث عليّ أبا موسى الأشعرى وبعث معاوية عمرو بن العاص، واجتمع الحكمان بدومة الجندل (مكان ما

---

[1] أحمد أمين: فجر الإسلام، ص ٤٠٤.

[*] راجع البداية والنهاية لابن كثير " المجلد الرابع، ص٣٠١ وما بعدها.

بين الكوفة ودمشق)؛ فلم ينبرم أمر، ورجع الشاميون فبايعوا معاوية... ولما جرى التحكيم غضب خلق كثير من جند على، وقالوا : "لا حكم إلاّ لله"؛ فإن الله يقول «... إنْ الحكم إلاّ لله يَقُصّ الحق وهو خير الفاصلين»[1]، وكفّروا علياً بفعله، وخرجوا عنه، ثم تركوه وخرجوا إلى قرية قريبة من الكوفة تسمى "حَرُوراء"، وسموا حينذاك بالحرورية نسبة إلى هذه القرية، وسموا أيضًا "المحكِّمة" أى الذين يقولون "لا حكم إلاّ لله"، وهذان الاسمان يطلقان على "الخوارج" وكان اتجاههم يتعلق بالخلافة؛ فقالوا بصحة خلافة أبى بكر، وعمر لصحة انتخابهما، وبصحة خلافة عثمان فى أول عهده، ولما لم يسر سيرة أبى بكر وعمر، وأتى بما أتى من أحداث وجب عزله، وأقروا بصحة خلافة على، ولكنهم قالوا إنه أخطأ فى التحكيم، وحكموا بكفره، وطعنوا فى أصحاب "الجمل" طلحة، والزبير، وعائشة.

وقد وضعوا نظرية للخلافة وهى : أن الخلافة يجب أن تكون باختيار حر من المسلمين؛ فإذا اختير الخليفة فلا يصح أن يتنازل أو يحكِّم.

وهكذا يبدأ اختلاق النص الدينى (الحديث) لمناصرة مثل هذه الاتجاهات.

وإننى أردت أن أفصّل القول فى هذا الخلاف من الناحية التاريخية لندرك مدى الدوافع التى أدّت إلى الوضع فى الحديث لمناصرة تلك الاتجاهات المتباينة، ويبدو أن التنازع حول الخلافة فى الدولة الإسلامية كان أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى وجود الطوائف الإسلامية المتعددة، التى تباينت آراؤها حول الخلافة، وكان اختلاق (الحديث)، والتأويلات البعيدة (فى النص القرآنى) معاونًا لهم فى إقناع الناس بفكرهم واتجاهاتهم.

كما زعموا -على غير حق- «إن الإمامة ليست من المصالح العامة التى تفوّض إلى نظر الأمة، ويتعين على القائم بها بتعيينهم، بل هى ركن الدين، وقاعدة

---

[1] من الآية ٥٧، من سورة الأنعام.

الإسلام، ولا يجوز لنبى إغفاله ولا تفويضه إلى الأمة، بل يجب عليه تعيين الإمام لهم، ويكون معصومًا من الكبائر والصغائر، وإن عليًا، رضى الله عنه، هو الذى عيّنه رسول الله، وقد أتوا بنصوص ينقلونها، ويؤولونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة، ولا نقله الشريفة، بل أكثرها موضوع، أو مطعون فى طريقه... (وهذا زعم من قِبَل المتشيّعين، والأمر ليس كذلك)، إنما الإمامة من المصالح العامة المفوضة إلى نظر الخلق، ولو كانت من أركان الدين لكان شأنها شأن الصلاة، ولكان يستخلف فيها، كما استَخْلَفَ أبا بكر فى الصلاة ...»[1].

وأخذت هذه الفرق فى وضع الأحاديث اختلافًا وكذبًا على رسول الله.واستباحوا لأنفسهم وضع الحديث، ونسبته كذبًا إلى رسول الله، وخاصة بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - وبعد الفترة الأولى فى عهد الصحابة (عهد أبى بكر وعمر)، أصبح الكذب أسهل وأكثر، وقد كان تحقيق الخبر أصعب.. ومثال ذلك: أن بشيرًا العدوى جاء إلى ابن عباس؛ فجعل يحدّث ويقول: قال رسول الله، قال: فجعل ابن عباس لايأذن لحديثه(أى لا يصغى إليه)، ولاينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لى لا أراك تسمع لحديثى ؟ أحدثك عن رسول الله، ولا تسمع؛ فقال ابن عباس: إنا كنا زمنًا إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله، ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بأذاننا؛ فلما ركب الناس الصعب، والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[2].

وهو أمر يوضح أن قبول الحديث ليس سهلاً، بل أمر يحتاج إلى تحرّى دقة الخبر، ومدى صدقه..

وحينما كثرت فتوحات الدولة الإسلامية، ودخل إليها أمم كُثر، من الفرس، والروم، والبربر ، والمصريين، والسوريين وغيرهم، كان من بين تلك الأمم أناس لم

---

[1] مقدمة ابن خلدون، ص ١٧٠، ١٨٤.

[2] رواه مسلم فى صحيحه.

يتجاوز الإيمان حناجرهم، وكثر الوضع كثرةً مزعجة..

ومن الغريب أيضًا، أنه حينما أُخذ بأحد الوضاعين وهو "عبد الكريم بن أبى العوجاء"(*) ليُضرب عنقُه قال : لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديثًا، أحرّم فيها وأحلل[1].

فانظر مدى الخطورة على النص الدينى، والحديث هو مع القرآن جنبًا إلى جنب كأساس للتشريع الإسلامى.

ولا شك أن الخصومة السياسية التى تكلمنا عنها، اتخذت شكلاً دينيًا كان له أبلغ الأثر فى قيام المذاهب الدينية فى الإسلام، وقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة، وعمل بعض الأحزاب على أن يتأولوا القرآن على غير حقيقته، وأن يحمّلوا نصوص الحديث ما لا تحتمله، وأن يضع بعضهم على لسان الرسول أحاديث تؤكد دعواهم، بعد أن عزّ عليهم مثل ذلك فى القرآن، ومن هنا يبدأ الوضع ويختلط الصحيح بالموضوع.

والحديث الموضوع : هو الخبر الذى يختلقه الكذابون وينسبونه إلى رسول الله افتراء عليه.

وبدأت أحاديث الوضع تتناول فضائل الأشخاص (فضائل الأئمة، ورؤساء الأحزاب).

ويشير علماء الحديث إلى أن الفترة الباكرة فى حياة الصحابة كانت عصر صفاء للحديث وذلك أن صحابة رسول الله؛ فدوه بأرواحهم، وتركوا أوطانهم وأموالهم، وأهليهم لنصرة الرسول، وإعلاء كلمة الله تعالى وكلمة رسوله، وكان لها

(*) وكان عبد الكريم هذا خال معن بن زائدة واتهم بالمانويه، وكان يضع الأحاديث بأسانيد يغتربها من لا معرفة له بالجرح والتعديل وتلك الأحاديث كلها ضلالات، راجع الفرق بين الفرق، ص٢٥٦.

(١) المرجع السابق.

فى نظرهم تقديس وإكبار، وقد امتزج حب الإسلام - المتمثل فى النص القرآنى، ونصوص الحديث - بدمائهم؛فلم يقدموا على كذب مهما كانت الدواعى والأسباب..

يظهر ذلك فى موقف عمر بن الخطاب حين جادل أبا بكر عندما صمم على قتال الردة، ومانعى الزكاة؛ فلا يرى عمر قتالهم، تمسّكًا بقول رسول الله «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلاّ الله؛فإن قالوها فقد عصموا منى دماءهم "إلاّ بحقها"، وحسابهم على الله» وهنا يتدخل أبو بكر، ويشير إلى أن رسول الله يقول : "إلاّ بحقها"، ومن حقها "الزكاة"[1].

وهكذا يتحرى الصحابة - رضوان الله عليهم - (أبو بكر وعمر)، ألفاظ الحديث للتأكد من صدق ألفاظه، وتنفيذها، وإعمال سنته بين الناس.

ويتضح أيضًا هذا الحرص فى عهد الصحابة، حينما نعرض حديثًا حدّث به أنس؛ فقال له رجل : **«أسمعت هذا من رسول الله، صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم أو حدثنى من لم يكذب، والله ما كنا نكذب ولا كنا ندرى ما الكذب.»**.

وكما ذكرنا أن الأسباب السياسية هى فى مقدمة الأسباب التى أدّت إلى الوضع، وتمكّن لكثير من أهل الأهواء والنحل أن يضعوا الحديث، كل فى تأكيد المذهب الذى ينتمى إليه.

وكان على أثر الخصومة السياسية أن تفرّق الناس، وأصبحوا أحزابًا وشيعًا لكل فكره ومبادئُه..

فمنذ الخصومة بين على ومعاوية، وبين الأمويين والعباسيين، أخذ كل فريق يناصر اتجاهه؛ وكانت فرقة الرافضة (وهى إحدى فرق الشيعة) تضع أحاديث فى

---

[1] راجع : السنة ومكانتها من التشريع الإسلامى - للدكتور مصطفى السباعى.

فضائل على وأهل بيته، حتى قيل إنهم وضعوا ما يقرب من ثلاثمائة ألف حديث، ومن ذلك قولهم : «**من أراد أن ينظر إلى آدم فى عمله، وإلى نوح فى تقواه، وإلى إبراهيم فى حلمه، وإلى موسى فى هيبته، وإلى عيسى فى عبادته، فلينظر إلى علىّ.**»

وهو أمر قد يثير ذهولاً من هذه الجرأة البالغة ونسب الكلام المختلق إلى رسول الله.

ويقول عنهم ابن تيمية : "وكذب الرافضة مما يضرب به المثل" وسئل مالك عن الرافضة ؟ فقال : "لاتكلمهم، ولا ترو عنهم؛ فإنهم يكذبون"[1].

«وأما الشيعة : فقد كثر الوضع منهم، وصنعوا بعض الأخبار التى تنال من أبى بكر، وعمر، زاعمين أنهما أساءا إلى علىّ.

ومن الأخبار التى وضعوها : "وحييّ وموضع سرى وخليفتى فى أهلى وخير من أخلف بعدى على.»[2]. وزعموا أنه من قول سول الله.

ولما رأى المناصرون لأبى بكر وعمر وعثمان ومعاوية - وكانوا يطلقون عليهم "البكرية" - ما صنع الشيعة من وضع أحاديث تقدس إمامهم، وضعت "البكرية" كذلك لصاحبها أحاديث أيضًا تقابلها.

ومن ذلك : «**ما فى الجنة شجرة إلاّ مكتوب على كل ورقة منها لا إله إلاّ الله محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، عثمان**».

وفى حديث "**لو كنت متخذاً خليلاً...**" يجعله المتشيّعون لعلى ، أنه لعلىّ بن أبى طالب، و"البكرية" يرونه لأبى بكر، وهو حديث موضوع مختلق لتقديس كل فريق إمامه مستندًا إلى مثل تلك الأحاديث المكذوبة.

---

[1] ابن تيمية : منهاج السنة، جـ ١، ص ١٣.

[2] السيوطى : اللالىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة، جـ ١، ص ١٨٥.

وفى هذا المجال يذكر الأستاذ أحمد أمين «وتلمح أحاديث كثيرة لا تكاد تشك وأنت تقرؤها، أنها وضعت لتأييد الأمويين،... كالخبر الذى روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال فى معاوية : اللهم قِهِ العذاب والحساب، وعلّمه الكتاب.»[1].

وهكذا كان يقابل الكذب بكذب مثله، وكانت الفرق المتعصبة لمعاوية، والأمويين، يقولون : "الأمناء ثلاثة، أنا وجبريل، ومعاوية"، والمؤيدون للعباسيين، يقولون : "العباس، حيىّ، ووارثى".

وقد ذكر بعض العلماء «أن أقل الفرق الإسلامية كذبًا هى فرقة الخوارج (وهم الذين خرجوا على علىّ بعد قبوله التحكيم)، وسبب ذلك أن تعاليمهم كانت تقضى بتكفير مرتكبى الذنوب مطلقًا، فما كانوا يستحلون الكذب والفسق.»[2] .

ومن أسباب الوضع كذلك هؤلاء الذين خرجوا على الدين، ولم يؤمنوا بالله، ولا بالآخرة، وهم "الزنادقة"[*] فقد كانوا يكرهون الإسلام دينًا ودولة، وهؤلاء ممن لم يتمكنوا من استعادة سلطانهم من زعامة وإمرة كانت قد زالت أمام التيار الإسلامى؛ فلم يجد هؤلاء من سبيل إلاّ إفساد العقيدة الإسلامية، وتشويه محاسن الدين، وتفريق صفوف اللمسلمين، وربما تستّر هؤلاء وراء الزهد أحيانًا، والتصوف أحيانًا أخرى؛ فحاولوا التقليل من شأن النص الدينى (الحديث)، لإثارة الشبه حول النص، رغبة فى تنفير الناس منه، حتى تنفك عرى الإسلام، وتضعف قوة المسلمين، ويتمكن هؤلاء من استعادة سلطانهم.

---

[1] أحمد أمين : فجر الإسلام، ص ٣٣٨.

[2] البغدادى : الفَرق بين الفِرق، ص ٤٥.

[*] الزنديق، هو القائل بالدهر – فارسى معرّب وهو بالفارسية (زَنْدِكِرَاىْ) أى يقول : بدوام الدهر. والزندقة فى اللغةهى الضيق، والزنديق من ضيّق على نفسه. (راجع لسان العرب مادة (زندق)).

وكانوا يقولون : "إن الله لما خلق الحروف سجدت البـاء، ووقفت الألف"، وقالوا أيضًا : " الباذنجان شفاء من كل داء".[1] .

فانظر إلى أى مدى أراد هؤلاء أن يشوّهوا كرامة الدين بتشويه نصوصه، وبيان تفاهة النص، وركاكته؛ كذلك أرادوا أن يحطّوا من شأنه أمام العقلاء والمثقفين، وينحدرون بعقيدة العامة إلى درجة من السخف، تثير سخرية الملحدين.

ويقول صاحب كتاب "لمحات فى أصول الحديث"، «ولقد بلغ من دقة علمائنا واستقصائهم المنهجى، أن وضعوا أيديهم على عدد من الأحاديث الموضوعة من قبل هؤلاء الزنادقة، فقد روى العقيلى بسنده إلى "حماد بن زيد"، قال "وضعت الزنادقة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة عشر ألف حديث"،... ومما وضعوه - أيضًا - تشويهًا للدين ومحاربة للإسلام فى عقل بنيه، وعقيدتهم.."ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورق[*] يصافح الركبان ويعانق المشاة".»[2] .

وقد كان للعصبية دور فى الإتيان بأحاديث موضوعة، تبيّن فضل بلدهم، أو مكانهم، أو قبيلتهم، أو جنسهم، وهو ما يطلقون عليه "الشعوبية" أى المتنصرون لجنسهم وقبيلتهم ولغتهم.

فيقول الفرس (مثلا) "إن الله إذا غضب أنزل الوحى بالعربية، وإذا رضى أنزل الوحى بالفارسية"

ويقول الدكتور أحمد عمر هاشم «وقد ساعد على انتشار - فكرة العصبية - أن الخلفاء العباسيين لم يتعصبوا للعربية؛ فانتهز الشعوبيون الفرصة فى محاربة العرب،

---

[1] راجع، د.مصطفى السباعى : السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى، ص ٧٨.

[*] الجمل الأورق، ما فى لونه بياض وسواد.

[2] د.محمد أديب صالح : لمحات فى أصول السنة، ص ٣٠٧، وراجع : "السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى : للدكتور مصطفى السباعى.

ووضعوا أحاديث فى فضل الفرس وبلدانهم وعلمائهم، والحط من قيمة العرب، ومن ذلك ما وضعوه فى فضل "أبى حنيفة النعمان" لأنه من أصل فارس، وذم الإمام الشافعى لأنه عربى.»[1] .

وجاء دور القصّاصين، الذين يقصدون التكسب، والارتزاق، والتزلف إلى العامة لاسترضائهم بغرائب الروايات؛ إذ كانوا يتشبهون بأهل العلم، والعلم منهم براء، وكانوا يدركون أن النص الدينى المتمثل فى الحديث يمكن أن يلفت أنظار الناس ويزيد من قناعتهم.

وقد روى السيوطى فى كتابه "تحذير الخواص من أكاذيب القصاص" أن أحد هؤلاء القصاص جلس، وروى تفسير قول الله تعالى "عسى أن يبعثك ربك مقامًا محمودًا"، وزعم أن النبى، صلى الله عليه وسلم، يجلس مع الله على عرشه؛ فبلغ ذلك محمد بن جرير الطبرى؛ فغضب، وبالغ فى إنكاره، وكتب على باب داره "سبحان من ليس له أنيس، ولا له على عرشه جليس"؛ فثارت عليه عوامٌ بغداد، ورجموا بيته بالحجارة حتى استدّ بابه، وعلت عليه الحجارة.

وهكذا يستميل القصاص وجه العوام إليهم، ويأتون بما عندهم من الأكاذيب، وبما يحدثون به من أحاديث عجيبة خارجة عن نظر العقول.

ويقولون ممن اشتهر بالوضع على هذه الطريقة "أبو سعيد المدائنى"، ومن أغرب ما ورد فى هذا الباب، ما روى ابن الجوزى بإسناده إلى أبى جعفر الطيالسى قال : «صلى أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين فى (أحد المساجد)؛ فقام بين أيديهم قاصٌ؛ فقال : حدثنا أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، قالا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال : الرسول، صلى الله عليه وسلم، "من قال لا إله إلاّ الله

[1] د.أحمد عمر هاشم، الدفاع عن الحديث النبوى، ص ١١٦.

خلق ا لله من كل كلمة طيرًا منقاره من ذهب، وريشه من مرجان...، وأخذ فـي سـرد قصة تبلغ نحوًا من عشرين ورقة !!؛ فجعل أحمد بن حنبـل ينظـر إلى يحيـى ابـن معـين، وجعل يحيى ينظر إلى أحمد؛ فقال له . حدثته بهذا ؟؛ فيقول : وا لله ما سمعت هذا إلاّ الساعة؛ فلما فرغ من قصصه، وأخذ الأعطيات، ثم قعد ينتظر بقيتها، فأشار إليه يحيـى بن معين بيده.. أن يأتي؛ فلما جاء، قال له : مـن حّدثـك بهـذا ؟؛ فقـال : أحمـد ابـن حنبل، ويحيى بن معين؛ فقال : أنا يحيى بن معين، وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنـا بهـذا قط في حديث رسول الله، صلى ا لله عليه وسـلم، فقـال : لم أزل أسمـع أن يحيـى ابـن معين أحمق، ما تحققت هذا إلاّ الساعة، كأن ليس فيها يحيـى بـن معـين، وأحمـد ابـن حنبل غيركما!!؛ وقد كتب عن سبعة عشر أحمد بن حنبل، ويحيـى بـن معـين؛ فوضـع أحمد كمّه على وجهه، وقال : دعه يقوم؛ فقام كالمستهزىء بهما.»[1].

وكان للخلافات الفقهية والكلامية، دور أيضًـا فـي وضـع الأحـاديث؛ فاتجـه أصحاب المذاهب الفقهية والكلامية إلى اختـلاق الأحـاديث التـى تؤيـد مذهبهـم. مـن ذلك "ما رُوى أنه قيـل لمحمـد بـن عكاشـة الكرّمـاني : أن قومًـا يرفعـون أيديهـم فـي الركوع، وفى الرفع منه، فقال : حدثنا "المسيب ابن واضح" عـن أنـس، مرفوعًـا: مـن رفع يده في الركوع فلا صلاة له.[2]

فلا تكاد ترى فرعًا فقهيًا مختلفًا فيه إلاّ وتجد حديثًا يؤيد هذا، وحديثًا يؤيد ذاك.

ومن العجيب أننا نرى اتجاهات الوضاعين، هـؤلاء الذيـن ينتسـبون إلى الزهـد والتصـوف، يـأتون بأحـاديث مكذوبـة علـى رسـول ا لله رغبـة فـى ردع النـاس عــن المعاصى، وتوجيههم وجه الخير والإصلاح.

---

[1] راجع : لمحات فى أصول الحديث، للدكتور محمد أديب صالح، ص ٩٠٣٠٨، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، ص٧١.

[2] د.أحمد عمر هاشم منهج الدفاع عن الحديث النبوى، ص ١١٨

فكانت أحاديثهم تدور حول الترغيب والترهيب والفضائل، وكانوا يحسبون أنفسهم أنهم يحسنون صنعًا.

ومن أمثلة ذلك «ما وراه الحاكم بسنده إلى أبى عمار المروزى، أنه قيل لأبى عصمة نوح بن أبى مريم : من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس فى فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا ؟.. فقال: إنى رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقة أبى حنيفة، ومغازى ابن إسحاق؛ فوضعت هذا الحديث حسبة..»[1].

كما يذكر الأستاذ أحمد أمين..«أن هؤلاء ملؤوا كتب الحديث بفضائل الأشخاص، حتى من لم يرهم النبى صلى الله عليه وسلم كوهب ابن منبه..»[2].

وقد أراد هؤلاء بوضعهم تلك الأحاديث أن يحببوا الناس فى العبادة والطاعة، حتى قيل لهم.. لماذا تكذبون على رسول الله، وأنتم ممن يتصف بالزهد وبالتقوى؟، فقالوا : إنما نحن نكذب لرسول الله لا عليه.. ولا شك أن هذا جهل بالدين؛ فمهما يحمل الحديث من فضائل؛ فلا يصح - بحال من الأحوال - أن ينسب كَذبًا على رسول الله.

وسبب آخر من أسباب الوضع فى الحديث أن بعضهم كان يريد التقرب من الملوك والأمراء، ويتسمون بسمة العلم، حتى يغدق عليهم العطاء؛ فوضعوا أحاديث تحمل الإشادة بأعمالهم، ونسبوها كذبًا إلى رسول الله، ومن ذلك، ما جاء عن "غياث بن إبراهيم"، وأنه دخل ذات يوم على المهدى بن المنصور[*]، ورآه يلعب بالحمام - فأراد أن يمتدح فعلته هذه -؛ فروى له حديثًا أن رسول الله قال : "لا سبق إلاّ فى نصل أو حافر أو جناح".

---

[1] د.محمد أديب صالح : لمحات فى أصول الحديث، ص ٣١٠.

[2] أحمد أمين : فجر الإسلام، ص ٢٤١.

[*] أحد خلفاء الدولة العباسية، المتوفى عام ١٤٧هـ.

أقسام الحديث



بمعنى أن الفضل كل الفضل لمن يمارس الفروسية ويحمل السيف، ويمارسها بركوب الخيل، وكذلك من يلعب بالحمام. وما كان من الخليفة إلاّ أن منحه عشرة آلاف درهم.

فلما قام ليخرج، قال المهدى : أشهد أن قفاك قفا كذاب ما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- (جناح)، ولكنه أراد أن يتقرب إلينا..

وهكذا نرى أن الأحاديث الموضوعة أشد خطرًا على الدين إلاّ أن الله قيض لهذا النص الدينى علماء يعملون على صيانته والحفاظ عليه نقيًا صحيحًا آتيًا عن رسول الله.

وقد سلك هؤلاء العلماء مسلكًا علميًا للنقد والتمحيص؛ فاهتموا اهتمامًا كبيرًا بالسند، وبالمتن، وعن تعديل رجال الرواية أو تجريحهم حتى ينقى الحديث من كل مما ليس منه، ووضعوا شروطًا ومقاييس.

أشاروا إلى علامات للوضع تلحق بالسند وهى :

- أن يكون الراوى كذابًا معروفًا بالكذب، ولا يروى الحديث ثقة غيره.
- أن يعترف الواضع بالوضع.
- يروى عن شيخ لم يثبت لقياه له.[1].

كما وضعوا علامات للمتن الموضوع أى المكذوب :

- ركاكة اللفظ، يدركه كل فصيح وبليغ.
- فساد المعنى - أى - أن يكون الحديث (المتن) مخالفًا لبديهات العقول، أو مخالفًا للقواعد العامة فى الحكم والأخلاق.
- مخالفته لصريح القرآن.

مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم[2] .

---

[1] راجع : د.صلاح الدين الأدلبى : منهج نقد المتن، ص ٢٠٦.

[2] راجع : د. صلاح الدين الأدلبى " منهج نقد المتن، ص ٢٠٩.

وقد أفرد العلماء كتبًا خاصة بهذا النوع من الأحاديث، حتى يدركها النـاس، ويستبعدونها عن مجال الحديث الشريف ومنها "كتاب اللالىء المصنوعة، فى الأحاديث الموضوعة"، لجلال الدين السيوطى، المتوفى عام ٩١٠هـ.

وكتاب "تنزيه الشريعة المرفوعـة مـن الأخبـار الشـنيعة الموضوعـة" لعلـى بـن محمدبن عراق المتوفى عام ٩٦٣هـ.

وهكذا تتضح الأمور ويظهر الحديث الموضوع، والحديث الصحيح، وما يمكن أن نأخذ به، وما يمكن أن نرده، ونعرف فساده..

المعنى، لأنه إذا حدّث به على المعنى، وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعلّه يحيل الحلال إلى حرام، وإذا أدّاه بحروفه، فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث، حافظًا إن حدّث به من حفظه، حافظًا لكتابه إن حدّث من كتابه..»[1].

وهكذا يؤكد الشافعي على مبدأ الثقة في التلقي والأداء بحيث يتوفر ضمان النص في نقله بألفاظه من الراوي الأول حتى التدوين.

ومثال الحديث الصحيح :

«ما رواه البخاري قال : حدثنا قتيبة بن سعيد/ حدثنا جرير/ عن عمارة ابن القعقاع بن شبرمة / عن أبي زُرعة / عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : **جاء إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال : يا رسول الله : من أحق بحسن صحابتي ؟ قال : أمُّك. قال : ثمّ من؟ قال : أمك، قال : ثم من ؟ قال : أمك. قال : ثم من ؟ قال : ثم أبوك**»[2] .

وقد جاء في كتاب "منهج النقد – في علوم الحديث".أن هذا إسناد صحيح متصل، بسماع العدل الضابط عن مثله، (وبيان ذلك) أن البخاري إمام جليل في هذا الشأن، وشيخه قتيبة بن سعيد، ثقة كبير المحل، ثبت، وجرير هو ابن عبد الحميد ثقة صحيح الكتاب... وعمارة ابن القعقاع ثقة أيضًا، وكذا أبو زرعة التابعي، وهو ابن عمرو بن جرير ابن عبد الله البجلي»[3]، عن الصحابي أبو هريرة، عمّا حدث مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وهذا الرجل الذي أتى إليه، يسأله عن الأحق بحسن صحابته..

---

[1] الشافعي : الرسالة، ص ٣٧٠.

[2] ابن حجر : فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ١٠/٤١٤، "كتاب الأدب".

[3] د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٢٤٤.

ويشير علماء الحديث إلى أن رجال هذا السند كلهم ثقات احتج بهم الأئمة، وتَسَلْسُل الإسناد معروف عند المحدّثين، وليس ثمة ما يخالفه، والمتن كذلك موافق لما وردت به الأدلة. فـ **"الحديث صحيح لذاته"**.

ويعنى هذا أن الإسناد فى هذا الحديث متصل، وهو الشرط الأول فى صحة الحديث، ومعنى الاتصال أن الإسناد يخلو من الانقطاع، لأن الحديث المنقطع هو الذى يسقط من إسناده راوٍ واحد فى موضع ما، أو كان أحد رجاله مبهمًا (غير معروف) إذ الإبهام شبيه بالسقوط، وإذا فقد الحديث هذا الشرط، وظهر فيه الانقطاع فهو حديث ضعيف.

والانقطاع فى السند، يأتى على صورة أخرى، وهى سقوط اثنين على التوالى فى موضع أو أكثر من موضع، فهذا الحديث يسمى "المعضل"، وهو ضعيف أيضًا.

وكذلك لابد أن تتوفر العدالة فى الرواة، والعدالة خاصية فى الراوى تنبع من ملازمة التدين، والمحافظة على التقوى والمروءة، وهى صفات تبعث على الثقة والأمانة فى الراوى.

فالتقوى تجنّب صاحبها كبائر الذنوب، وصغائرها، ويتميز صاحبها بالمروءة، ورجاحة العقل، وحسن التصرف، ويتمتع بآداب نفسية تحمله على محاسن الأخلاق، وجميل العادات، والبعد عن كل ما لا يليق. وكل هذه المميزات لدى الراوى تبعث على الاطمئنان إلى روايته.

كما يشترط علماء الحديث شروطًا أخرى، وهى أن تتوفّر تلك العدالة فى المسلم البالغ العاقل، فالبلوغ يضمن الضبط، والحرص على الأمانة عند الأداء، (أما عند التحمل فلا يشترط البلوغ) ولشرط العقل اعتبار أيضًا؛ فغير العاقل لا يعتبر أهلاً للتصرف.

تمخضت جهود التي بدها علماء الحديث لرعاية الحديث وصيانته، عن وضع قواعد وقوانين وشروط لابد من توافرها في الحديث المقبول، حتى يتميز صحيح الحديث من ضعيفه، وحتى يمكن تصنيف الصحيح في درجات، والحسن في درجات، والضعيف في أنواع. وذلك منعًا للخلط أو الدس وتمكينًا من معرفة الحديث الصحيح أو الحسن أو الضعيف.

ولم يقف العلماء عند حد ما أشرنا إليه سابقًا فيما يتعلق بالإسناد، ودراسة رجال الرواية، وطرق نقل الحديث، مع دراسة مستفيضة لكل هذه الأمور، وإنما جاء العلماء بما يسمى بمصطلح الحديث أو قوانين الحديث أو الشروط الواجب توافرها، والتي عند تطبيقها.. نحصل على الحديث الصحيح والحديث الحسن والحديث الضعيف. لمعرفة المقبول من المردود.

وهكذا يقيّض الله سبحانه وتعالى للحديث الشريف مجتهدين، مفكرين، علماء، يميّزون بين صحيح الحديث من سقيمه.

وتلك العناية الشديدة من المسلمين في حفظ الدين لم تُعرف في تاريخ البشرية من قبل أو من بعد، إذ يتبعون أسلوبًا وقانونًا صارمًا يلتزمون به في تمحيص الحديث ونقده، وتحكيم العقل، والتاريخ، والنظر، ولم يكن سهلاً أن يقبل العلماء حديثًا ما لم تتوافر فيه الشروط اللازمة.

وعندما ظهر ما يسمى بمصطلح الحديث - كما قلنا - كان أول من صنف فيه .. «القاضي أبو محمد الرامهرمزي في كتابه "المحدّث الفاضل"، ثم "الحاكم أبو عبد الله النيسابوري"،... ثم جاء "القاضي عياض"، فألّف كتابه "الإلماع"، وعشرات من الكتب المؤلفة في هذا الفن الخطير..»[1].

---

[1] ابن قيم الجوزيه : المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص ٩.

ومن وراء هذا كله نجد علماء الحديث يقسّمون الحديث الشريف "المقبول" إلى الصحيح لذاته، ولغيره - والحسن لذاته، ولغيره.

فـ **"الحديث الصحيح لذاته"** تتوافر فيه شروط القبول فى أعلى درجاتها، أما إذا اشتمل على الدرجة الوسطى أو الأدنى منها، وَوُجد ما يجبر هذا القصور، كأن يتقوّى بطرق أخرى فهو الصحيح لغيره، أما إذا لم يجد ما يجبر القصور فهو الحسن لذاته، أما الحسن لغيره فقد يكون متوقفًا فى قبوله "أى ضعيف"، ثم تأتى قرينة ترجح جانب القبول.

ولنلاحظ أن الحكم بالصحة أو بالحسن إنما هو ظاهرى لا قطعى، فقد يجوز الخطأ والنسيان على من يتصف بالعدالة "مثلاً"، وترجع المسألة إلى الاجتهاد الواعى، ودقة الملاحظة، والتحرّى.

ولنتناول هذه الأنواع بالشرح والتحليل والتمثيل :

الحديث الصحيح لذاته :

هو الذى يتصل سنده، بنقل العدل الضابط عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا، أو معلاً.

ومن علماء الحديث من يستفيض فى بيان صفة هذا الحديث، بأن يشير إلى أن متن هذا الحديث (وهو منطوق الحديث - أى ألفاظه) يتصل إسناده من الراوى إلى منتهى الإسناد الذى يصل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، وبحيث يسمعه كل رجل من رجال الإسناد من شيخه الذى تحمّل عنه الحديث، وتوفر الثقة فى الراوى تحملاً وأداءً شرط أساسى.

ويقول الشافعى فى "باب خبر الواحد" فى رسالته : «أن يكون من حدّث به (الخبر) ثقة فى دينه معروفًا بالصدق فى حديثه، عاقلاً لما يُحدِّث به، عالمًا بما يحيل معانى الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدى الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدّث به على

وقد أثيرت أيضًا بعض الملاحظات حول هذا الشرط وهي «أن يكون الراوى المتصف بالعدالة معيّنًا لا مجهولاً، إلاّ إذا وصفه الأئمة الموثوقون، فيقبل عند بعضهم، كما فى قول الشافعى -وهذا كثير عنده- "أخبرنى الثقة، أو حدثنى من لا أتّهم..."»[1].

«أما إذا فقد الراوى صفة العدالة، فإن وجوه الطعن التى تجرّحه هى : الكذب، أو اتهامه بالكذب، أو رميه بالفسق، أو الجهالة...»[2].

ومن الصفات المطلوبة فى الراوى أيضًا "الضبط" وهو يعنى قوة الحفظ، والوعى، والانتباه، وحسن الإدراك، وأن يكون ثابتًا متأكدًا من حفظه، حريصًا عليه، منذ تلقيه وسماعه الحديث، إلى أدائه وروايته، ولا تقبل رواية من يكثر عنده الخطأ، ولو كان عدلاً لأن فقده لهذه الصفة تجعله غير ضابط .

ومن مميزات صفة الضبط، أن الراوى يتمكن من استحضار الحديث إذا أراد ذلك.

ويقسمه العلماء إلى قسمين : ضبط الصدر (وهو حفظ الحديث ووعيه)، وضبط الكتاب (وهو صيانة الكتاب، ورعايته إلى وقت الأداء).

وحينما يفقد الراوى صفة الضبط، فإنه يتصف بالغفلة، وكثرة الغلط، ومخالفة الثقات، والوهم، وسوء الحفظ، وكلها طعون تجرّح الراوى، فلا تقبل روايته.

أما شرط "عدم الشذوذ" فى الحديث الصحيح، فهو أن لا يخالف الراوى الثقة والمشهود له بذلك فى متن الحديث، وسنده. أما إذا وقع الشذوذ بأن خالف الحديث ما هو أوثق منه، كان الحديث شاذًا أى غير صحيح، والحديث "الشاذ" من الأحاديث الضعيفة.

---

[1] بتصرف من كتاب "لمحات في أصول الحديث" د. محمد أديب صالح، ص ١١٣

[2] بتصرف واختصار من كتاب "النخبة النبهانية" شرح البيقونية محمد بن خليفة النبهاني، ص ٤٢

أما الشرط الأخير للحديث الصحيح، وهو أن لا يكون معلاً، فالمراد أن يبرأ الحديث من العلل ليكون صحيحًا..

والعلة هي أمر خفي غامض يقدح في صحة الحديث، ويبدو الحديث وكأنه سليم في ظاهره.

وتلك العلل لا يدركها إلاّ العلماء المهرة المتخصصون، الراسخون في هذا العلم..

ومثال ذلك : أن يكون الحديث موقوفًا (أي من رواية الصحابي)، فيأتي به الراوي مرفوعًا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تلك علة تقدح في صحة الحديث. أو على العكس من ذلك بأن يكون الحديث مرفوعًا فيروى موقوفًا.. وعلى هذا فالحديث الصحيح لذاته هو الذي تتوفّر فيه كل تلك الشروط التي ذكرناها، وهي أعلى شروط القبول، ونلاحظ أن الصحة التامة لهذا الحديث قد نبعت من داخله في اتصال سنده، وفي عدالة رواته وضبطهم، وفي عدم شذوذه عن الثقات، وخلوه من العلل القادحة الخفية، و لم يساند الحديث مساندات أو معضدات من خارجه، ولهذا أطلق علماء الحديث على هذا النوع "الصحيح لذاته".

أما الصحيح لغيره، فهو الحديث الذي استوفى شروط الصحة -السابق ذكرها- إلا أن ضبط الراوي غير تام؛ فقد يتصف راوي هذا الحديث بالضبط إلاّ أن ضبطه غير تام، كأن تعتريه الغفلة أو النسيان في بعض الأوقات.

وتلك الصفة (الضبط)، قد يطرأ عليها متغيرات، فقد تعالج بطرق أخرى، (أي أحاديث من وجه آخر)، يكون الراوي فيها تام الضبط، حينئذ يرتقي الحديث إلى درجة الصحة، ولكن الارتقاء جاءه من خارجه، فأصبح حديثًا صحيحًا لغيره، لتوفّر شروط الصحة، مع معالجة النقص في الضبط من أحاديثَ أخر (طرق أخرى أو مساندات).

وفى مجال التطبيق يمكن أن نعرض حديثًا حسنًا لذاته، يرتقى إلى الصحيح لغيره.

مثال ذلك : حديث محمد بن عمرو / عن أبى سلمة / عن أبى هريرة / أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال **«لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»**.

ويشير العلماء إلى أن "محمد بن عمرو بن علقمة" من المشهورين بالصدق، لكنه لم يكن من أهل الإتقان، وتلك هى خفة الضبط، (وبعض العلماء يوثقه فى الضبط، وبعضهم يضعفه فى الضبط)...»[1].

وعند اتصاف الراوى بخفة الضبط، يكون الحديث حسنًا لذاته، بمعنى أن شروط الصحة توفرت فيه ماعدا شرط الضبط فهو خفيف، وليس تامًا.

ويمكن أن يكون هذا الحديث صحيحًا لغيره، فقد يروى بطريق آخر، إذ قد روى الحديث، فى المثال السابق، عن شيخ محمد بن عمرو / وعن شيخ شيخه / من طريق آخر؛ فقد رواه عن أبى هريرة، الأعرج، وسعيد المقبرى، وأبوه.. وهم ثقة، يمكن أن تُرفع خفة الضبط بهذا لطريق، فيرتفع الحديث الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره، بمعنى أن شروط الصحة قد اكتملت فيه وبالذات شرط الضبط، وأصبح الضبط تامًا، ولكن بمساندٍ خارجٍ عنه، فأصبح صحيحًا لغيره.

ويمكن أن يبقى الحديث حسنًا لذاته، إذا بقيت خفة الضبط و لم تُساندَ من طرق أخرى، لأن هذا الحديث حسنُه ناشىء عن توفر شروط خاصة فيه ما عدا تمام الضبط، وهو عيب خفيف لا يقدح فى صحة الحديث.

وعند هذا الملتقى بين الحسن لذاته والصحيح لغيره نجد تشابهًا كبيرًا بين الحسن والصحيح، فكلاهما مقبول، وكلاهما يمكن أن يحتل منزلة الآخر.

---

[1] د. محمد عجاج الطيب : أصول الحديث، ص ٣٣١.

«حتى إن طائفة من أهل الحديث جعلت الحسن مندرجًا في الصحيح، و لم يجعلوه نوعًا منفردًا، وهو الظاهر من كلام "الحاكم أبي عبد الله النيسابوري" في تصرفاته»[1].

إلاّ أن التصنيفات بين رجال الحديث استقرت على اعتبار الحسن نوعًا منفردًا، سواء لذاته أو لغيره.

والصحيح نوعًا منفردًا، لذاته أو لغيره، وهنا تتضح دقة التقسيمات في مدرسة الحديث، واتخاذ منهج متشدد يهدف إلى تنقية الحديث، وصيانة هذا النص من العبث ودقة البحث عن الأحاديث المقبولة، ودقة تصنيفهم في درجات.

أما الحديث الحسن لغيره : ويعرّفه علماء الحديث بأن الحسن لغيره، قد فقد شرطًا من شروط الصحة، كأن يكون في إسناده راوٍ مستور، أي خفيت أهليته، فلا يعرف هل هو أهلٌ لرواية الحديث أم لا، وقد يكون هذا الراوي غير متهم بكذب، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا بسبب آخر مفسق، وعلى هذا يمكن أن يساند، أو يعالج برواية لها اعتبارها، فيرقى الحديث إلى درجة الحسن، إلاّ أنه "حسن لغيره"...

ويقول علماء الحديث إن الحسن لغيره هو حديث ضعيف، بمعنى أنه قد فَقَدَ شرطًا من شروط الصحة - كما قلنا - وتمت معالجة هذا الحديث، وبقي خفيف الضبط (مثلاً)، فيرتفع من الضعيف إلى الحسن لغيره، ولذلك يدخل في دائرة القبول.

وخلاصة هذا القول، إن الحسن لغيره هو الحديث الذي فيه ضعف غير شديد، كأن يكون راويه فيه ضعف غير شديد، أو مدلس (لم يصرح بالسماع) أو كان سنده منقطعًا، وكل ذلك مشروط بأمرين :

الأمر الأول: ألا يكون الحديث شاذًا (أي مخالف لما هو أقوى منه) **الأمر الثاني:** أن يروى من وجه آخر مثله أو أقوى منه، فيعتبر هذا المعضد معالجًا لهذا الضعف..

---

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٢٦٥.

وأورد هنا مثالاً للحديث الحسن لغيره، ساقه صاحب كتاب "منهج النقد"، وقد جاء به من "جامع الترمذى"[1].

قال الترمذى : «حدثنا على بن حُجْر / حدثنا حفص بن غياث/ عن حجاج / عن عطية / عن ابن عمر قال : **صليت مع النبى – صلى ا لله عليه وسلم– الظهر فى السفر ركعتين وبعدها ركعتين..**

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن، وقد رواه ابن أبى ليلى / عن عطية ونافع / عن ابن عمر : حدثنا محمد بن عبيد المحاربى / حدثنا على ابن هاشم / عن ابن أبى ليلى / عن عطية، ونافع / عن ابن عمر قال : **صليت مع النبى – صلى ا لله عليه وسلم – فى الحضر والسفر : فصليت مع فى الحضر الظهر أربعًا وبعدها ركعتين وصليت معه فى السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين...**

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ..

فالحديث فى إسناده الأول "الحجاج" وهو ابن أرطأة. قال الحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب : «صدوق كثير الخطأ والتدليس». وفيه "عطية" وهو ابن سعد بن جُنَادة العوفى، وهو كسابقه أيضًا، لكن كلاً منهما لم يتهم بالكذب، و لم ينزل عن رتبة الاعتبار. وقد حسّن الترمذى حديثهما لأنه اعتضد بروايته من وجه آخر كما رأيت، وهذا الطريق الآخر فيه "ابن أبى ليلى"، وهو فقيه جليل، لكن تكلم فيه المحدثون من قِبَل حفظه. لكن الحديث تقوّى بوروده من هذا الطريق، ومن هنا حسّنه الترمذى.

وقد يصادف الباحث، أو القارىء جَمْعًا بين الصحيح والحسن، كأن يقال : "حسن صحيح"، وقد أثار هذا الموضوع جدلاً بين علماء الحديث؛ فمنهم من يقول :

---

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٢٧٠.

إن الحسن قاصر عن الصحيح، فالجمع بينهما فى حكم واحد لا يليق. وفريق آخر أراد أن يبرر هذا الإطلاق على الحديث، لأن الحديث قد يأتى باعتبار إسنادين :

أحدهما : إسناد تتوفر فيه شروط الصحة، والآخر : إسناد تتوفر فيه شروط الحسن، ومن هنا يطلق عليه (حسن صحيح)، أما إذا لم يكن لهذا الحديث إلاّ طريق واحد، وهو طريق يختلف النقاد فى إسناده، فمنهم من يرى الرواه من رواة الصحيح، ومنهم من لا يرى الرواه من رواة الصحيح، والناقد لا يرجح قولاً على آخر، ولكنه يقول : إن هذا الحديث صحيح عند قوم، حسن عند آخرين.

ونريد أن ننبّه -أيضًا- إلى أنه لا تلازم بين السند والمتن فى الصحة والحسن، إذْ يصح السند، ويحسن لتوفر شروط الاتصال، والعدالة، والضبط، ويكون المتن شاذًّا، أو به علّة قادحة، وقد لا يصح السند، ويصح المتن من طريق آخر.

أصح الأسانيد :

من منطلق الحرص الشديد فى تقبل رواية الراوى، بذل علماء الحديث جهدًا مضنيًا، حتى يتعرفوا على الرواة، الذين تقبل روايتهم، ووصلوا إلى تحديد هذه الأسماء، وأطلقوا عليها أصح الأسانيد لشهرتهم بالعلم والضبط والعدالة، وتوفرّت لديهم أكمل صفات الرواة.

ويشيرون إلى أن "البخارى" (مثلاً) نقل عنه أن أصح الأسانيد عنده: مالك / عن نافع / عن ابن عمر، وغير ذلك كثير.

وهكذا تكثر الآراء والأقاويل عن الأسانيد الصحيحة، وقد وصل العلماء إلى أن الأسانيد حينما يحكم بصحتها، لابد من قيد يبرر هذه الصحة، ومن هذه القيود، يمكن أن يُقيّد الإسناد بصحابى معيّن، أو يُقيد ببلدة معينة، كأن يقال، أسانيد أبى بكر، يعنى الرواة الذين تلقوا عنه، أو يقال، أسانيد المدينة، لأنهم يقولون، إن أهل المدينة أصح وإسنادهم أقرب، ولا شك أن المدينة هى بيئة الحديث، وكم حدّث فيها رسول

الله-صلى الله عليه وسلم- بعد هجرته إليها، وكان أهلها، ومـن هـاجر مـن المؤمنين قريبين من رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

وهكذا كانت القيود؛ فمن الصعب أن يُطلق على مجموعـة مـن الـرواه "أصـح الأسانيد" دون قيد لهذا الإطلاق حتى يمكن تحديد هذا القول، والتأكد من صحته.

أما أصح الأسانيد التى جاءت عن الصحابة فهى :

- أصح الأسانيد، عن أبى بكر : إسماعيل بن أبى خـالد / عـن قيس بـن أبـى حازم / عن أبى بكر.
- أصح الأسانيد، عن عمر : الزُّهـرى / عـن سـالم / عـن أبيـه / عـن جـده، والزهرى / عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة / عن ابن عباس / عن عمر، والزهرى / عن السائب بن يزيد / عن عمر.
- أصح الأسانيد، عن عائشة : عبيد الله بن عمر / عن القاسم / عن عائشة.
- أصح الأسانيد عن أبى هريرة : الزهرى / عن سعيد بن المسيب/ عـن أبـى هريرة، ومالك / عن أبى الزناد / عن الأعرج.
- أصح الأسانيد، عن عبد الله بـن عمـر : مـالك عـن نـافع عـن ابـن عمـر، والزهرى عن سالم عن أبيه عن ابن عمر.
- أصح الأسانيد، عن عبد الله بن عمرو بن العاص : عمر بـن شـعيب / عـن أبيه / عن جده.
- أصح الأسانيد عن أنس بن مالك : الزهرى عن أنس»[1].

وما ذكرناه مـن الأسـانيد الصحيحـة، إنمـا هـو علـى سـبيل الاسترشـاد بهـذه السلاسل المذكورة، للتعرف على الإسناد الصحيح، وليس هـذا حصـرًا لكـل الأسـانيد الصحيحة، بل هناك من الأسانيد الصحيحة ما يفوق هذا العدد.

---

[1] راجع تدريب الراوى : ص ٣٠ وما بعدها.

أما أصح الأسانيد المنسوبة إلى المكان فهى :

- أصح أسانيد المكيين : سفيان بن عينية / عن عمرو بن دينار / عن جابر.
- أصح أسانيد اليمانيين : معمر / عن همام بن منبّه / عن أبى هريرة.
- أصح أسانيد المصريين : الليث بن سعد / عن يزيد بن أبى حبيب/ عن أبى الخير / عن عقبة بن عامر الجهنى.
- أصح أسانيد الشاميين : عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى / عن حسان بن عطية / عن الصحابة[1].

حكم الأحاديث :

حكم الصحيح :

يجمع أهل الحديث على أن الحديث الصحيح حجة، ويجب العمل به حتى وإن كان راوى هذا الحديث واحدًا، مادام الحديث قد توفّرت فيه شروط الصحة فى السند والمتن.

أو يروى هذا الحديث مع الراوى الواحد راوٍ آخر، أو اشتهر برواية ثلاثة فأكثر، وقد لا يصل إلى حد التواتر، وإنما احتفت به مقويّات، كأن يكون الحديث موضع إجماع العلماء على الاحتجاج به.

وتلك صورة للحديث يدركها من لهم باع فى معرفة أحوال الرجال، وتبحروا فى هذا العلم.

وللحديث الصحيح مصادر .. منها :

- موطأ الإمام مالك بن أنس (*) - الفقيه المجتهد - وهو من فقهاء المدينة مهد الحديث الشريف، ولقد قال عنه الإمام الشافعى : «لا أعلم كتابًا فى العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك».

---

[1] راجع المصدر السابق.

(*) ولد الإمام مالك عام ٩٣ هـ، وتوفى عام ١٧٩ هـ.

ويشير العلماء إلى أن "موطأ الإمام مالك"، يكاد يكون أول ما صنف في الحديث الصحيح.

وقد عرف عن الإمام مالك أنه يتحرى الدقة في اختيار أحاديث موطئه.

- الجامع الصحيح للبخارى، الذى قصد في صحيحه إلى إبراز فقه الحديث الصحيح، وإظهار ما به من فوائد، وقد يكرر الحديث في مواضع كثيرة، يشير في كل موضع إلى فائدة مستنبطة.

- صحيح مسلم، وهو عالم ثقة جليل القدر، وقد سار في صحيحه على أسلوب آخر، غير منهج البخارى في صحيحه، فلم يقصد مسلم إلى فقه الحديث - كما قصد البخارى - بل قصد إلى إبراز الفوائد الإسنادية في كتابه، وهو يروى الأحاديث في أنسب مواضعها، ويجمع طرقه وأسانيده.

ويقال إن "مسلمًا" صنف كتابه من ثلاثمائة ألف حديث، واستغرق فيه خمس عشرة سنة، وما وضع شيئًا في كتابه إلاّ بحجة، وما أسقط شيئًا إلاّ بحجة، فقد أخرج أحاديثه التى توفرّت فيها كل شروط الصحة، وكان يرى أن المعاصرة تكفى في الاتصال، وإن لم يثبت اجتماع الراوى والمروى عنه. إلاّ أن البخارى لا يقرّ هذا الاتصال حتى يثبت اجتماعهما، فالإمام مسلم يشترط المعاصرة، ولكن البخارى يشترط اللقيا..

وليكن معلومًا أن شرط الإمام مسلم لا يقلل من شأن كتابه، وإن كان شرط البخارى أشد، إلاّ أنهما قد خرّجا في صحيحيهما ما توفرت فيه شروط الصحة.

- مسند الإمام أحمد، وهو أحمد بن حنبل، أحد الأئمة الأربعة، وهو من أوائل من جمعوا الأحاديث، ومن تكلموا عن "الجرح والتعديل" وكان من الحريصين على السنّة، وعلى سلامتها، ويعتبر الإمام أحمد من أبرز علماء الإسلام، وقد رتّب الإمام أحمد، مسنده على حسب الرواة من الصحابة، وعلى الباحث في المسند أن يكون على

معرفة باسم الصحابى، إذا أراد البحث عن حديث. أما فى صحيحى "البخارى ومسلم"، فيكفى أن تعرف موضوع الحديث.

ومما يلفت النظر ما أشار إليه صاحب كتاب "لمحات فى أصول الحديث"[1] من أن أحد علماء السنة فى العصر الحديث "الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا - رحمه الله" قد قام بتقسيم مسند "الإمام أحمد" إلى سبعة أقسام، جعل تحت كل قسم ما يناسبه من الكتب، وتحت كل كتاب، ما يناسبه من الأبواب، ووضع تحت كل باب ما يناسبه من الأحاديث، فمثلاً ... يجد القارىء كل ما ورد من أحاديث فى الجهاد (مثلاً) تحت "باب الجهاد"، وبهذا أعيد ترتيبه حسب الموضوعات - كما فى البخارى ومسلم - وقد عمد المؤلف إلى حذف الإسناد من الحديث فى أغلب الأحيان مقتصرًا على ذكر الراوى من الصحابة، وقد أطلق على هذا الكتاب "الفتح الربانة لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى" .

وقد التزم الإمام أحمد، ألاّ يخرّج فى مسنده إلاّ الصحيح من الأحاديث. ويشير العلماء إلى أن كل ما فى المسند فهو مقبول، وأن الضعيف فيه يقرب من الحسن.

- سنن أبى داود(*) ، وهو "سليمان بن الأشعث السجستانى"، أكثر حفّاظ الإسلام فى الحديث وعلومه، أخذ الأحاديث عن كثير من الأئمة "أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين..، وغيرهم"، وكتاب "سنن أبى داود" أحد كتب الحديث الستة الصحاح "البخارى، ومسلم، وأبو داود، والترمذى، والنسائى، وابن ماجه"، ويتميز كتاب "السنن لأبى داود" بالإتقان فى هذا المجال، وخصوصًا من ناحية صحة الحديث، والترتيب، وسهولة التناول، فهو عظيم الفائدة وقريبها.

---

[1] د. محمد أديب صالح : لمحات فى أصول الحديث، ص ١٤٦.

(*) ولد عام ٢٠٠هـ، وتوفى عام ٢٧٥هـ.

وقد جمع في كتابه هذا ما يقرب من أربعة آلاف حديث وستمائة. جاء فيها بالصحيح، وما يقرب منه، وقد شرح هذا الكتاب العالم "أبو سليمان الخطابي" عام ٣٨٨هـ، وأطلق عليه "معالم السند".

- جامع الترمذي، وهو الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى.. الترمذي ولد عام ٢٠٩هـ، وتوفي عام ٢٧٩هـ.

طاف العديد من البلدان كالحجاز والعراق وغيرها، وقد أخذ عن البخاري، ومسلم.

وكان الترمذي شديد الحفظ حتى لقب بـ "الحافظ" وكان متقنًا دقيقًا في تصنيفه وترتيبه.

وقد ترك مؤلفات عديدة في الحديث، من أشهرها «كتابه هذا - الذي نحن بصدده - حتى أطلق عليه البعض "الجامع الصحيح"، وقد أخرج الترمذي في كتابه : "الحديث الصحيح"، و"الحسن"، و"الضعيف"...، وفي كل هذا يبيّن درجة الحديث، فليس في صنيعه ما يوهن كتابه»[1]. حتى أصبح سنن الترمذي، أو جامع الترمذي، مثالاً جيدًا للتعرف على الحديث الصحيح، والحسن والضعيف.

وجامع الترمذي، كثير الفائدة، أقل تكرارًا من غيره، ويشير العلماء إلى أن أغلب أحاديث هذا الكتاب صحيحة، والضعيف فيها قليل.

- سنن النَسَائي، ومصنفه هو "أحمد بن شعيب.. النَسَائي" إمام، حافظ، ومن كبار المهرة في علم الحديث، طاف بالحجاز والشام، والعراق، ومصر، وسمع الحديث من هذه الأماكن.

ولد عام ٢٢٥هـ، وتوفي ٣٠٣هـ، وكان عمره حافلاً بمؤلفاته في الحديث وعلومه، فقد صنّف في هذا العلم ما يقرب من خمس عشرة مؤلفًا، أشهرها سننه.

---

[1] د. محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث، ص ٣٢٢.

ويشمل كتابه هذا عددًا كبيرًا من الأحـاديث الصحيحة، وكـان العلماء كـ "الخطيب البغدادى"، وغيره، يطلقون على كتابه لفظ (الصحيح)، وإن كـان البعض الآخر يرى أن فى الكتاب بعضًا من الرجال المجهولين، وفيهم المجروح، وفيه الضعيف من الأحاديث، إلاّ أن إطلاق لفظ (الصحيح) عليه كان على الغالب.

وفيه من الأحاديث الضعيفة القليل، «وهو يقرب من رتبة كتاب "سنن أبى داود"، لِما عُرف عن النسائى من شدة التحرى، واستقامة منهجه فى كتابه، غير أن "أبا داود" أكثر اعتناءً بزيادة المتون وألفاظ الحديث التى يعتنى بها محدثوا الفقهاء ولهذا كان كتاب النسائى ثانى السنن الأربعة»[1].

- سنن ابن ماجه، هو "عبد الله بن محمد بن يزيد بـن عبـد الله" المعروف بـ "ابن ماجه"، من الأئمة الحفاظ، ولد عام ٢٠٩هـ وتوفـى عـام ٢٧٣هـ. وكـان على درجة رفيعة من العلم، لقد صنّف فى التفسير والحديث، والتاريخ.

وكتاب السنن لـ "ابن ماجه" صنّفه على أبواب الفقه، كنظام المصنف، وعلى نمط صحيحى البخارى ومسلم وسنن أبى داود والنسائى والترمذى، وجمع كتابه هذا أحاديثَ صحيحة، وأحاديثَ حسنة، وقليل من الأحـاديث الضعيفـة، لذلـك لم يعتبره بعض العلماء ضمن الكتب الستة، وإن كان بعضهم قد عدّه ضمن الكتـب الستة بعد القرن السادس الهجرى.

ويقول صاحب كتاب "لمحـات فـى أصـول الحديـث"[2] إن كتـاب سنن ابـن ماجه... أحد الكتب الستة الأمهات (الصحيحـة والسـنن الأربـع)، وهـو غزيـر الفقـه والفوائد، وفيه الكثير من الزيادات على الموطأ.. ووصفه الحافظ ابن كثير بأنـه كتـاب مفيد قوى التبويب فى الفقه.

---

[1] د. محمد عجاج الخطيب : أصول الحديث، ص ٣٢٦.

[2] د. محمد أديب صالح : لمحات فى أصول الحديث، ص ١٥٦.

وقد حقق الأستاذ "محمد عبد الباقى" كتاب "سنن ابن ماجه"، فكانت جملة أحاديثه أربعة آلاف وثلاثمائة، منها ثلاثة آلاف أخرجها أصحاب الكتب الخمسة، وباقى الأحاديث هى زوائد على ما جاء فى الكتب الخمسة، وقد بيّن المحقق درجة هذه الأحاديث الزائدة، تسهيلاً على أهل العلم فى البحث ومشقة التحرّى والتثبت(*).

حكم الحسن :

الحديث الحسن يُجمع عليه معظم المحدثين والأصوليين، وهو مقبول عند الفقهاء، ويحتج به، ويعمل به..؛ فهذا الحديث يصدق فيه الراوى ويتسلسل فيه الإسناد بشكل سليم، إلاّ أنه يخف فيه الضبط -كما قلنا من قبل- وهو درجة أدنى من الصحيح.

ومن أمثلة الحديث الحسن .. ما روى أبو ذر، ومعاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « **اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئةَ الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن**»(**)

وكما نعلم أن الحديث الحسن يخف الضبط عند رواته أو أحدهم، وخفة الضبط، لا تعتبر علة فادحة فى الحديث، إذ قد يعترى الراوى النسيان أو الخطأ غير المقصود، والحديث الحسن، فى منزلة متوسطة بين الصحيح والضعيف، إلاّ أن هناك من المساندات، أو المعضدات، ما يعالج فيه الضعف ويدخله فى دائرة القبول، الأمر الذى يضعه موضع المقبول الذى يعمل به.

وتصنيف الحديث كان مثار اجتهاد العلماء وتحرّيهم، وموضع تخوّفهم، وعادة ما يكون الأمر نسبيًا؛ فقد يحسّنه بعضُهم، وقد يجعله البعض الآخر صحيحًا، ومنهم من

(*) باختصار وتصرف : من كتاب "أصول الحديث" للدكتور محمد عجاج الخطيب.

(**) أخرجه الترمذى وقال : حديث حسن.

يضعه في مصافّ الحديث، وهو موضوع لا يصل إليه، أو يجتهد في شأنه، إلاّ عالم في هذا المجال، متخصص في تلك الأبحاث.

أما حكم الحديث الحسن لغيره، فقد أشار صاحب كتاب "منهج النقد"[1] .. أن الحديث الحسن لغيره حجة يعمل به أيضًا عند جماهير العلماء من المحدّثين والأصوليين، وغيرهم، لأنه وإن كان في الأصل ضعيفًا لكنه قد انجبر، وتقوى بنقله من طريق آخر، مع سلامته من أن يعارضه شيء؛ فزال بذلك (مايخشى عليه) من سوء حفظ الراوي أو غفلته...، وحَسُن الظن براوي الحديث، وأنه حفظه، وأدّاه كما سمعه، لذلك سمي الحديث حسنا ..

أما مصادر الحديث الحسن؛ فيشير العلماء إلى أن "الترمذي" ذكر في "جامعه" الكثير من الأحاديث ما بين الحسن والصحيح، وقد سبق أن تكلمنا عن "جامع الترمذي"، وكذلك باقي الكتب الستة الصحيحة ذَكَرَتْ جانبًا من الأحاديث الحسنة، أما أهم مصادر الحديث الحسن فهي "مسانيد" أبي يعلى الموصلي أحمد بن علي بن المثنى[*] ، وكان حافظًا متقنا وله "المسند الكبير"، و"المسند الصغير"، وقد جمع فيهما إلى جانب الحسن بعضًا من الصحيح والضعيف.

الجمع بين صفتين للحديث :

يقولون "**حسن صحيح**"، وقد سبق الكلام عنه؛ فالمسألة راجعة إلى الإسناد، إذ يروى الحديث بإسنادين، **أحدهما** : حسن **والآخر** : صحيح؛ فهو حسن باعتبار الإسناد الحسن، وصحيح بعاتبار الإسناد الصحيح.

«كما في الحديث الذى أخرجه الترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن / عن أبيه / عن أبي هريرة : «**إذا بقي نصف شعبان فلا تصوموا**» وقال فيه : حسن

---

[1] د.نور الدين عتر : منهج النقد ص ٢٧١.

[*] ولد عام ٢١٠هـ، وتوفي عام ٣٠٧هـ.

صحيح لا نعرفه إلاّ من هذا الوجه على هـذا اللفـظ، وأجـاب بعـض المتـأخرين : بـأن الترمذى إنما يقول ذلك مريدًا تفرد أحد الرواة عـن الآخـر».[1]، ومنهـم مـن يعتـبر أن الجمع بين الصحة والحسن درجـة متوسـطة بين الصحيح والحسـن، فمـا يقـال فيـه : "حسن صحيح " هو أعلى رتبة من الحسن، ودون الصحيح.

وخلاصة القـول أنـه يؤخـذ باعتبـار الإسـناد، بـأن يحسـن الإسـناد، أو يصـح الإسناد، وأن المتن لا يلحقه شذوذ أو علة قادحة.

ومثال ذلك -أيضًا- ما أخرجه الترمذى فى "جامعه" مـن روايـة إسمـاعيل بـن جعفر عن علاء بن عبد الرحمن / عن أبيه / عن أبى هريرة قال: قال رسـول الله صلـى الله عليه وسلم **«من دعا إلى هَدى كان له من الأجر مثل أجور من يتّبعـه، ولا ينقـص ذلك من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثـل آثـام مـن يتّبعـه، ولا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا»**.

قال أبو عيسى: هذا "حديـث حسـن صحيـح".[2] ويقولـون -أيضًـا- حسـن صحيح غريب.

فالحسن الصحيح ما أشرنا إليه من قبل، أما الغرابة فإن الرواية تـأتى مـن وجـه واحد، وقد تفرّد راويه بروايتـه، وتتوفـر فيـه شـروط الصحـة والحسـن؛ فهـو حديـث "حسن صحيح" من ناحية توفر الشروط فى الرواة، وغريـب مـن ناحيـة سـياق السـند (شكلاً) إذ يتفرد الراوى بروايته، ويمثلونه بحديـث .. **«إنمـا الأعمـال بالنيـات»**؛ فهـو على استفاضته وشهرته - غريب فى الأصل[3] ..

---

[1] جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى : تقريب الراوى ص١٦٢، ٨٤٩هـ - ٩١١هـ.

[2] أخرجه مسلم، والترمذى، والنسائى، وابن ماجة.

[3] راجع هذا الكتاب ص١٧.

وقد تطلق تلك الصفات كما يلي :

- "حسن صحيح"، "حسن غريب"، "حسن صحيح غريب".

- ومثال آخر لما يطلق عليه "حسن صحيح غريب"، ما روى عباية ابن رفاعة / عن عبد الرحمن بن جبر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «**من اغبرّت قدماه في سبيل الله فهما حرام على النار**» أخرجه الترمذى، وقال : حديث "حسن غريب صحيح".

وبعد أن تكلمنا عن دائرة القبول فى الحديث التى يدخل فيها الصحيح والحسن، نود أن نشير إلى دائرة الرد فى الحديث والتى يدخل فيها الحديث الضعيف، ولا أريد هنا أن أقول أيضًا الحديث الموضوع؛ فهو ليس بحديث، مادام موضوعًا، ومختلقًا كذبًا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ذكرناه من قبل حتى يصبح الباحث، أو القارئ على وعي بما يُدرس ضمن الأحاديث ويعرف أنه يشوّه الصورة المشرقة للنص الدينى، وإن كان الوضاعون يأتون بموضوعاتهم، عن طريق سلاسل من الرواة، يتوفر فيهم كل صفات التعديل، ويضعون مكذوباتهم افتراء على الحديث.

أما الحديث الضعيف :

وهو الحديث الذى لم تتوفر فيه شروط الصحة أو شروط الحسن.

هذا النوع من الأحاديث يدخل فى دائرة االرد، إلاّ أنه قد مرّ بمراحل بحثية طويلة، وتفرع تفريعات عدّة، لأنه يمكن أن يرتقى، ويدخل فى دائرة القبول.

وتتعدد أنواع الضعيف تبعًا لانتفاء الصفة التى تنال منه، وقد وصلت هذه الأنواع عند بعض المحدثين إلى ما يزيد عن الخمسين أو الستين نوعًا.. ومن أمثلته :

[حديث « **أبى الله أن يرزق عبده المؤمن إلاّ من حيث لا يعلم**» أخرجه الفردوسى / عن عمر بن راشد / عن عبد الرحمن ابن جرملة عن سعيد بن المسيّب عن أبى هريرة

مرفوعًا، وفيه راوٍ على غاية الضعف هو : عمر بن راشد، (وهكذا يضعف الحديث من ناحية السند الذى يضم راوٍ مجرّح وبلغ غاية الضعف)، وإن كان معنى الحديث صحيحًا][1].

وهنا نلحظ تشدد علماء الحديث حتى من الناحية الشكلية، وهى حالة السند، إذ لابد أن تتوفر كل الشروط التى وضعوها لصحة الحديث.

ونريد أن نشير إلى جانب من أقسام هذا الحديث لنعلم مدى العناية الكبرى التى بذلها علماء الحديث، فى البحث وراءه، وتدقيق النظر فيه، والتعرف على ما يصلح، وعلى ما لا يصلح، لكى لا يتسرب الشك إلى الحديث جملة، كما حاول المستشرقون تلك المحاولة من قبل، ولكنهم لم يفلحوا فى هذا ..

من ناحية السند : يضعف الحديث حين ينعدم الاتصال فى السند..

ومن هذا النوع :

الحديث المرسل :

وهو الحديث الذى يرفعه التابعى إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما ذكر علماء الحديث مثالاً للمرسل : كقول عطاء (وهو من التابعين)، قال رسول الله كذا..، أو فعل كذا.. ونحو ذلك. وهنا يسقط التابعىُّ الصحابىَّ من الإسناد، و لم يقيّد الإسناد بجميع رواته حين أسقط اسم الصحابى الذى بلّغ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد سوّى جمهور المحدثين بين أن يكون التابعى الذى أرسل الحديث من كبارهم وهم الذين يروون عن الصحابة كـ"عبيد الله بن عدى بن الخيّار"، و"قيس ابن أبى حازم"، و"سعيد بن المسيّب"، وبين أن يكونوا من صغارهم (وهم من قلّ سماعهم وروايتهم عن الصحابة)، كـ"أبى حازم (سلمة بن دينار)"، و"يحيى بن سعيد"..[2]

---

[1] د. محمد أديب صالح : لمحات فى أصول الحديث ص ١٩٣.

[2] راجع كتاب "لمحات فى أصول الحديث" : د. محمد أديب صالح ص ٢٢٦.

ونشير إلى شكل آخر من أشكال المرسل، وهو ما لم يتوقف على إرسال التابعي فقط، إذ يمكن أن يرفعه راوٍ آخر إلى الرسول، فلو قال واحد من غير التابعين، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون ذكر من أخذ عنهم؛ فهو مرسل.

مثاله : ما رواه الشافعي : **«أخبرنا سعيد / عن ابن جريج، قال : أخبرني حميد الأعرج / عن مجاهد أنه قال : كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يُظهر من التلبية "لبيك اللهم لبيك" .. ».**

ويشير العلماء « إلى أن "مجاهد" تابعي لم يدرك النبي -صلى الله عليه وسلم- ، و لم يذكر الواسطة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم؛ فالحديث مرسل[٢].

ومن الملاحظ أن النوع الثاني من المرسل، يطلقون عليه "المنقطع"، ومن أمثلة ذلك ما يرويه "الشعبي" عن عائشة مرسل أى أنه لم يسمعها.. وقد ظهرت كتب في المراسيل منها : "المراسيل" لأبي حاتم الرازي.. وفى كل الأحوال فإن المرسل والمنقطع غير متصل السند.. وهنا يمكن أن ندرك الفرق بين "المرسل والمنقطع"؛ فالمرسل، هو ما أرسله التابعي إلى الرسول دون ذكر الصحابي. أما إن سقط الراوى قبل التابعي، فهو منقطع، وكلاهما من الأحاديث الضعيفة.

ومن أمثلة المراسيل ما رواه أبو داود فى "مراسيله" عن "الحسن البصرى" أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال : **«المكر والخديعة والخيانة في النار»**.

ونجد هنا أن التابعي هو الذى رفع الحديث إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

وإذا عاودنا تعريف المنقطع؛ فهو ما سقط من سنده راوٍ فى موضع أو أكثر، وبهذا الشكل يتداخل مع المرسل إلاّ أن الفرق بينهما(أن المرسل هو الذى لا يذكر فيه

---

[٢] د. نور الدين عتر : منهج النقد ص ٣٧٠.

الصحابى، أى يسقط)، و(المنقطع -فكما قلنا- ما سقط فيه راوٍ فى أى موضع غير الصحابى..). ويستوى ذلك إذا كان الراوى الذى لم يذكر وقع فى أول السند أو وسطه أو آخره.

ومعنى هذا أن المنقطع فى رواية مَنْ دون التابعى عن الصحابى، (أى يذكر من هو قبل التابعى)، ويسقط التابعى، ويذكر الصحابى؛ فيفقد الاتصال بسقوط من هو دون التابعى.

وكما يقولون : فى رواية "مالك" عن "ابن عمر"؛ فبين "مالك" وبين "ابن عمر" تابعى لم يذكر وهو "نافع".

ومن أمثلة المنقطع :

روى أبو داود / عن يونس بن يزيد / عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب قال (وهو على المنبر) : «**يا أيها الناس إن الرأى إنما كان من رسول ا لله -صلى ا لله عليه وسلم- مصيبًا، لأن ا لله كان يريه، وإنما هو منا الظن والتكلف**»، فهذا الحديث منقطع لأن "ابن شهاب الزهرى" لم يدرك "عمر ابن الخطاب" .. فلم يتصل السند..

ومنه أيضًا .. ما روى أبو العلاء ان الشخّير / عن رجلين من بنى حنظلة / عن شداد بن أوس / عن رسول ا لله /صلى ا لله عليه وسلم- فى الدعاء فى الصلاة : «**اللهم إنى أسألك الثبات فى الأمر وعزيمة الرشد..**»، والحديث هنا منقطع، لجهالة رجلين بين أبى العلاء، وشداد بن أوس .. [*]

ومازلنا نتناول الأحاديث من ناحية تسلسل الإسناد واتصاله حينما يعتريها انقطاع، أو ذكر مبهمين من الرواة، وإليك نوع ثالث من هذه النوعية وهو **الحديث المعضَل**..، وهو الحديث الذى يسقط من إسناده راويان أو أكثر، وقد يرسله تابع

---

[*] باختصار وتصرف : راجع تدريب الراوى للسيوطى ١٩٩/١، ولمحات فى أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح، ص ٢٣٦، وأصول الحديث : للدكتور محمد عجاج الخطيب ص ٣٤٠.

التابعى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيسقط التابعى والصحابى، وعلى هذا فهو قريب الشبه بكل من الموسل ، والمنقطع إلاّ أنه أقل منهما أى أكثر ضعفًا.

ومن أمثلة ذلك : أن يقول أحد الرواة بعد التابعى، قال رسول الله: كذا وكذا ...؛ ولا يذكر التابعى والصحابى؛ فمن الواضح أن بعد هذا الراوى راويين، وقد يكون أكثر...

ويشير "تدريب الراوى"[1] إلى أن سقوط راويين أو أكثر من هذا الإسناد، إنما يكون على التوالى، أما إذا لم يتوال فهو منقطع.

وقد يطلق عليه بعض العلماء منقطعًا ، ويسمى أيضًا مرسلاً عند بعضهم.

ونلمس هنا الحرص الشديد على توالى الإسناد، واتصاله بحيث يتحقق السماع، والتحمل لكل راوٍ عمن سبقه، حتى يتأكد علماء الحديث من صدق الخبر ومدى قبوله، إذ لو جاء لفظ (بلغنى) دون (حدثنى) لم يتحقق هنا (السماع أو التحديث) ؛ فيصبح الإسناد منقطعًا كما فى قولهم : «ما جاء عن مالك فى الموطأ .. بلغنى عن أبى هريرة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، قال : **للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق**»[2] .

يطلق عليه علماء الحديث المعضَل ، وذلك لجواز أن يكون الساقط واحدًا أو أكثر؛ فقد سمع "مالك" من جماعة من أصحاب "أبى هريرة"، منهم "سعيد المقبرى"، و"نعيم المجمر"، و"محمد بن المنكدر".

وأريد أن أعلق هنا على هذا الموضوع بقولى : إن رواية الحديث بلفظ (بلغنى) لا يفيد التسلسل فى الرواية ولا يفيد التحمل المباشر للحديث، وهو أمر يحتمل إسقاط بعض الرواة.

---

(1) السيوطى : تدريب الزاوى، ص ٢١٢.

(2) السيوطى : تدريب الراوى، ص ٢١٢.

- عن عمر بن عبد العزيز بن أبى سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم، تبارك اسمك، وتعالى جدك». وذكر الحديث بطوله.

ثم رواه من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبى سلمة، قال: حدثنا عبد الله ابن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبى رافع، عن على بن أبى طالب، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة، فذكر الحديث بغير هذا اللفظ، وهذا مخرج فى صحيح مسلم.

- عن يزيد بن سنان، عن الأعمش، عن أبى سفيان، عن جابر، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال: «من ضحك فى صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء».

ثم روى عن وكيع، عن الأعمش، عن أبى سفيان، قال: سئل جابر عن الرجل يضحك فى الصلاة، قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء.

قال أبو عبد الله الحاكم: «فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدى إليها المتبحر فى هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم»[1].

أما الحديث الأول فقد رواه الترمذى عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة مرفوعًا، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح، من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه». ورواه أبو داود عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة مرفوعًا، ومن وجه آخر عن المقبرى عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفًا، وعن أبى برزة الأسلمى مرفوعًا. ورواه الحاكم فى "المستدرك" والطبرانى فى "المعجم الكبير" عن عائشة مرفوعًا. وحديث أبى برزة حسن ابن القيم إسناده، وحديث عائشة صحح الحاكم إسناده[2].

---

[1] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١١٢ - ١١٩.

[2] سنن الترمذى ١٢/ ٣١٤ - ٣١٥. سنن أبى داود، رقم الحديث: ٤٨٥٧ / ٤٨٥٩. تهذيب سنن أبى داود ٧/٢٠٢ - ٢٠٤.

وأما الحديث الثاني فقد رواه الترمذي وابن ماجه، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن خالد الحذاء، عن ابي قلابة، عن أنس بن مالك، مرفوعًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كله، وقال الترمذي عقبه : «هذا حديث حسن صحيح». ورواه الترمذي عن قتادة عن أنس مرفوعًا كله كذلك، لكن قال عقبة : «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه والمشهور حديث أبي قلابة». ورواه ابن ماجه والإمام أحمد، عن سفيان عن خالد الحذاء مرفوعًا، ورواه الإمام أحمد عن وهيب عن خالد الحذاء به مرفوعًا[1] .

وأما الحديث الثالث فقد رواه مسلم وأبو داود، عن ثابت البناني عن أبي بردة، عن الأغر المزني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[2] .

وأما الحديث الرابع فقد رواه البخاري عن سفيان، عن الزهري، عن محمد بن جبير ابن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور. وروى البخاري مثله عن أم سلمة[3] .

وأما الحديث الخامس، فقد رواه مسلم من طرق عن الزهري، حدثني علي ابن حسين، أن عبد الله بن عباس قال: أخبرني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الأنصار، أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمي بنجم، فاستنار، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ماذا كنتم تقولون في الجاهلية إذا رمي بمثل هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، كنا نقول ولد الليلة رجل عظيم، ومات رجل عظيم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فإنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا تبارك وتعالى اسمه، إذا قضى أمرًا سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين

---

[1] سنن الترمذي ١٣ / ٢٠١ - ٢٠٣. سنن ابن ماجة، رقم الحديث: ١٥٤ - ١٥٥. مسند الإمام أحمد ٣ / ١٨٤، ٢٨١.

[2] صحيح مسلم ١٧ / ٢٣ - ٢٤. سنن أبي داود، رقم الحديث، ١٥١٥.

[3] صحيح البخاري ١٠ / ٢٢٦.

يلونهم، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ماذا قال، فيستخبر بعض أهل السموات بعضًا، حتى يبلغ الخبر هذه السماء الدنيا، فتخطف الجن السمع، فيقذفون إلى أوليائهم ويرمون به، فما جاءوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يقرفون فيه ويزيدون»[1] .

وأما الحديث السادس فقد رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بإسناد ضعيف من رواية عمر، ورواه ابن عساكر في تاريخه من رواية أنس، وسنده واهٍ[2] .

وأما الحديث السابع فقد رواه أبو داود، عن سفيان، عن الحجاج بن فرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا. ورواه أبو داود والترمذي عن عبد الرزاق، عن بشر بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمى، عن أبي هريرة، مرفوعًا[3] .

وأما الحديث الثامن، فقد رواه الإمام أحمد عن يحيى بن أبي كثير عن أنس[4] .

ورواه الإمام أحمد وأبو داود عن معمر، عن ثابت البناني، عن أنس، ورواه ابن ماجه عن عبد الله بن الزبير[5] .

وأما الحديث التاسع، فقد رواه أبو داود والنسائي عن علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري، وقال أبو داود عقبه: «وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي عن الحسن مرسلاً، الوهم من جعفر». ورواه أبو داود عن طلق ابن غنام، حدثنا عبد السلام بن حرب الملائي، عن بديل بن ميسرة، عن أبي الجوزاء، عن عائشة، وقال عقبه: «وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب، لم يروه إلا

---

(1) صحيح مسلم ١٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

(2) الرواية الأولى في المواهب اللدنية للقسطلاني وشرحه للزرقاني ٤ / ١٠٠، والرواية الثانية في منتخب كنز العمال للمتقي الهندي ٣/ ١١٠.

(3) سنن أبي داود، رقم الحديث: ٤٧٩٠. سنن الترمذي ٨ / ١٤٢.

(4) مسند الإمام أحمد ٣ / ١١٨، ٢٠١. وإسناده معل كما ذكره الحاكم.

(5) مسند الإمام أحمد ٣ / ١٣٨، لكن فيه «عن أنس أو غيره». سنن أبي داود، رقم الحديث: ٣٨٥٤، وسكت عليه أبو داود والمنذري في تهذيبه ٥ / ٣٤٥. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ١٧٤٧، وإسناده ضعيف.

طلق بن غنام، وقد روى قصة الصلاة عن بديل جماعة. لم يذكروا فيه شيئًا من هذ».
ورواه ابن ماجه عن عمرة عن عائشة[1].

وأما العاشر، فليس بمرفوع، بل هو موقوف على جابر بن عبد الله من قوله. رواه عنه عبد الرزاق عن معمر، عن مطر الوراق، عن شعيب، عن جابر، ورواه ابن أبى شيبة والدارقطنى من طريق أبى سفيان عن جابر[2].

وهذه الأجناس العشرة التى ذكرها الحاكم، يرجع الإعلال فيها كلها للسند، وليس للمتن، والعلل المذكورة ليست قادحة فى صحة المتن سوى العلة العاشرة، وهى وقف ما جاء مرفوعًا فى أحد الوجوه، وليس هو كذلك، والإعلال بمثل هذه العلل لا يعدو أن يكون من باب وقوع الوهم لبعض الرواة فى الأسانيد.

جـ- معرفة الشاذ من الروايات :

ذكر الحاكم من أنواع علوم الحديث : معرفة الشاذ من الروايات، وقال هو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث فى حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة.

ثم ذكر ثلاثة أمثلة على ذلك :

- عن قتيبة بن سعيد، قال : حدثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبى حبيب، عن أبى الطفيل، عن معاذ بن جبل، أن النبى صلى الله عليه وسلم كان فى غزوة تبوك، إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعًا، وإذا ارتحل بعد زيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعًا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليهما مع العشاء. وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاّها مع المغرب.

---

[1] سنن أبى داود، رقم الحديث: ٧٧٥ - ٧٧٦. سنن النسائى ٢ / ١٣٢. سنن ابن ماجة، رقم الحديث: ٨٠٦، وسنده ضعيف.

[2] مصنف عبد الرزاق وتعليقات الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى، ٢ / ٣٧٧، رقم الحديث: ٣٧٦٦.

ثم روى عن البخاري أنه قال . قلت لقتيبة بن سعيد : مع من كتبت عن الليث ابن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ؟ فقال : كتبته مع خالد المدائني. قال البخاري : وكان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ.

- عن محمد بن كثير العبدي، قال: حدثنا سفيان الثوري، قال: حدثني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الظهر يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع.

ثم قال : وليس عند الثوري عن أبي الزبير هذا الحديث، ولا ذكر أحد في حديث رفع اليدين أنه في صلاة الظهر أو غيرها.

- عن ثمامة، عن أنس، قال : كان قيس بن سعد من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير، يعني ينظر في أموره.

ثم قال : وهذا الحديث شاذ بمرة، فإن رواته ثقات وليس له أصل عن أنس، ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر[1].

والحديث الأول صريح في جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين في السفر، جمع تقديم وجمع تأخير، فأما جمع التأخير، فروايته ثابتة عن ابن عمر عند البخاري ومسلم، وعن أنس عند البخاري ومسلم كذلك، ونصها عن أنس: «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم يجمع بينهما، وإذا زاغت صلى الظهر ثم ركب»[2]. وأما جمع التقديم فالظاهر من رواية أنس أن النبي ما كان يفعله، لكن فيه رواية معاذ.

ورواية معاذ، رواها مسلم، عن زهير، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ، قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك، فكان يصلي الظهر

---

[1] الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص ١١٩ - ١٢٢. وهذا الحديث رواه البخاري والترمذي (انظر: صحيح البخاري ١٦ / ٢٥٤ وسنن الترمذي ١٣ / ٢٣٦) وقيس هذا هو ابن سعد بن عبادة، كما ذكره ابن حجر عن بعض طرق الحديث

[2] صحيح البخاري ٣ / ٢٣٣ ٢٣٧. صحيح مسلم ٥ / ٢١٢ - ٢١٥.

والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا»، فليس فيها التصريح بجمع التقديم، ورواها كذلك مسلم عن قرة بن خالد عن أبى الزبير به، ورواها كذلك أبو داود عن مالك عن أبى الزبير به مثله[1]. لذا كانت رواية قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن يزيد بن أبى حبيب، عن أبى الطفيل، عن معاذ، شاذة، ورواها أبو داود، وقال بعدها : «ولم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده»، إشارة لشذوذها، وقال الترمذى بعد روايته لهذا الحديث : «وحديث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحدًا رواه عن الليث غيره، وحديث الليث عن يزيد ابن أبى حبيب عن أبى الطفيل عن معاذ حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبى الزبير عن أبى الطفيل عن معاذ : إن النبى صلى الله عليه وسلم جمع فى غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، رواه قرة بن خالد، وسفيان الثورى، ومالك، وغير واحد، عن أبى الزبير المكى»[2]. وله طريق أخرى عند أبى داود، عن هشام بن سعد عن أبى الزبير عن أبى الطفيل، وسندها ضعيف[3].

وأما الحديث الثانى فهو ثابت من طريق سبعة عشر صحابيًا، منهم ابن عمر، ومالك الحويرث، فى صحيح البخارى[4]، والشاذ من هذا الحديث لفظة "فى صلاة الظهر"، وإنما هو فى سائر الصلوات، وليس مختصًا بصلاة الظهر.

وأما الحديث الثالث فقد رواه البخارى والترمذى، عن محمد بن عبد الله الأنصارى، حدثنى أبى، عن ثمامة، عن أنس، أن قيس بن سعد[5] كان يكون بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير. زاد الترمذى فى روايته : «قال الأنصارى: يعنى مما يلى من أموره»[6].

---

[1] صحيح مسلم ٥ / ٢١٦. سنن أبى داود، رقم الحديث: ١٢٠٦.

[2] سنن أبى داود، رقم الحديث : ١٢٢٠. سنن الترمذى، ٣ / ٢٦ - ٢٨.

[3] سنن ابى داود، رقم الحديث : ١٢٠٨.

[4] صحيح البخارى ٢ / ٣٦٠ - ٣٦٣.

[5] هو قيس بن سعد بن عبادة.

[6] صحيح البخارى ١٦ / ٢٥٣ - ٢٥٤. سنن الترمذى ١٣ / ٢٣٦.

ومن هذا يتبين أن الحديث الأول متنه شاذ لمخالفة ما هو أصح وأوثق، بينما الحديث الثانى ليس فيه شذوذ سوى فى لفظة واحدة، ومع ذلك فليس فيها مناقضة لروايات الثقات، بل هى مندرجة فيها، والحديث الثالث لست أدرى ما وجه الشذوذ فيه، وغاية الأمر أنه من الأفراد، والفرد ليس مردودًا، بل يبحث فى إسناده ومتنه، فإن صحا فهو صحيح، ككثير من الأفراد التى فى الصحيحين، ومنها حديث «إنما الأعمال بالنيات».

ولا يمكن أن يدخل فى باب نقد المتن سوى حديث الجمع بين الصلاتين، فإنه يمكن أن يحكم عليه بالشذوذ لعلة فى المتن، والله أعلم.

ومن خلال هذا العرض، تبيّن مدى اهتمام وتركيز الإمام الحاكم رحمه الله على النقد الإسنادى، حتى فى الأبواب التى كان يمكن التوسع فيها فى نقد المتون.

المسألة الثانية : فائدة التركيز على السند :

إذا كان علماء الحديث قد أشبعوا الكلام على السند، تقسيمًا وتبويبًا وبحثًا، ووجدنا أن كلامهم فى نقد المتن قليل نسبيًا، فهذا مهم ومفيد، وكم يودّ الباحث لو ظفر منهم بتفصيل وتمثيل مسهبين فى نقد المتون، ولكن هذا لا يقلل أبدًا من قيمة بحوثهم فى نقد الأسانيد وفائدتها، ولعل من أبرز جوانب فائدة التركيز على السند هو ما يلى :

- نقد الأسانيد يحتاج إلى تخصص دقيق، وصبر فذ، لا يتوفر إلا لجهابذة الحفاظ المتقنين، فمن المفيد جدًّا، أن يكونوا قد أسهبوا فى هذا النوع من النقد، ولو تركوه لمن بعدهم، لتقاعست عنه الهمم. ولهذا فإن إكثارهم من النقد الإسنادى وإقلالهم من نقد المتون ربما كان أفضل من عكسه والله أعلم.
- إذا سبق الإكثار من نقد المتون فقد يؤدى هذا إلى التهاون فى نقد الأسانيد بعد ذلك، إذ السند ليس إلا واسطة للوصول إلى المتن، وإذا حصلنا على درجة الحكم للمتن، فقد لا نجد بعده داعيًا لتمحيص الحكم على السند. أما إذا نقدت الأسانيد فإن الحاجة لنقد المتون تبقى قائمة لإعطاء حكم للمتن حسب نقد سنده ومتنه.
- إذا وقع التركيز على نقد المتن أكثر، فقد يؤدى هذا إلى قبول بعض الأحاديث الصحيحة المعنى دون تثبت فى النقل، إذ لا يكفى لصحة الحديث أن يصح متنه فقط، بل لابد

من صحة السند كذلك. بل صحة السند هي الأساس. ولذا كان لابدّ من التوسع فى نقد الأسانيد وموازينها، كى تعرض الأسانيد على موازين الاتصال، والعدالة، والضبط، وعدم شذوذ السند، أو اعتلاله أولاً، ثم ينظر بعد ذلك فى المتن، فإن صح حكمنا للحديث بالصحة والقبول، وإلا حكمنا عليه بالرد، والله أعلم.

المسألة الثالثة : شمول أبواب المصطلح للنقد فى السند والمتن :

إذا كان علماء المصطلح قد ركزوا على السند ونقده، أكثر من تركيزهم على نقد المتن، فليس معنى ذلك أن نقد المتن كان مفقودًا عندهم، وليس معنى ذلك أنهم لم يشيروا إلى قواعده.

بل أبواب المصطلح شاملة لقواعد النقد فى السند والمتن كليهما، وربما كان البحث فى نقد المتن عسيرًا، لكون مسائله مفرقة غير مبوبة.

وأبادر إلى القول هنا، فأقول إن الحاكم والخطيب البغدادى، رغم فضلهما الكبير فى علوم الحديث، فإنهما لم يوليا نقد المتن عنايتهما، ولهما العذر فى ذلك، حيث أن التصنيف فى علوم الحديث لم يكن قد بلغ طور النضج والاكتمال، كالذى وقع على يدى الإمام ابن الصلاح ومن اقتفى أثره.

وللدلالة على بعض الشذرات من نقد المتن فى طور نضج المصطلح واكتماله، أذكر هنا هذه الإشارات :

- فى بحث "الصحيح" اشترط علماء الحديث فيه عدة شروط، منها السلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة، وكلا الشذوذ والعلة قد يكونان فى السند، وقد يكونان فى المتن، فإذا كانا فى المتن فرد الحديث بهما نوع من النقد الداخلى، وكذلك تشترط السلامة منهما فى الحديث "الحسن".
- فى بحث "الحسن"، وبعد توضيح الفرق بين الصحيح والحسن، يتعرضون للفرق بين "حديث صحيح" وبين "حديث صحيح الإسناد"، وكذا بين "حسن" و"حسن الإسناد"، **وإن الإسناد قد يكون صحيحًا أو حسنًا، ولا يكون المتن كذلك**

- في بحث "الموقوف" يحكمون بأن قول الصحابي مما لا مجال فيه للرأي، أنه له حكم المرفوع، لكن يخصصونه بصحابي لم يأخذ عن أهل الكتاب.
- في بحث "الشاذ" و"المنكر" و"المعل" و"المضطرب" و"المدرج" و"المقلوب"، بينوا وقوع الشذوذ والنكارة والعلة والاضطراب والإدراج والقلب في السند وفي المتن، ومتى تكون هذه الصفات قادحة في صحة ثبوت الحديث، وموجبة لرده.
- وأخيرًا ففي بحث "الموضوع"، ذكر علماء الحديث علامات في المتن المروي تدل على كونه موضوعًا.

وهذا يدل على أن علوم الحديث قد شملت قواعد نقد المتن، وإذا كان علماء الحديث لم يركزوا بحوثهم النقدية على ذلك، فإنهم لم يغفلوا القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الموضوع.

أبواب المصطلح المشتملة على قواعد نقد المتن :

المسألة الأولى : الشاذ :

الحديث الشاذ هو الحديث الذي يرويه الثقة مخالفًا لرواية من هو أولى منه بالثقة، لكثرة عدد، أو زيادة حفظ. ويسمى مقابله "الحديث المحفوظ".

وبمجيء الحديث من طرق أخرى أصح، تبينًا أن الرواية الشاذة قد وهم فيها أحد الرواة، وهو وإن كان ثقة إلا أنه لا يستحيل عليه السهو والخطأ، بل لا يبعد أن يقع الوهم لثقات الرواة في بعض الأحيان. ومن المعروف أن عدم الشذوذ هو شرط من شروط صحة الحديث، وبهذا الشرط احترزوا من أوهام الرواة التي تعذر الكشف عنها.

ولاشك أن الحديث الشاذ هو من قبيل الحديث المردود، أي ما حكم بأنه غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن أمثلته

- روى الحاكم في "المستدرك" من طريق عبيد بن غنام النخعي، عن علي بن حكيم، عن شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس قال : «في كل أرض

نبى كنبيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى» وقال: صحيح الإسناد.

قال السيوطى: «و لم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقى، قال: إسناده صحيح ولكنه شاذ بمرة»[1].

وقال السخاوى ذاكرًا من خرجه : «البيهقى فى بدء الخلق من "الأسماء والصفات" له... وقال البيهقى عقبه: إسناد هذا صحيح عن ابن عباس، وهو شاذ بمرة، لا أعلم لأبى الضحى عليه متابعًا، وقال ابن كثير: فهو محمول إن صح نقله عنه، أى عن ابن عباس، على أنه أخذه عن الإسرائيليات، وذلك وأمثاله إذا لم يخبر به ويصح سنده إلى معصوم فهو مردود على قائله»[2].

- روى أبو داود والترمذى، من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، مرفوعًا : «إذا صلى أحدكم ركعتى الفجر فليضطجع عن يمينه» قال البيهقى : «خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبى صلى الله عليه وسلم، لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات الأعمش بهذا اللفظ»[3].

- أخرج الدارقطنى فى سننه، عن عائشة رضى الله عنها «إن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقصر فى السفر ويتم، ويفطر ويصوم» وقال: هذا إسناد صحيح.

فهذا حديث رجال إسناده ثقات، وقد صححه الدارقطنى، لكنه شاذ سندًا ومتنًا، أما السند فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة، أنه من فعلها غير مرفوع، وأما المتن فلأن الثابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصلاة فى السفر، لذلك قال الحافظ بن حجر فى بلوغ المرام : والمحفوظ من فعلها. أى رواية ذلك موقوفًا عليها، لا مرفوعًا[4].

---

[1] السيوطى، تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ١ / ٢٣٣.

[2] السخاوى، المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، رقم الحديث : ٩١.

[3] السيوطى، تدريب الراوى ١/ ٢٣٥.

[4] الدكتور نور الدين عتر، منهج النقد فى علوم الحديث، ص ٤٠٥.

المسألة الثانية : المنكر :

الحديث المنكر هو الحديث الذى يرويه غير الثقة لرواية الثقة. ويسمى مقابله "المعروف".

وإذا كانت رواية غير الثقة مردودة، وكانت رواية الثقة ترد لمخالفة الأوثق، فمن باب أولى وأحرى أن ترد رواية غير الثقة إذا خالفت رواية الثقة، لأنه توفر فيها سببان للرد.

مثاله ما رواه النسائى وابن ماجه، عن عائشة مرفوعًا : «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال : عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق». وقال القاضى زكرياء الأنصارى : «فهذا الحديث منكر، كما قاله النسائى وابن الصلاح وغيرهما، بأن راويه أبا زكير، وهو يحيى بن محمد بن قيس البصرى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها، تفرد، وأخرج له مسلم فى المتابعات، غير أنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده، ولأن معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة، لأن الشيطان لا يغضب من بجرد حياة ابن آدم، بل من حياته مسلمًا مطيعًا لله تعالى»[1]. فقد بين رحمه الله نكارة هذا الحديث، بتفرد أحد الضعفاء بروايته، ومخالفة هذه الرواية للمعروف من محاسن الشريعة، حسب روايات الثقات.

المسألة الثالثة : المعل :

الحديث المعل هو الحديث الذى يرويه الثقة فيطلع فيه أحد النقاد على علة، تقدح فى صحته، وإن كان ظاهره السلامة منها. أو هو حديث ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح.

والمعل كالشاذ فى أن كلاً منهما راوية ثقة، لكن تبينا فى الرواية المعالجة وجه الوهم، و لم نتبينه فى الرواية الشاذة.

ومن المعروف أن عدم الاعتلال هو شرط من شروط صحة الحديث، وبهذا الشرط احترزوا كذلك من أوهام الرواة، مثلما احترزوا فى اشتراط عدم الشذوذ.

---

[1] القاضى زكريا الأنصارى، فتح الباقى على ألفية العراقى ١ / ١٩٨.

قال الخطيب البغدادى : «السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن تجمع بين طرقه. وتنظر فى اختلاف رواته، وتعتبر لمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم فى الإتقان والضبط». وقال على بن المدينى : «الباب، إذا لم تجمع طرقه، لم تتبين خطأه».

مثاله ما تفرد به مسلم فى صحيحه، من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعى، عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: «صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم، وأبى بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها».

فقد روى الشافعى عن سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس قال : «كان النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين».

قال الدارقطنى : «يعنى يبدءون بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعنى هذا أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الشافعى : «وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس».

قال البيهقى : «وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه، كأيوب وشعبة والدستوائى، وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبى عروبة وأبى عوانة وغيرهم».

وقال ابن عبد البر : «فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة، ليس فى روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب».

فرواية الأوزاعى عن قتادة لهذا الحديث أعلها العلماء، ومما يؤكد هذا أن رواية الأكثرين عن قتادة هى رواية سماع، بينما رواية الأوزاعى عنه هى مكاتبة، فإذا علمنا أن قتادة ولد أكمه، فلابد أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعى، ولم يسم هذا الكاتب، فيحتمل أن يكون مجروحًا، أو غير ضابط، فلا تقوم به الحجة، فلم يبق أمامنا إلا تصحيح رواية حفاظ قتادة، وإعلال رواية الأوزاعى، هذا وقد ذكر السيوطى لها تسع علل: المخالفة من الحفاظ والأكثرين، والانقطاع، وتدليس التسوية من الوليد، والكتابة، وجهالة الكاتب،

والاضطراب في لفظه، والإدراج، وثبوت ما يخالفه عن صحابيه، ومخالفته لما رواه عدد التواتر[1]

ويحتمل أن قتادة أملى على الكاتب «فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين» وأنه قال اجتهادًا من عنده «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»، وإن الكاتب ظنها من تتمة الرواية فأدرجها معها.

المسألة الرابعة : المضطرب :

الحديث المضطرب هو الحديث الذى اختلف فى روايته على وجوه متعارضة، بحيث لا يمكن الجمع ولا الترجيح.

ولاشك أنه إذا وقع الاختلاف فى الرواية إلى هذا الحد، فلابدّ من الحكم عليها بالضعف والرد، إذ الاضطراب دليل عدم الضبط.

ومن أمثلته:

- ما رواه الترمذى، من حديث فاطمة بنت قيس، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إن فى المال حقًا سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجه بلفظ: «ليس فى المال حق سوى الزكاة»، وكلاهما من طريق شريك، عن أبى حمزة، عن الشعبى، عن فاطمة بنت قيس، إلا أن رواية الترمذى هى عن الأسود بن عامر عن شريك، ومن طريق أخرى عن محمد ابن الطفيل عنه، أما رواية ابن ماجه فهى من طريق يحيى ابن آدم عنه.

فهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لإحدى الروايتين.

وفضلاً عن اضطراب هذا الحديث، فهو مضعف من وجه آخر، هو ضعف أحد رواته، ورفعه غير صحيح، بل هو "مقطوع"، أى من قول الشعبى: قال الترمذى عقب روايته لهذا الحديث: «هذا حديث إسناده ليس بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف، وروى بيان وإسماعيل بن سالم الشعبى هذا الحديث قوله، وهو أصح»[2] .

---

[1] التبصرة والتذكرة للعراقى ١ / ٢٣١ - ٢٣٢ وتدريب الرواى للسيوطى ١ / ٢٥٤ - ٢٥٧.

[2] سنن الترمذى ٣/ ٦٢ - ٦٣ وسنن ابن ماجه رقم الحديث. ١٧٨٩

- ومن ذلك حديث الواهبة نفسها، فإن مداره على أبى حازم عن سهل بن سعد، واختلف الرواة على أبى حازم، فقال مالك وجماعة معه "فقد زوجتكها"، وقال ابن عيينة "أنكحتكها"، وقال ابن أبى حازم ويعقوب بن عبد الرحمن "ملكتكها"، وقال الثورى "أملكتكها"، وقال أبو غسان "أمكناكها"، وأكثر هذه الروايات فى الصحيحين، فمن البعيد جدًا أن يكون سهل بن سعد شهد هذه القصة من أولها إلى آخرها مرارًا عديدة فى كل مرة لفظ غير الذى سمعه فى الأخرى بل ربما يعلم ذلك بطريق القطع، وأيضًا فالمقطوع به أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الألفاظ كلها فى مرة واحدة تلك الساعة، فلم يبق إلا أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لفظًا منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى، والله أعلم[1]. فهذه ألفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحد منها، حتى لو احتج حنفى مثلاً، بهذا الحديث، على أن التمليك من ألفاظ النكاح لم يسغ له ذلك[2]، لاضطراب الرواة فى هذه اللفظة على الأوجه المتقدمة، فسقط الاحتجاج بجميعها.

المسألة الخامسة: المدرج

المدرج هو ما ذكر فى ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه.

قال ابن الصلاح: «وهو أقسام، منها ما أدرج فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابى أو من بعده، عقيب ما يرويه من الحديث، كلامًا من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث، غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[3] .

ومثال الإدراج فى أول الحديث، ما رواه الخطيب، من طريق أبى قطن عمرو ابن الهيثم وشبابة بن سوار، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله

---

[1] توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعانى ٢/ ٤٦- ٤٧.

[2] تدريب الراوى للسيوطى ١/ ٢٦٧.

[3] مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص١٢٧.

صلى الله عليه وسلم: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار». ورواه أبو داود الطيالسي ووهب بن جرير وآدم بن أبي إياس ووكيع، وثمانية آخرون، كلهم عن شعبة، وجعلوا الشطر الأول من كلام أبي هريرة، والشطر الثاني من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وهكذا رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن محمد ابن زياد، عن أبي هريرة قال: «أسبغوا الوضوء» فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال: «ويل للأعقاب من النار»[1]. فتبين أن قوله «أسبغوا الوضوء» موقوف على أبي هريرة، وليس بمرفوع وإن أدرج فيه[2].

ومثال الإدراج في وسط الحديث، ما رواه الدارقطني في سننه، من رواية عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من مس ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ». ورواه أيوب السختياني وحماد بن زيد وغيرهما من الثقات عن هشام، وبينوا أن ذكر الأنثيين والرفغ مدرج، وأنه من قول عروة غير مرفوع»[3].

ومن أمثلة ما أدرج في آخر الحديث:

- روى أبو داود عن عبد الله بن محمد النفيلي، والحاكم في معرفة علوم الحديث من طرق عاصم بن علي، كلاهما عن زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم ابن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي وحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله، فعلمه التشهد في الصلاة، وقال: «قل التحيات لله والصلوات.....»، فذكر التشهد، قال: «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد». وروى الدارقطني عن

---

[1] التقييد والإيضاح للعراقي، ص١٢٨- ١٣٠.

[2] روى عن عائشة مثل الرواية المفصلة عن أبي هريرة، وهو ما رواه الإمام مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة، يوم مات سعد بن أبي وقاص، فدعا بوضوء، فقال له عائشة: يا عبد الرحمن، أسبغ الوضوء، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ويل للأعقاب من النار» (الموطأ ١/ ٤٧- ٤٨).

[3] التقييد والإيضاح، ص١٣٠.

شبابة بن سوار، عن زهير بن معاوية، هذا الحديث، ففصل، وجعل قوله «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك...» من قول ابن مسعود، وكذا رواه الحاكم عن عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان، عن الحسن بن الحر، فجعل هذا القول من كلام ابن مسعود وليس بمرفوع.

قال الحاكم: «فقد ظهر لمن رزق الفهم، أن الذى ميز كلام عبد الله بن مسعود من كلام النبى صلى الله عليه وسلم، فقد أتى بالزيادة الظاهرة، والزيادة من الثقة مقبولة»[1]. مع أنه لو صح وصله لكان معارضًا لخبر "تحليلها التسليم"[2]، وهذه الرواية المدرجة هى من جملة أدلة الحنفية على أن السلام فى آخر الصلاة غير واجب.

- روى البخارى ومسلم، من طريق جرير بن أبى حازم، ورويا والترمذى، والحاكم، من طريق سعيد بى أبى عروبة، كلاهما عن قتادة، عن النضر بن أنس بن مالك، عن بشير ابن نهيك، عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «من أعتق نصيبًا أو شقيًا فى مملوك، فخلاصه عليه فى ماله إن كان له مال، وإلا قوم عليه فاستسعى به غير مشقوق عليه»، وتابع جريرًا وسعيدًا حجاج بن حجاج، وأبان بن يزيد، وموسى ابن خلف، عن قتادة.

لكن اختصره شعبة وهشام الدستوائى عن قتادة، أى روياه بدون ذكر الاستسعاء، وهما أثبت الناس فى قتادة، كما قال الدارقطنى.

وروى الحاكم من طريق همام عن قتادة هذا الحديث، أن رجلاً أعتق شقصًا له فى مملوك، فغرمه النبى صلى الله عليه وسلم، قال همام: وكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد[3].

---

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم، ص٣٩ - ٤٠. والتبصرة والتذكرة للعراقى ١/ ٢٤٦- ٢٤٩.

[2] فتح الباقى للقاضى زكريا الأنصارى ١/ ٢٤٩.

[3] معرفة علوم الحديث للحاكم، ص٤٠ - ٤١. وتدريب الراوى للسيوطى ١/ ٢٦٩. وصحيح البخارى وفتح البارى لابن حجر ٦/ ٨٢- ٨٤. وسنن الترمذى ٦/ ٩٣.

نقد المتن



كثر اهتمام علماء الحديث بالراوى، ونقده، ومدى أمانته وصدقه، وشدة حفظه، ورعايته للحديث (المتن) فى تلقيه وروايته، وربما يكون مبعث هذا أن الحديث من العلوم النقلية، التى تلقاها الرواه من الصحابة ومَنْ بعدهم عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فكانت العناية بدراسة الراوى، أكثر من دراسة المتن ونقده.

وكما رأينا أن العلماء وضعوا شروطًا لعدالة الراوى ومدى ضبطه، واتصال السند، وما إلى ذلك، ومن هنا يمكن الحكم على الحديث بالقبول إذا استجمع كل شروط الصحة فى السند، وإن فقد منها شيئًا فهو مردود.

ويشير بعض العلماء إلى أنه «فى مقابل النقد الإسنادى لابد من النظر إلى المرويات (المتون أو نصوص الحديث) بعين بصيرة، ونظر ثاقب»[1].

ونقد المتن لم ينل العناية الكافية من العلماء فى نقده، والنظر إليه كما حدث فى النقد الإسنادى، بل وكانت العناية به على قلة وندرة.

وكما يقول الأستاذ أحمد أمين فى كتابه فجر الإسلام «عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن»[2].

ومن هنا يتضح أن المتن قد يأتى غير متوافق مع الظروف التى قيل فيها، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفى يخالف المألوف فى تعبير النبى -صلى الله عليه وسلم- حتى قيل «إن البخارى نفسه على جليل قدره، ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال (و لم يتعرض لنقد المتن) وذلك كحديث **«من اصطبح كل يوم سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل»**.

---

[1] د. صلاح الدين بن أحمد الأدلبى : منهج نقد المتن، ص ١٠.

[2] أحمد أمين : فجر الإسلام، ص ٢٤٥.

و لم يكن هناك اهتمام بالنقد الداخلى (وهو المتن) ولكن كان جل الاهتمام بالنقد الخارجى (وهو السند).

ولابد أن يكون هناك نظر إلى المتن، هل ينطبق على الواقع أم لا ...؟

كذلك النظر والبحث فى الأسباب السياسية التى تحمل -فى كثير من الأحيان- إلى وضع الأحاديث للترويج لمذهب معين أو اتجاه معين أو مناصرة سياسة بعينها.

وتظهر أهمية نقد متن الحديث حينما يواجه الطاعنين فى الإسلام والمشككين فى سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عندما يتخذون من سلامة السند ذريعة فى صحة المتن، وإن كان المتن لا يتناسب مع أصول الإسلام وأهدافه؛ فقد تتخذ مطعنًا من الطعون التى توجّه من قِبَل الأعداء والحاقدين؛ ويتخذون من ذلك هدفًا لأبحاثهم وتحقيقًا لأغراضهم.

ويقول صاحب "منهج نقد المتن" ... إما أن يكون الرواة ضابطين يقظين، وهنا سنجد أنفسنا مضطرين الرواية وقبولها والدخول فى مناقشات لفظية، وتأويلات بعيدة تنسجم مع أصول الإسلام الثابتة، وما علم من الدين بالضرورة والقطع، وإما أن يكون الراوى قد طرأ عليه وهم أو ذهول فى الرواية، وهنا سنجد أنفسنا مضطرين إلى نسبة بعض الرواة للوهم والغلط، ولا شك أن هذا موجود وواقع عند الرواة، ومنسجم مع الطبائع البشرية، كما أن العقل الواعى الذى ينظر إلى المعارف نظرة شمولية تحليلية، يستبعد نسبة أمر إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا ينسجم مع بقية كلامه وأحواله الشريفة إلا بتكلف زائد، ولا يستبعد نسبة الوهم والغلط إلى الراوى الثقة غير المعصوم فى بعض الأحيان»[1].

---

[1] د. صلاح الدين بن أحمد الأدلبى : منهج نقد المتن، ص ١٨.

وهنا نلحظ في المؤلف الرائد في هذا المجال وهو كتاب "منهج نقد المتن" أنه يطلق على نقد لمتن ... النقد الداخلي وأن المحدثين إذا قالوا عن حديث إنه صحيح الإسناد؛ فهو دون قولهم "صحيح" لأنه قد يصح السند ولا يصح المتن، ولكي يحكم المحدثون لحديث بأنه صحيح فلابد بعد نقد سنده من نقد متنه، واشترطوا لصحة المتن شطرين :

١-أن لا يكون الحديث شاذًا أى قد يصح الإسناد حسب الشروط (المعروفة)، ويكون إسنادًا صحيحًا، ولكن روى حديث آخر، أصح وأثبت وأوثق إسنادًا من الحديث الأول، وهو مخالف له، بحيث لا يمكن صدور الحديثين كليهما عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيكون الأول (إسناده صحيح ومتنه شاذ)، فهو ضعيف رغم صحة سنده، ويكون الحديث الثانى (إسناده صحيح ومتنه محفوظ) فهو صحيح.

٢-أن لا يكون الحديث معلاً، أى قد يكون الحديث صحيح الإسناد غير شاذ، ولكن اطلع أحد جهابذة النقاد على أن فيه علة قادحة، كأن يكون أحد الرواة وَهِمَ فيه؛ فأدخل فى كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما ليس منه، وهو لا يدرى، وذلك كالذى وقع لثابت بن موسى الزاهد، حينما دخل على شريك بن عبد الله القاضى، والمستملى بين يديه وشريك يقول : حدثنا الأعمش عن أبى سفيان عن جابر قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ولم يذكر المتن؛ فلما نظر شريك إلى ثابت قال : من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.

وإنما أراد ثابتًا لزهده وورعه، فظن ثابت أنه روى هذا الحديث مرفوعًا بالإسناد الذى ذكره؛ فكان ثابت يحدث به عن شريك [من كتاب التبصرة والتذكرة للعراقى ١ / ٢٧٦][1].

---

[1] بتصرف واختصار من "منهج نقد المتن" للأدلبى، ص ٣١.

والحديث حينما يكون صحيحًا في إسناده، وكان المتن سليمًا ليس فيه شذود أو عله؛ فهو صحيح الإسناد صحيح المتن.

وقد يدخل ضمن هذا الموضوع ما يروى من الأحاديث بالمعنى وهو أمر هام في رواية الحديث (المتن)، وقد ثار جدل حول هذا الموضوع، ووقع كثير من الخلاف.

ولكن لا خلاف بين العلماء في أن من يجهل هذا الموضوع أو كان مبتدئًا فيه، ولم يكن ماهرًا في العلم، ولا عارفًا بالألفاظ والجمل، وفهم المعاني، يجب عليه ألا يروى ولا يحكى حديثًا إلا على اللفظ الذى سمعه، ويحرم عليه أن يروى الحديث بغير لفظه المسموع، وإلا كان تصرفًا على غير حقيقة وعلم بأصول الشريعة، وتقوّل على الله ورسوله.

وقد اختلفت علماء الحديث والفقه والأصول حول رواية الحديث بالمعنى..

منهم من رفض الرواية بالمعنى رفضًا تامًا، ولم يجيزوا لأحد الإتيان بالحديث إلا على لفظه الذى جاء به.

وذهب جمهور العلماء إلى جواز الرواية بالمعنى بشرط أن يتناول ذلك من له اشتغال بالعلم، ومعرفة بالألفاظ ودراية بالمعنى، وألا يكون الحديث من جوامع الكلم لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

ومن هنا يصبح الأداء بالمعنى سليمًا، يحمل المعانى المقصودة فى الحديث الروى.

وقد باشر الصحابة رضوان الله عليهم هذا العمل؛ فكثيرًا ما كانوا ينقلون معنى واحدًا فى أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن معولهم كان على المعنى دون اللفظ.

ولا شك أن موضوع الرواية بالمعنى كان فى فترة الرواية قبل عصر التدوين، أما بعد تدوين المصنفات وغيرها فى الحديث فقد زال الخلاف ووجب اتباع اللفظ، لزوال الحاجة إلى قبول الرواية على المعنى.

ويشير العلماء إلى أن القول قد استقر فى العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملاً وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظرًا ..

والآن لا يسوغ لأحد أن يروى الحديث بالمعنى إلا على سبيل التذكير بمعانيه فى المجالس للوعظ وغيره، أما إيراده على سبيل الاحتجاج أو الرواية فى المؤلفات فلا يجوز إلا باللفظ، وعلى المتصدى لرواية الحديث بالمعنى أن يراعى جانب الاحتياط، وذلك بأن يتبعه بعبارة "أو كما قال" أو "نحو هذا"، وما أشبه ذلك من الألفاظ..

ومن هنا يتضح أن الرواية بالمعنى لم تكن إلا لعالم باللغة لأنه لا يُخْرِج المعانى عن وجهها المقصود، وقد كان هذا متوفرًا لدى الصحابة؛ فهم أرباب الفصاحة وأبناء اللغة، ويتمتعون بقوة الحفظ وشدة الإتقان.

ونقد المتن لمعرفة صحته من عدمها يرتبط أيضًا ارتباطًا وثيقًا بمدى عدالة الراوى، وقد اشترطوا فى الراوى شروطًا حتى تقبل روايته؛ فقد اشترطوا فيه العقل والضبط والعدالة والإسلام، وهى أمور تصل بالراوى إلى حالة الإتقان والأمانة فى نقل الخبر وتمييزه ومعرفته صحته من سقمه، وفصّلوا فى هذه الشروط القول تفصيلاً، حتى أصبح الراوى الذى تقبل روايته لابد أن يكون سالمًا تمامًا من أسباب الفسق، ومن ارتكاب الكبائر، والإصرار على الصغائر؛ فلا تقبل رواية فاسق، وقد أشاروا إلى أن الراوى الفاسق إذا تاب من فسقه تقبل روايته لزوال علّة رد الرواية.

«ومن المحدثين كأحمد وغيره من أنكر قبول رواية من عُلِمَ كذبه على النبى -صلى الله عليه وسلم- وإن تاب عنه زجرًا وتهديدًا، والمختار هو القبول لصحة توبته»[1].

وهكذا كثرت العناية بسبر الروايات وتتبعها لكشف علل الحديث، وأصبحت الرحلة فى طلب الحديث من ضرورات الحصول على أحاديث من أفواه الرواة الأوائل

---

[1] د. تقى الدين الندوى : ظفر الأمانى فى مختصر الجرجانى، ص ٤٦٠.

ممن لهم شأن فى الرواية وفى الاحتفاظ بالأحاديث، وقد استفاد العلماء كثيرًا من هذه الرحلات حيث اطلعوا على ما نشره الصحابة فى شتى الآفاق، ووازنوا بين الأسانيد والمتون، واحتل أصحاب الرحلات مكانًا مرموقًا فى المجتمع العلمى حتى أصبح لقب "الرحّال" شعارًا على كبار المحدثين.

وكان العلماء يتحرّون عن صدق الخبر والاستيثاق منه بعد أن يتم توثيق حال ناقله.

وكان نقد السنة على خطوتين :

الأولى ... نقد السند، والثانية ... نقد المتن

وقد أشاروا إلى ما يجب أن يتوفر فى المتن :

أ- أن لا يكون المتن ركيك الألفاظ، لا يقوله فصيح أو بليغ.

ب- أن لا يكون مخالفًا لبديهيات العقول.

جـ- أن لا يخالف القواعد العامة فى الحكم والأخلاق.

د- أن لا يكون مخالفًا للحس والمشاهدة.

هـ- أن لا يكون داعيًا إلى رذيلة تتبرأ منها الشرائع.

و- أن لا يخالف القرآن أو محكم السنة أو المجمع عليه أو المعلوم من الدين بالضرورة بحيث لا يحتمل التأويل.

ولم يتوقف العلماء عند هذا الحد، بل قاموا بنقد المتن بعد سلامته من كل العلل والشذوذ؛ فنقدوه من ناحية الاضطراب والشذوذ.

والمضطرب هو ما اختلف فيه المتون، مع عدم إمكان ترجيح إحداها على الباقى، والشاذ هو المتن المنفرد المخالف لغيره من المتون الصحيحة، فكانت صيانة الحديث مهمة أخذها علماء الحديث على عاتقهم، وهيأ الله لهم سبل الحفظ والصيانة والرعاية؛ فابتكر العلماء لحفظ الحديث قواعد على أدق منهج علمى يمكن أن يستخدم للاستثبات من النصوص المروية، وتمحيصها منذ أول عهدها بالحياة، ومجابهتها لمشاكلها.

ومن المراجع التى اهتمت بنقد المتن كتاب "منهج نقد المتن عند علماء الحديث" للدكتور صلاح الدين الأدلبى، وهو كتاب فرد فى مجاله لاهتمامه الواسع بنقد المتن.

وكما قلنا- إن اهتمام علماء الحديث بنقد المتن قديمًا وحديثًا كانت اهتماماته محدودة، فقد كانت العناية كلها لنقد السند ورجاله، وكان الحكم بتعديل الراوى أو تجريحه من خلال مروياته، وتداخل نقد السند مع نقد المتن، وإذا صحّ السند كان المتن -فى الأغلب الأعم- صحيحًا، ما لم يكن شاذًا أو معلاً.

وقد أفرد المرجع المذكور(*) مبحثًا يتناول فيه قواعد المصطلح بين السند والمتن.

ويتكلم عن معظم أبواب المصطلح على السند، ثم أنواع الحديث المتينة، مستعرضًا ما جاء به كتاب "معرفة علوم الحديث" للحاكم :

- معرفة عالى الإسناد.
- معرفة العلم بالنازل.
- معرفة صدق المحدث.
- معرفة المسانيد من الأحاديث.
- معرفة الأسانيد التى لا يذكر سندها من رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- معرفة الصحابة على مراتبهم.
- معرفة المراسيل المختلفة فى الاحتجاج بها.
- معرفة المنقطع من الحديث.
- معرفة المسلسل من الأسانيد.
- معرفة الأحاديث المعنعنة.
- معرفة المعضل من الروايات.
- معرفة التابعين.
- معرفة أتباع التابعين.

(*) د. صلاح الدين الأدلبى، منهج نقد المتن، من ص ١٧٤ - ٢٠٤.

– معرفة الأكابر.
– معرفة أولاد الصحابة.
– معرفة الجرح والتعديل.
– معرفة المدلسين.
– مذاهب المحدثين.
– معرفة تصحيفات المحدثين فى الأسانيد.
– معرفة الاخوة والأخوات من الصحابة والتابعين وأتباعهم.
– معرفة جماعة من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ليس لكل منهم إلا راوٍ واحد.
– معرفة قبائل الرواة من الصحابة والتابعين وأتباعهم.
– معرفة أنساب المحدثين من الصحابة وغيرهم.
– معرفة أسامى المحدثين.
– معرفة الكنى للصحابة والتابعين وأتباعهم.
– معرفة بلدان رواة الحديث وأوطانهم.
– معرفة الموالى وأولاد الموالى من رواة الحديث، فى الصحابة والتابعين وأتباعهم.
– معرفة أعمار المحدثين من ولادتهم إلى وقت وفاتهم.
– معرفة ألقاب المحدثين.
– معرفة رواية الأقران من التابعين وأتباعهم.
– معرفة المتشابه فى قبائل الرواة، وبلدانهم وأساميهم وكناهم وصنائعهم.
– معرفة الأئمة الثقات المشهورين، من التابعين وأتباعهم.
– معرفة جماعة من الرواة، لم يحتج بحديثهم فى الصحيح، و لم يسقطوا.
– معرفة من رخص فى العرض على العالم ورآه سماعًا، ومن رأى الكتابة بالإجازة من بلد إلى بلد إخبارًا، ومن أنكر ذلك.

أما أنواع علوم الحديث المتينة فهى كما يلى :

- معرفة الموقوفات من الروايات.
- معرفة المدرج فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام الصحابة.
- معرفة الصحيح والسقيم.
- معرفة فقه الحديث.
- معرفة ناسخ الحديث من منسوخه.
- معرفة الألفاظ الغريبة فى المتون.
- معرفة المشهور من الحديث.
- معرفة الغريب من الحديث.
- معرفة الأفراد من الأحاديث.
- معرفة علل الحديث.
- معرفة الشاذ من الروايات.
- معرفة سنن الرسول صلى الله عليه وسلم يعارضها مثلها، فيحتج أصحاب المذاهب بأحدها.
- معرفة الأخبار التى لا معارض لها بوجه من الوجوه.
- معرفة زيادة ألفاظ فقهية فى أحاديث، يتفرد فيها بالزيادة راوٍ واحد.
- معرفة التصحيفات فى المتون.

وإذا كانت هذه الأبواب هى التى يندرج تحتها كل من علوم السند وعلوم المتن، فإن ما يتعلق منها بالنقد ليس إلا أقلها، فأما ما يتعلق بالنقد الإسنادى فيمكن أن تندرج تحته الأبواب التالية وإن كانت سائر الأبواب يمكن أن تسهم فيه بنصيب :

- معرفة صدق المحدث.
- معرفة المراسيل.
- معرفة المنقطع.
- معرفة الأحاديث المعنعنة.

- معرفة المعضل.
- معرفة الجرح والتعديل.
- معرفة المدلسين.

أما بالنسبة لعلوم المتن فإن ما يتعلق منها بنقد المتن هو ما يلى :

- معرفة الصحيح والسقيم.
- معرفة علل الحديث.
- معرفة الشاذ من الروايات.

ولنتبين مدى تركيز الحاكم على السند أو المتن فى هذه الأنواع الثلاثة التى يمكن إدراجها فى نقد المتن، لابد من الكلام على كل نوع منها بكلمة، على قدر ما يحتاجه البيان:

أ - معرفة الصحيح والسقيم :

ذكر الحاكم نوعًا من علوم الحديث، وهو معرفة الصحيح والسقيم، وقال إن هذا النوع من هذه العلوم غير الجرح والتعديل، فرب إسناد يسلم من المجروحين غير مخرج فى الصحيح.

ثم ساق الحاكم رحمه الله ثلاثة أمثلة على هذا لتكون أساسًا فى معرفة هذا النوع، هى :

- قال : «فمن ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان، قال: حدثنا أبو حاتم الرازى، قال: حدثنا نصر بن على، قال: حدثنا أبى، عن ابن عون، عن محمد ابن سيرين، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، والوتر ركعة من آخر الليل. قال الحاكم: هذا حديث ليس فى إسناده إلا ثقة ثبت، وذكر "النهار" فيه وهم، والكلام عليه يطول».
- «ومنه ما حدثنا الإمام أبو بكر بن إسحاق، قال: أخبرنا محمد بن محمد بن حيان التمار، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسى، قال: حدثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عروة،

عن عائشة، قالت: ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعامًا قط، إن اشتهاه أكله وإلا تركه. قال الحاكم: هذا إسناد تداوله الأئمة والثقات، وهو باطل من حديث مالك، وإنما أريد بهذا الإسناد: «ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده امرأة قط، وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه، إلا أن تنتهك محارم الله، فينتقم لله بها»، ولقد جهدت جهدى أن أقف على الواهم فيه من هو؟ فلم أقف عليه، اللهم إلا أن أكبر الظن على ابن حيان البصرى، على أنه صدوق مقبول».

- «ومنه ما حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، قال: حدثنا إبراهيم بن أبى طالب، قال: حدثنا الحسن بن عيسى، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى المطر قال: «اللهم صيبًا هنيئًا». قال الحاكم: وهذا حديث تداوله الثقات هكذا، وهو فى الأصل معلول واهٍ. ففى هذه الأحاديث الثلاثة قياس على ثلاثمائة أو ثلاثة آلاف أو أكثر من ذلك».

ثم قال: «إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط، وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة، ليظهر ما خفى من علة الحديث»[1].

أما الحديث الأول، فإن قوله صلى الله عليه وسلم: «صلاة الليل مثنى مثنى» صحيح ثابت، رواه البخارى ومسلم[2]. وأما قوله «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى» فهو وهم من أحد الرواة، وقد رواه عن أبو داود والترمذى وابن ماجه، وقال الترمذى عقبه: والصحيح ما روى عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة الليل مثنى مثنى»، ورواه الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم، ولم يذكروا فيه صلاة النهار[3].

---

[1] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ٥٨ - ٦٠.

[2] صحيح البخارى ٣ / ١٣٠ - ١٣١. صحيح مسلم ٦ / ٣٠ - ٣١.

[3] سنن أبى داود، رقم الحديث ١٢٩٥. سنن الترمذى ٣ / ٧٨، سنن ابن ماجه، رقم الحديث ١٣٢٢.

وأما الحديث الثانى فصحيح كذلك، رواه البخارى وأبو داود والترمذى وابن ماجه[1]، عن الأعمش، عن أبى حازم، عن أبى هريرة وليس عن مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، فقد وقع الوهم فى إسناده.

وأما الحديث الثالث فهو صحيح كذلك، فقد روى البخارى عن نافع، عن القاسم بن محمد، عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رأى المطر قال: «اللهم صيبًا نافعًا»، وروى أبو داود من وجه آخر عن عائشة «اللهم صيبًا هنيئًا»[2].

فالأمثلة الثلاثة التى ذكرها الحاكم فى "معرفة الصحيح والسقيم" هى من باب وقوع الوهم فى السند وليس فى المتن.

ب- معرفة علل الحديث :

ذكر الحاكم نوعًا من علوم الحديث، هو معرفة علل الحديث، وقال إنه علم برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل.

قال أبو عبد الله الحاكم : «وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر فى أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير».

ثم ذكر عشرة أحاديث وأعلها وجعلها مثالاً لأجناس العلل، وهى هذه :

- عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «من جلس مجلسًا كثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم "سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك" إلا غفر له ما كان فى مجلسه ذلك» ثم روى عن البخارى أنه لا يذكر لموسى بن عقبة سماع من سهيل[3].

---

[1] صحيح البخارى ٧ / ٣٨٨. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ٣٢٥٩.

[2] صحيح البخارى ٣ / ١٧٣. سنن أبى داود، رقم الحديث: ٥٠٩٩.

[3] روى الحاكم فى بيان علة هذا الحديث قصة اشتهرت بعد ذلك، ونقلها عنه المصنفون فى علوم الحديث، وأنا أنقلها هنا وأنقل ما قيل فيها :-

- عن سفيان، عن خالد الحذاء وعاصم، عن أبي قلابة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأقرؤهم أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل، وإن لكل أمة أمينًا، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة». ثم قال الحاكم: إنما روى خالد الحذاء عن أبي قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أرحم أمتي....» مرسلاً، وأسند ووصل «إن لكل أمة أمينًا، وأبو عبيدة أمين هذه الأمة».

- عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة».

وعن ثابت البناني قال: سمعت أبا بردة يحدث عن الأغر المزني، وكانت له صحبة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه ليغان على قلبي فأستغفر الله في اليوم مائة مرة».

- عن عثمان بن سليمان، عن أبيه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور، ثم أعله من ثلاثة أوجه : أحدها أن عثمان هو ابن أبي سليمان، والآخر أن عثمان إنما رواه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، والثالث قوله «سمع النبي صلى الله عليه وسلم» وأبو سليمان لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم و لم يره.

- قال الحاكم : «حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق، قال: سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار، يقول : سمعت مسلم بن الحجاج، وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه، وقال: دعني حتى أقبل رجليك، يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله،، حدثك محمد بن سلام، قال حدثنا مخلد بن يزيد الحراني، قال أخبرنا ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، في كفارة المجلس، فما علته ؟ قال محمد بن إسماعيل: هذا حديث مليح، ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث، إلا أنه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل، قال حدثنا وهيب، قال حدثنا سهيل، عن عون ابن عبد الله، قوله، قال محمد بن إسماعيل: هذا أولى فإنه لا نذكر لموسى بن عقبة سماعًا من سهيل».

قال الحافظ العراقي في "التبصرة والتذكرة" ١ / ٢٢٩ بعد ذكر هذه القصة : «وغالب ظني أن هذه الحكاية ليست بصحيحة، وأنا أتهم بها أحمد بن حمدون القصار راويها عن مسلم، وقد بينت ذلك في النكت على كتاب ابن الصلاح»

- عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن رجال من الأنصار أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة، فرمى بنجم فاستنار...، فذكر الحديث بطوله.

قال الحاكم : علة هذا الحديث أن يونس على حفظه وجلالة محله، قصر به، وإنما هو عن ابن عباس قال: حدثني رجال من الأنصار.

- عن علي بن الحسين بن واقد، قال : حدثني أبي، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، قال: قلت يا رسول الله مالك أفصحنا و لم تخرج من بين أظهرنا؟ قال: «كانت لغة إسماعيل قد درست، فجاء بها جبرائيل عليه السلام إليّ، فحفظنيها».

ثم رواه من وجه آخر عن علي بن الحسين بن واقد قال : بلغني أن عمر ابن الخطاب قال : يا رسول الله إنك أفصحنا....، الحديث.

- عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن فرافصة، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم : «المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم».

ثم رواه من وجه آخر عن سفيان الثوري، عن الحجاج بن الفرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، قال سفيان : أراه ذكر أبا هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن غر كريم، والفاجر خب لئيم».

- عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، ونزلت عليكم السكينة».

قال أبو عبد الله الحاكم: قد ثبت عندنا من غير وجه، رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس بن مالك، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث، وله علة.

ثم روى من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أفطر عند أهل بيت..

- عن عمر بن عبد العزيز بن أبى سلمة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم، تبارك اسمك، وتعالى جدك». وذكر الحديث بطوله.

ثم رواه من وجه آخر عن عبد العزيز بن أبى سلمة، قال: حدثنا عبد الله ابن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبى رافع، عن على بن أبى طالب، عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة، فذكر الحديث بغير هذا اللفظ، وهذا مخرج فى صحيح مسلم.

- عن يزيد بن سنان، عن الأعمش، عن أبى سفيان، عن جابر، عن النبى صلى الله عليه وسلم، قال: «من ضحك فى صلاته يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء».

ثم روى عن وكيع، عن الأعمش، عن أبى سفيان، قال: سئل جابر عن الرجل يضحك فى الصلاة، قال: يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء.

قال أبو عبد الله الحاكم: «فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة، ليهتدى إليها المتبحر فى هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم»[1].

أما الحديث الأول فقد رواه الترمذى عن موسى بن عقبة، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة مرفوعًا، وقال : «هذا حديث حسن غريب صحيح، من هذا الوجه، لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه». ورواه أبو داود عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة مرفوعًا، ومن وجه آخر عن المقبرى عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفًا، وعن أبى برزة الأسلمى مرفوعًا. ورواه الحاكم فى "المستدرك" والطبرانى فى "المعجم الكبير" عن عائشة مرفوعًا. وحديث أبى برزة حسن ابن القيم إسناده، وحديث عائشة صحح الحاكم إسناده[2].

---

(1) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١١٢ - ١١٩.

(2) سنن الترمذى ١٢/ ٣١٤ - ٣١٥. سنن أبى داود، رقم الحديث: ٤٨٥٧ / ٤٨٥٩. تهذيب سنن أبى داود ٧/٢٠٢ - ٢٠٤.

وأما الحديث الثانى فقد رواه الترمذى وابن ماجه، عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفى، عن خالد الحذاء، عن ابى قلابة، عن أنس بن مالك، مرفوعًا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كله، وقال الترمذى عقبه : «هذا حديث حسن صحيح». ورواه الترمذى عن قتادة عن أنس مرفوعًا كله كذلك، لكن قال عقبة : «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابة عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم نحوه والمشهور حديث أبى قلابة». ورواه ابن ماجه والإمام أحمد، عن سفيان عن خالد الحذاء مرفوعًا، ورواه الإمام أحمد عن وهيب عن خالد الحذاء به مرفوعًا[1] .

وأما الحديث الثالث فقد رواه مسلم وأبو داود، عن ثابت البنانى عن أبى بردة، عن الأغر المزنى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[2] .

وأما الحديث الرابع فقد رواه البخارى عن سفيان، عن الزهرى، عن محمد بن جبير ابن مطعم، عن أبيه رضى الله عنه، قال: سمعت النبى صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور. وروى البخارى مثله عن أم سلمة[3] .

وأما الحديث الخامس، فقد رواه مسلم من طرق عن الزهرى، حدثنى على ابن حسين، أن عبد الله بن عباس قال: أخبرنى رجل من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم من الأنصار، أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى بنجم، فاستنار، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ماذا كنتم تقولون فى الجاهلية إذا رمى بمثل هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، كنا نقول ولد الليلة رجل عظيم، ومات رجل عظيم. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فإنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته، ولكن ربنا تبارك وتعالى اسمه، إذا قضى أمرًا سبح حملة العرش، ثم سبح أهل السماء الذين

---

[1] سنن الترمذى ١٣ / ٢٠١ - ٢٠٣. سنن ابن ماجة، رقم الحديث: ١٥٤ - ١٥٥. مسند الإمام أحمد ٣ / ١٨٤، ٢٨١.

[2] صحيح مسلم ١٧ / ٢٣ - ٢٤. سنن أبى داود، رقم الحديث، ١٥١٥.

[3] صحيح البخارى ١٠ / ٢٢٦.

يلونهم، حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم ماذا قال، فيستخبر بعض أهل السموات بعضًا، حتى يبلغ الخبر هذه السماء الدنيا، فتخطف الجن السمع، فيقذفون إلى أوليائهم ويرمون به، فما جاءوا به على وجهه فهو حق، ولكنهم يقرفون فيه ويزيدون»[1].

وأما الحديث السادس فقد رواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان بإسناد ضعيف من رواية عمر، ورواه ابن عساكر في تاريخه من رواية أنس، وسنده واهٍ[2].

وأما الحديث السابع فقد رواه أبو داود، عن سفيان، عن الحجاج بن فرافصة، عن رجل، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا. ورواه أبو داود والترمذي عن عبد الرزاق، عن بشر بن رافع، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمى، عن أبي هريرة، مرفوعًا[3].

وأما الحديث الثامن، فقد رواه الإمام أحمد عن يحيى بن أبي كثير عن أنس[4]. ورواه الإمام أحمد وأبو داود عن معمر، عن ثابت البناني، عن أنس، ورواه ابن ماجه عن عبد الله بن الزبير[5].

وأما الحديث التاسع، فقد رواه أبو داود والنسائي عن علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري، وقال أبو داود عقبه: «وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي عن الحسن مرسلاً، الوهم من جعفر». ورواه أبو داود عن طلق ابن غنام، حدثنا عبد السلام بن حرب الملائي، عن بديل بن ميسرة، عن أبي الجوزاء، عن عائشة، وقال عقبه: «وهذا الحديث ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب، لم يروه إلا

---

(1) صحيح مسلم ١٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦.

(2) الرواية الأولى في المواهب اللدنية للقسطلاني وشرحه للزرقاني ٤ / ١٠٠، والرواية الثانية في منتخب كنز العمال للمتقي الهندي ٣/ ١١٠.

(3) سنن أبي داود، رقم الحديث: ٤٧٩٠. سنن الترمذي ٨ / ١٤٢.

(4) مسند الإمام أحمد ٣ / ١١٨، ٢٠١. وإسناده معل كما ذكره الحاكم.

(5) مسند الإمام أحمد ٣ / ١٣٨، لكن فيه «عن أنس أو غيره». سنن أبي داود، رقم الحديث: ٣٨٥٤، وسكت عليه أبو داود والمنذري في تهذيبه ٥ / ٣٤٥. سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ١٧٤٧، وإسناده ضعيف.

طلق بن غنام، وقد روى قصة الصلاة عـن بديـل جماعـة، لم يذكـروا فيـه شيئًا مـن هـذا».
ورواه ابن ماجه عن عمرة عن عائشة[1].

وأما العاشر، فليس بمرفوع، بل هو موقوف على جابر بن عبد الله مـن قولـه، رواه عنه عبد الرزاق عن معمر، عن مطر الوراق، عن شعيب، عـن جـابر، ورواه ابـن أبـي شـيبة والدارقطني من طريق أبي سفيان عن جابر[2].

وهذه الأجناس العشرة التي ذكرها الحاكم، يرجع الإعلال فيها كلها للسند، وليس للمتن، والعلل المذكورة ليست قادحة في صحة المتن سوى العلـة العاشـرة، وهـي وقـف مـا جاء مرفوعًا في أحد الوجوه، وليس هو كذلك، والإعلال بمثل هذه العلل لا يعدو أن يكون من باب وقوع الوهم لبعض الرواة في الأسانيد.

جـ- معرفة الشاذ من الروايات :

ذكر الحاكم من أنواع علوم الحديث : معرفة الشاذ من الروايـات، وقـال هـو غـير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ، أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقـات وليـس للحديـث أصل متابع لذلك الثقة.

ثم ذكر ثلاثة أمثلة على ذلك :

- عن قتيبة بن سعيد، قال : حدثنا الليث بـن سـعد، عـن يزيـد بـن أبـي حبيـب، عـن أبـي الطفيل، عن معاذ بن جبل، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة تبوك، إذا ارتحل قبل زيغ الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر فيصليهما جميعًا، وإذا ارتحل بعد زيـغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعًا ثم سار، وكـان إذا ارتحـل قبـل المغرب أخـر المغـرب حتى يصليهما مع العشاء. وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاّها مع المغرب.

---

[1] سنن أبي داود، رقم الحديث: ٧٧٥ - ٧٧٦. سنن النسائي ٢ / ١٣٢. سنن ابن ماجة، رقـم الحديـث: ٨٠٦، وسنده ضعيف.

[2] مصنف عبد الرزاق وتعليقات الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ٢ / ٣٧٧، رقم الحديث: ٣٧٦٦.

ثم روى عن البخارى أنه قال . قلت لقتيبة بن سعيد : مع من كتبت عن الليث ابن سعد حديث يزيد بن أبى حبيب عن أبى الطفيل ؟ فقال : كتبته مع خالد المدائنى. قال البخارى : وكان خالد المدائنى يدخل الأحاديث على الشيوخ.

- عن محمد بن كثير العبدى، قال: حدثنا سفيان الثورى، قال: حدثنى أبو الزبير، عن جابر ابن عبد الله الأنصارى، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الظهر يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع.

ثم قال : وليس عند الثورى عن أبى الزبير هذا الحديث، ولا ذكر أحد فى حديث رفع اليدين أنه فى صلاة الظهر أو غيرها.

- عن ثمامة، عن أنس، قال : كان قيس بن سعد من النبى صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير، يعنى ينظر فى أموره.

ثم قال : وهذا الحديث شاذ بمرة، فإن رواته ثقات وليس له أصل عن أنس، ولا عن غيره من الصحابة بإسناد آخر[1].

والحديث الأول صريح فى جمع النبى صلى الله عليه وسلم بين الصلاتين فى السفر، جمع تقديم وجمع تأخير، فأما جمع التأخير، فروايته ثابتة عن ابن عمر عند البخارى ومسلم، وعن أنس عند البخارى ومسلم كذلك، ونصها عن أنس: «كان النبى صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم يجمع بينهما، وإذا زاغت صلى الظهر ثم ركب»[2]. وأما جمع التقديم فالظاهر من رواية أنس أن النبى ما كان يفعله، لكن فيه رواية معاذ.

ورواية معاذ، رواها مسلم، عن زهير، عن أبى الزبير، عن أبى الطفيل، عن معاذ، قال: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة تبوك، فكان يصلى الظهر

---

(1) الحاكم: معرفة علوم الحديث، ص ١١٩ - ١٢٢. وهذا الحديث رواه البخارى والترمذى (انظر: صحيح البخارى ١٦ / ٢٥٤ وسنن الترمذى ١٣ / ٢٣٦) وقيس هذا هو ابن سعد بن عبادة، كما ذكره ابن حجر عن بعض طرق الحديث

(2) صحيح البخارى ٣ / ٢٣٣ - ٢٣٧. صحيح مسلم ٥ / ٢١٢ - ٢١٥.

والعصر جميعًا، والمغرب والعشاء جميعًا»، فليس فيها التصريح بجمع التقديم، ورواها كذلك مسلم عن قرة بن خالد عن أبى الزبير به، ورواها كذلك أبو داود عن مالك عن أبى الزبير به مثله[1]. لذا كانت رواية قتيبة بن سعيد، عن الليث، عن يزيد بن أبى حبيب، عن أبى الطفيل، عن معاذ، شاذة، ورواها أبو داود، وقال بعدها : «و لم يرو هذا الحديث إلا قتيبة وحده»، إشارة لشذوذها، وقال الترمذى بعد روايته لهذا الحديث : «وحديث معاذ حديث حسن غريب، تفرد به قتيبة، لا نعرف أحدًا رواه عن الليث غيره، وحديث الليث عن يزيد ابن أبى حبيب عن أبى الطفيل عن معاذ حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبى الزبير عن أبى الطفيل عن معاذ : إن النبى صلى الله عليه وسلم جمع فى غزوة تبوك بين الظهر والعصر، وبين المغرب والعشاء، رواه قرة بن خالد، وسفيان الثورى، ومالك، وغير واحد، عن أبى الزبير المكى»[2]. وله طريق أخرى عند أبى داود، عن هشام بن سعد عن أبى الزبير عن أبى الطفيل، وسندها ضعيف[3].

وأما الحديث الثانى فهو ثابت من طريق سبعة عشر صحابيًا، منهم ابن عمر، ومالك الحويرث، فى صحيح البخارى[4]، والشاذ من هذا الحديث لفظة "فى صلاة الظهر"، وإنما هو فى سائر الصلوات، وليس مختصًا بصلاة الظهر.

وأما الحديث الثالث فقد رواه البخارى والترمذى، عن محمد بن عبد الله الأنصارى، حدثنى أبى، عن ثمامة، عن أنس، أن قيس بن سعد[5] كان يكون بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير. زاد الترمذى فى روايته : «قال الأنصارى: يعنى مما يلى من أموره»[6].

---

[1] صحيح مسلم ٥ / ٢١٦. سنن أبى داود، رقم الحديث: ١٢٠٦.

[2] سنن أبى داود، رقم الحديث : ١٢٢٠. سنن الترمذى، ٣ / ٢٦ - ٢٨.

[3] سنن ابى داود، رقم الحديث : ١٢٠٨.

[4] صحيح البخارى ٢ / ٣٦٠ - ٣٦٣.

[5] هو قيس بن سعد بن عبادة.

[6] صحيح البخارى ١٦ / ٢٥٣ - ٢٥٤. سنن الترمذى ١٣ / ٢٣٦.

ومن هذا يتبين أن الحديث الأول متنه شاذ لمخالفة ما هو أصح وأوثق، بينما الحديث الثاني ليس فيه شذوذ سوى فى لفظة واحدة، ومع ذلك فليس فيها مناقضة لروايات الثقات، بل هى مندرجة فيها، والحديث الثالث لست أدرى ما وجه الشذوذ فيه، وغاية الأمر أنه من الأفراد، والفرد ليس مردودًا، بل يبحث فى إسناده ومتنه، فإن صحا فهو صحيح، ككثير من الأفراد التى فى الصحيحين، ومنها حديث «إنما الأعمال بالنيات».

ولا يمكن أن يدخل فى باب نقد المتن سوى حديث الجمع بين الصلاتين، فإنه يمكن أن يحكم عليه بالشذوذ لعلة فى المتن، والله أعلم.

ومن خلال هذا العرض، تبيّن مدى اهتمام وتركيز الإمام الحاكم رحمه الله على النقد الإسنادى، حتى فى الأبواب التى كان يمكن التوسع فيها فى نقد المتون.

المسألة الثانية : فائدة التركيز على السند :

إذا كان علماء الحديث قد أشبعوا الكلام على السند، تقسيمًا وتبويبًا وبحثًا، ووجدنا أن كلامهم فى نقد المتن قليل نسبيًا، فهذا مهم ومفيد، وكم يودّ الباحث لو ظفر منهم بتفصيل وتمثيل مسهبين فى نقد المتون، ولكن هذا لا يقلل أبدًا من قيمة بحوثهم فى نقد الأسانيد وفائدتها، ولعل من أبرز جوانب فائدة التركيز على السند هو ما يلى :

- نقد الأسانيد يحتاج إلى تخصص دقيق، وصبر فذ، لا يتوفر إلا لجهابذة الحفاظ المتقنين، فمن المفيد جدًا، أن يكونوا قد أسهبوا فى هذا النوع من النقد، ولو تركوه لمن بعدهم، لتقاعست عنه الهمم. ولهذا فإن إكثارهم من النقد الإسنادى وإقلالهم من نقد المتون ربما كان أفضل من عكسه والله أعلم.
- إذا سبق الإكثار من نقد المتون فقد يؤدى هذا إلى التهاون فى نقد الأسانيد بعد ذلك، إذ السند ليس إلا واسطة للوصول إلى المتن، وإذا حصلنا على درجة الحكم للمتن، فقد لا نجد بعده داعيًا لتمحيص الحكم على السند. أما إذا نقدت الأسانيد فإن الحاجة لنقد المتون تبقى قائمة لإعطاء حكم للمتن حسب نقد سنده ومتنه.
- إذا وقع التركيز على نقد المتن أكثر، فقد يؤدى هذا إلى قبول بعض الأحاديث الصحيحة المعنى دون تثبت فى النقل، إذ لا يكفى لصحة الحديث أن يصح متنه فقط، بل لابد

من صحة السند كذلك. بل صحة السند هى الأساس، ولذا كان لابدّ من التوسع فى نقد الأسانيد وموازينها، كى تعرض الأسانيد على موازين الاتصال، والعدالة، والضبط، وعدم شذوذ السند، أو اعتلاله أولاً، ثم ينظر بعد ذلك فى المتن، فإن صح حكمنا للحديث بالصحة والقبول، وإلا حكمنا عليه بالرد، وا لله أعلم.

المسألة الثالثة : شمول أبواب المصطلح للنقد في السند والمتن :

إذا كان علماء المصطلح قد ركزوا على السند ونقده، أكثر من تركيزهم على نقد المتن، فليس معنى ذلك أن نقد المتن كان مفقودًا عندهم، وليس معنى ذلك أنهم لم يشيروا إلى قواعده.

بل أبواب المصطلح شاملة لقواعد النقد فى السند والمتن كليهما، وربما كان البحث فى نقد المتن عسيرًا، لكون مسائله مفرقة غير مبوبة.

وأبادر إلى القول هنا، فأقول إن الحاكم والخطيب البغدادى، رغم فضلهما الكبير فى علوم الحديث، فإنهما لم يوليا نقد المتن عنايتهما، ولهما العذر فى ذلك، حيث أن التصنيف فى علوم الحديث لم يكن قد بلغ طور النضج والاكتمال، كالذى وقع على يدى الإمام ابن الصلاح ومن اقتفى أثره.

وللدلالة على بعض الشذرات من نقد المتن فى طور نضج المصطلح واكتماله، أذكر هنا هذه الإشارات :

- فى بحث "الصحيح" اشترط علماء الحديث فيه عدة شروط، منها السلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة، وكلا الشذوذ والعلة قد يكونان فى السند، وقد يكونان فى المتن، فإذا كانا فى المتن فرد الحديث بهما نوع من النقد الداخلى، وكذلك تشترط السلامة منهما فى الحديث "الحسن".
- فى بحث "الحسن"، وبعد توضيح الفرق بين الصحيح والحسن، يتعرضون للفرق بين "حديث صحيح" وبين "حديث صحيح الإسناد"، وكذا بين "حسن" و"حسن الإسناد"، وإن الإسناد قد يكون صحيحًا أو حسنًا، ولا يكون المتن كذلك.

- في بحث "الموقوف". يحكمون بأن قول الصحابي مما لا مجال فيه للرأي، أنه له حكم المرفوع، لكن يخصصونه بصحابي لم يأخذ عن أهل الكتاب.
- في بحث "الشاذ" و"المنكر" و"المعل" و"المضطرب" و"المدرج" و"المقلوب"، بينوا وقوع الشذوذ والنكارة والعلة والاضطراب والإدراج والقلب في السند وفي المتن، ومتى تكون هذه الصفات قادحة في صحة ثبوت الحديث، وموجبة لرده.
- وأخيرًا ففي بحث "الموضوع"، ذكر علماء الحديث علامات في المتن المروي تدل على كونه موضوعًا.

وهذا يدل على أن علوم الحديث قد شملت قواعد نقد المتن، وإذا كان علماء الحديث لم يركزوا بحوثهم النقدية على ذلك، فإنهم لم يغفلوا القواعد التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الموضوع.

أبواب المصطلح المشتملة على قواعد نقد المتن :

المسألة الأولى : الشاذ :

الحديث الشاذ هو الحديث الذي يرويه الثقة مخالفًا لرواية من هو أولى منه بالثقة، لكثرة عدد، أو زيادة حفظ. ويسمى مقابله "الحديث المحفوظ".

وبمجيء الحديث من طرق أخرى أصح، تبينًا أن الرواية الشاذة قد وهم فيها أحد الرواة، وهو وإن كان ثقة إلا أنه لا يستحيل عليه السهو والخطأ، بل لا يبعد أن يقع الوهم لثقات الرواة في بعض الأحيان. ومن المعروف أن عدم الشذوذ هو شرط من شروط صحة الحديث، وبهذا الشرط احترزوا من أوهام الرواة التي تعذر الكشف عنها.

ولاشك أن الحديث الشاذ هو من قبيل الحديث المردود، أي ما حكم بأنه غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ومن أمثلته

- روى الحاكم في "المستدرك" من طريق عبيد بن غنام النخعي، عن علي بن حكيم، عن شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي الضحى، عن ابن عباس قال : «في كل أرض

نبى كنبيكم، وآدم كآدم، ونوح كنوح، وإبراهيم كإبراهيم، وعيسى كعيسى» وقال: صحيح الإسناد.

قال السيوطى: «و لم أزل أتعجب من تصحيح الحاكم له، حتى رأيت البيهقى، قال: إسناده صحيح ولكنه شاذ بمرة»[1].

وقال السخاوى ذاكرًا من خرجه : «البيهقى فى بدء الخلق من "الأسماء والصفات" له... وقال البيهقى عقبه: إسناد هذا صحيح عن ابن عباس، وهو شاذ بمرة، لا أعلم لأبى الضحى عليه متابعًا، وقال ابن كثير: فهو محمول إن صح نقله عنه، أى عن ابن عباس، على أنه أخذه عن الإسرائيليات، وذلك وأمثاله إذا لم يخبر به ويصح سنده إلى معصوم فهو مردود على قائله»[2].

– روى أبو داود والترمذى، من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، مرفوعًا : «إذا صلى أحدكم ركعتى الفجر فليضطجع عن يمينه» قال البيهقى : «خالف عبد الواحد العدد الكثير فى هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبى صلى الله عليه وسلم، لا من قوله، وانفرد عبد الواحد من بين ثقات الأعمش بهذا اللفظ»[3].

– أخرج الدارقطنى فى سننه، عن عائشة رضى الله عنها «إن النبى صلى الله عليه وسلم كان يقصر فى السفر ويتم، ويفطر ويصوم» وقال: هذا إسناد صحيح.

فهذا حديث رجال إسناده ثقات، وقد صححه الدارقطنى، لكنه شاذ سندًا ومتنًا، أما السند فلأنه خالف ما اتفق عليه الثقات عن عائشة، أنه من فعلها غير مرفوع، وأما المتن فلأن الثابت عندهم مواظبته صلى الله عليه وسلم على قصر الصلاة فى السفر، لذلك قال الحافظ بن حجر فى بلوغ المرام : والمحفوظ من فعلها. أى رواية ذلك موقوفًا عليها، لا مرفوعًا[4].

---

[1] السيوطى، تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى ١ / ٢٣٣.

[2] السخاوى، المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، رقم الحديث : ٩١.

[3] السيوطى، تدريب الراوى ١/ ٢٣٥.

[4] الدكتور نور الدين عتر، منهج النقد فى علوم الحديث، ص ٤٠٥.

المسألة الثانية : المنكر :

الحديث المنكر هو الحديث الذى يرويه غير الثقة لرواية الثقة. ويسمى مقابله "المعروف".

وإذا كانت رواية غير الثقة مردودة، وكانت رواية الثقة ترد لمخالفة الأوثق، فمن باب أولى وأحرى أن ترد رواية غير الثقة إذا خالفت رواية الثقة، لأنه توفر فيها سببان للرد.

مثاله ما رواه النسائى وابن ماجه، عن عائشة مرفوعًا : «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال : عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق». وقال القاضى زكرياء الأنصارى : «فهذا الحديث منكر، كما قاله النسائى وابن الصلاح وغيرهما، بأن راويه أبا زكير، وهو يحيى بن محمد بن قيس البصرى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها، تفرد، وأخرج له مسلم فى المتابعات، غير أنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده، ولأن معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة، لأن الشيطان لا يغضب من مجرد حياة ابن آدم، بل من حياته مسلمًا مطيعًا لله تعالى»[1]. فقد بين رحمه الله نكارة هذا الحديث، بتفرد أحد الضعفاء بروايته، ومخالفة هذه الرواية للمعروف من محاسن الشريعة، حسب روايات الثقات.

المسألة الثالثة : المعل :

الحديث المعل هو الحديث الذى يرويه الثقة فيطلع فيه أحد النقاد على علة، تقدح فى صحته، وإن كان ظاهره السلامة منها. أو هو حديث ظاهره السلامة، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح.

والمعل كالشاذ فى أن كلاً منهما راوية ثقة، لكن تبينا فى الرواية المعالجة وجه الوهم، و لم نتبينه فى الرواية الشاذة.

ومن المعروف أن عدم الاعتلال هو شرط من شروط صحة الحديث، وبهذا الشرط احترزوا كذلك من أوهام الرواة، مثلما احترزوا فى اشتراط عدم الشذوذ.

---

[1] القاضى زكريا الأنصارى، فتح الباقى على ألفية العراقى ١ / ١٩٨.

قال الخطيب البغدادى : «السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن تجمع بين طرقه، وتنظر فى اختلاف رواته، وتعتبر لمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم فى الإتقان والضبط». وقال على بن المدينى : «الباب، إذا لم تجمع طرقه، لم تتبين خطأه».

مثاله ما تفرد به مسلم فى صحيحه، من رواية الوليد بن مسلم، حدثنا الأوزاعى، عن قتادة، أنه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك، أنه حدثه قال: «صليت خلف النبى صلى الله عليه وسلم، وأبى بكر، وعمر، وعثمان، فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها».

فقد روى الشافعى عن سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن قتادة، عن أنس قال : «كان النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين».

قال الدارقطنى : «يعنى يبدءون بأم القرآن قبل ما يقرأ بعدها، ولا يعنى هذا أنهم يتركون بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الشافعى : «وهذا هو المحفوظ عن قتادة وغيره عن أنس».

قال البيهقى : «وكذا رواه عن قتادة أكثر أصحابه، كأيوب وشعبة والدستوائى، وشيبان بن عبد الرحمن وسعيد بن أبى عروبة وأبى عوانة وغيرهم».

وقال ابن عبد البر : «فهؤلاء حفاظ أصحاب قتادة، ليس فى روايتهم لهذا الحديث ما يوجب سقوط بسم الله الرحمن الرحيم من أول فاتحة الكتاب».

فرواية الأوزاعى عن قتادة لهذا الحديث أعلها العلماء، ومما يؤكد هذا أن رواية الأكثرين عن قتادة هى رواية سماع، بينما رواية الأوزاعى عنه هى مكاتبة، فإذا علمنا أن قتادة ولد أكمه، فلابد أن يكون أملى على من كتب إلى الأوزاعى، و لم يسم هذا الكاتب، فيحتمل أن يكون مجروحًا، أو غير ضابط، فلا تقوم به الحجة، فلم يبق أمامنا إلا تصحيح رواية حفاظ قتادة، وإعلال رواية الأوزاعى، هذا وقد ذكر السيوطى لها تسع علل: المخالفة من الحفاظ والأكثرين، والانقطاع، وتدليس التسوية من الوليد، والكتابة، وجهالة الكاتب،

والاضطراب في لفظه، والإدراج، وثبوت ما يخالفه عن صحابيه، ومخالفته لما رواه عدد التواتر[1]

ويحتمل أن قتادة أملى على الكاتب «فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين» وأنه قال اجتهادًا من عنده «لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»، وإن الكاتب ظنها من تتمة الرواية فأدرجها معها.

المسألة الرابعة : المضطرب :

الحديث المضطرب هو الحديث الذى اختلف في روايته على وجوه متعارضة، بحيث لا يمكن الجمع ولا الترجيح.

ولاشك أنه إذا وقع الاختلاف في الرواية إلى هذا الحد، فلابدّ من الحكم عليها بالضعف والرد، إذ الاضطراب دليل عدم الضبط.

ومن أمثلته:

- ما رواه الترمذى، من حديث فاطمة بنت قيس، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إن في المال حقًا سوى الزكاة»، ورواه ابن ماجه بلفظ: «ليس في المال حق سوى الزكاة»، وكلاهما من طريق شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبى، عن فاطمة بنت قيس، إلا أن رواية الترمذى هي عن الأسود بن عامر عن شريك، ومن طريق أخرى عن محمد ابن الطفيل عنه، أما رواية ابن ماجه فهى من طريق يحيى ابن آدم عنه.

فهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لإحدى الروايتين.

وفضلاً عن اضطراب هذا الحديث، فهو مضعف من وجه آخر، هو ضعف أحد رواته، ورفعه غير صحيح، بل هو "مقطوع"، أى من قول الشعبى: قال الترمذى عقب روايته لهذا الحديث: «هذا حديث إسناده ليس بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف، وروى بيان وإسماعيل بن سالم الشعبى هذا الحديث قوله، وهو أصح»[2] .

---

[1] التبصرة والتذكرة للعراقى ١ / ٢٣١ - ٢٣٢. وتدريب الراوى للسيوطى ١ / ٢٥٤ - ٢٥٧.

[2] سنن الترمذى ٣/ ١٦٢ - ١٦٣ وسنن ابن ماجه رقم الحديث. ١٧٨٩.

- ومن ذلك حديث الواهبة نفسها، فإن مداره على أبى حازم عن سهل بن سعد، واختلف الرواة على أبى حازم، فقال مالك وجماعة معه "فقد زوجتكها"، وقال ابن عيينة "أنكحتكها"، وقال ابن أبى حازم ويعقوب بن عبد الرحمن "ملكتكها"، وقال الثورى "أملكتكها"، وقال أبو غسان "أمكناكها"، وأكثر هذه الروايات فى الصحيحين، فمن البعيد جدًا أن يكون سهل بن سعد شهد هذه القصة من أولها إلى آخرها مرارًا عديدة فى كل مرة لفظ غير الذى سمعه فى الأخرى بل ربما يعلم ذلك بطريق القطع، وأيضًا فالمقطوع به أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الألفاظ كلها فى مرة واحدة تلك الساعة، فلم يبق إلا أن النبى صلى الله عليه وسلم قال لفظًا منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى، والله أعلم[1]. فهذه ألفاظ لا يمكن الاحتجاج بواحد منها، حتى لو احتج حنفى مثلاً، بهذا الحديث، على أن التمليك من ألفاظ النكاح لم يسغ له ذلك[2]، لاضطراب الرواة فى هذه اللفظة على الأوجه المتقدمة، فسقط الاحتجاج بجميعها.

المسألة الخامسة: المدرج

المدرج هو ما ذكر فى ضمن الحديث متصلاً به من غير فصل وليس منه.

قال ابن الصلاح: «وهو أقسام، منها ما أدرج فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من كلام بعض رواته، بأن يذكر الصحابى أو من بعده، عقيب ما يرويه من الحديث، كلامًا من عند نفسه، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث، غير فاصل بينهما بذكر قائله، فيلتبس الأمر فيه على من لا يعلم حقيقة الحال، ويتوهم أن الجميع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[3] .

ومثال الإدراج فى أول الحديث، ما رواه الخطيب، من طريق أبى قطن عمرو ابن الهيثم وشبابة بن سوار، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله

---

[1] توضيح الأفكار لمعانى تنقيح الأنظار، لمحمد بن إسماعيل الصنعانى ٢/ ٤٦- ٤٧.

[2] تدريب الراوى للسيوطى ١/ ٢٦٧.

[3] مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص١٢٧.

صلى الله عليه وسلم: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار». ورواه أبو داود الطيالسى ووهب بن جرير وآدم بن أبى إياس ووكيع، وثمانية آخرون، كلهم عن شعبة، وجعلوا الشطر الأول من كلام أبى هريرة، والشطر الثانى من كلام النبى صلى الله عليه وسلم، وهكذا رواه البخارى فى صحيحه عن آدم بن أبى إياس، عن شعبة، عن محمد ابن زياد، عن أبى هريرة قال: «أسبغوا الوضوء» فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال: «ويل للأعقاب من النار»[1]. فتبين أن قوله «أسبغوا الوضوء» موقوف على أبى هريرة، وليس بمرفوع وإن أدرج فيه[2].

ومثال الإدراج فى وسط الحديث، ما رواه الدارقطنى فى سننه، من رواية عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من مس ذكره أو أنثييه أو رفغه فليتوضأ». ورواه أيوب السختيانى وحماد بن زيد وغيرهما من الثقات عن هشام، وبينوا أن ذكر الأنثيين والرفغ مدرج، وأنه من قول عروة غير مرفوع»[3].

ومن أمثلة ما أدرج فى آخر الحديث:

- روى أبو داود عن عبد الله بن محمد النفيلى، والحاكم فى معرفة علوم الحديث من طرق عاصم بن على، كلاهما عن زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم ابن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدى وحدثنى أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله، فعلمه التشهد فى الصلاة، وقال: «قل التحيات لله والصلوات.....»، فذكر التشهد، قال: «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد». وروى الدارقطنى عن

---

(1) التقييد والإيضاح للعراقى، ص١٢٨- ١٣٠.

(2) روى عن عائشة مثل الرواية المفصلة عن أبى هريرة، وهو ما رواه الإمام مالك أنه بلغه أن عبد الرحمن بن أبى بكر دخل على عائشة، يوم مات سعد بن أبى وقاص، فدعا بوضوء، فقال له عائشة: يا عبد الرحمن، أسبغ الوضوء، فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ويل للأعقاب من النار» (الموطأ ١/ ٤٧- ٤٨).

(3) التقييد والإيضاح، ص١٣٠.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

شبابة بن سوار، عن زهير بن معاوية، هذا الحديث، ففصل، وجعل قوله «فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك...» من قول ابن مسعود، وكذا رواه الحاكم عن عبد الرحمن ابن ثابت بن ثوبان، عن الحسن بن الحر، فجعل هذا القول من كلام ابن مسعود وليس بمرفوع.

قال الحاكم: «فقد ظهر لمن رزق الفهم، أن الذى ميز كلام عبد الله بن مسعود من كلام النبى صلى الله عليه وسلم، فقد أتى بالزيادة الظاهرة، والزيادة من الثقة مقبولة»[1]. مع أنه لو صح وصله لكان معارضًا لخبر "تحليلها التسليم"[2]، وهذه الرواية المدرجة هى من جملة أدلة الحنفية على أن السلام فى آخر الصلاة غير واجب.

- روى البخارى ومسلم، من طريق جرير بن أبى حازم، ورويا والترمذى، والحاكم، من طريق سعيد بى أبى عروبة، كلاهما عن قتادة، عن النضر بن أنس بن مالك، عن بشير ابن نهيك، عن أبى هريرة رضى الله عنه، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «من أعتق نصيبًا أو شقيًا فى مملوك، فخلاصه عليه فى ماله إن كان له مال، وإلا قوم عليه فاستسعى به غير مشقوق عليه»، وتابع جريرًا وسعيدًا حجاج بن حجاج، وأبان بن يزيد، وموسى ابن خلف، عن قتادة.

لكن اختصره شعبة وهشام الدستوائى عن قتادة، أى روياه بدون ذكر الاستسعاء، وهما أثبت الناس فى قتادة، كما قال الدارقطنى.

وروى الحاكم من طريق همام عن قتادة هذا الحديث، أن رجلاً أعتق شقصًا له فى مملوك، فغرمه النبى صلى الله عليه وسلم، قال همام: وكان قتادة يقول: إن لم يكن له مال استسعى العبد[3].

---

[1] معرفة علوم الحديث للحاكم، ص٣٩ - ٤٠. والتبصرة والتذكرة للعراقى ١/ ٢٤٦- ٢٤٩.

[2] فتح الباقى للقاضى زكريا الأنصارى ١/ ٢٤٩.

[3] معرفة علوم الحديث للحاكم، ص٤٠ - ٤١. وتدريب الراوى للسيوطى ١/ ٢٦٩. وصحيح البخارى وفتح البارى لابن حجر ٦/ ٨٢- ٨٤. وسنن الترمذى ٦/ ٩٣.

ومن الطرق إلى معرفة المدرج، زيادة على تصريح الرواة، أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك كالحديث الذى رواه البخارى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «للمملوك أجران، والذى نفسى بيده، لولا الجهاد فى سبيل الله والحج وبر أمى لأحببت أن أموت وأنا مملوك»، فقوله «والذى نفسى بيده لولا الجهاد... ». لا يجوز أن يكون من قول النبى صلى الله عليه وسلم، إذ يمتنع أن يتمنى الرق، لكونه غير لائق بمقام النبوة، وكذلك فلم يكن له إذ ذاك أم يبرها، فلابدّ أن يكون مدرجًا، وقد بينه حبان بن موسى عن ابن المبارك، فساق الحديث إلى قوله "أجران"، ثم قال «والذى نفس أبى هريرة بيده...»، فتبيّن أنه من قول أبى هريرة[1].

المسألة السادسة: المقلوب

الحديث المقلوب هو الذى أبدل فيه رواية شيئًا بآخر.

ومن أمثلته:

- ما رواه البخارى من حديث أبى هريرة، فى محاجة الجنة والنار، فى تفسير قوله تعالى ﴿هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾، فقد جاء فى هذه الرواية: «وأما النار فينشئ الله لها من يشاء، وأما الجنة فلا يظلم ربك أحدًا».

وإنما هو: «وأما الجنة فينشيء الله لها من يشاء، وأما النار فلا يظلم ربك أحدًا»، وهكذا رواه الشيخان من طريق أخرى عن أبى هريرة ورويناه كذلك غير مقلوب عن أنس.

ومما يؤكد كون الأول مقلوبًا قوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، ومن ينشئه للنار يعذبه من غير بعثة رسول إليه ولا تكليف، وهو غير جائز عليه تعالى، لقوله ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[2]

---

[1] توضيح الأفكار للصنعانى ٢/ ٦٢.

[2] تنقيح الأنظار لابن الوزير، وتوضيح الأفكار للصنعانى ٢/ ١٠٦- ١٠٧ والحديث هو فى صحيح البخارى ٦/ ٢١٩، ونصه عن همام عن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال النبى صلى الله عليه وسلم:-

- روى مسلم من حديث أبى هريرة، فى السبعة الذين يظلهم الله فى ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله، فقد جاء فى هذه الرواية: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما أنفقت شماله».

وإنما هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه»، وهكذا أخرجه البخارى من طريق أخرى عن أبى هريرة.

ومما يؤكد كون الأول مقلوبًا، أن المعروف عادة، هو أن اليمنى هى المنفقة[1].

- روى الطبرانى من حديث أبى هريرة: «إذا أمرتكم بشىء فأتوه، وإذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه ما استطعتم».

والمعروف ما فى الصحيحين: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم»[2].

=«تحاجت الجنة والنار، فقالت النار أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة مالى لا يدخلنى إلا ضعفاء الناس وسقطهم؟ قال الله تبارك وتعالى للجنة: أنت رحمتى أرحم بك من أشاء من عبادى، وقال للنار: إنما أنت عذاب أعذب بك من أشاء من عبادى، ولكل واحدة منهما ملؤها، فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فتقول قط قط، فهنالك تمتلئ ويزوى بعضها إلى بعض، ولا يظلم الله عز وجل من خلقه أحدًا، وأما الجنة فإن الله عز وجل ينشئ لها خلقا». وأما الرواية التى وقع فيها القلب، فقد رواها فى الصحيح ١٧/ ٢١٠- ٢١٢، من طريق صالح بن كيسان، عن الأعرج، عن أبى هريرة وقوله تعالى ﴿هل من مزيد﴾ هو من الآية ٣٠ من سورة ق، وقوله، ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا﴾ هو من الآية ١٥ من سورة الإسراء، وقوله ﴿ولا يظلم ربك أحدًا﴾ هو من الآية ٤٩ من سورة الكهف.

[1] تنقيح الأنظار لابن الوزير ٢/ ١٠٦. ورواية البخارى هى فى مواضع من الصحيح، أحدها فى كتاب الزكاة ٤/ ٣٥، ونصها عن أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «سبعة يظلّهم الله تعالى فى ظله يوم لا ظل إلا ظله: إمام عدل، وشاب نشأ فى عبادة الله، ورجل قلبه معلق فى المساجد، ورجلان تحابا فى الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال إنى أخاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليًا ففاضت عيناه». وأما الرواية التى وقع فيها القلب فهى فى صحيح مسلم ٧/ ١٢٠ - ١٢٢.

[2] تدريب الراوى للسيوطى ١/ ٢٩٣. وهذا المثال للحديث المقلوب صدره السيوطى بقوله: «قلت: ووجدت مثالاً آخر، وهو ما رواه الطبرانى» أى أنه استخرجه بنفسه، ولم ينقله ممن كتب فى علوم الحديث قبله. وقد=

- روى أبو داود من طريقين، عن وائل عن حجر، قال: «رأيت النبى صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه»، وروى من طريق عبد العزيز بن محمد، عن محمد بن عبد الله بن حسن، عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه». وروى من طريق عبد الله بن نافع، عن محمد ابن عبد الله بن حسن، بإسناده السابق قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يعمد أحدكم فى صلاته فيبرك كما يبرك الجمل»[1].

فحديث أبى هريرة «إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه» يناقض أوله آخره، فإنه إذا وضع المصلى يديه قبل ركبتيه، فقد برك كما يبرك البعير، فإن البعير إذا برك إنما يضع يديه أولاً، وتبقى رجلاه قائمتين، فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولاً، وتبقى يداه على الأرض، وهذا هو الذى نهى عنه صلى الله عليه وسلم، وفعل خلافه، وكان أول ما يقع منه على الأرض الأقرب منها فالأقرب، وأول ما يرتفع منه عن الأرض الأعلى فالأعلى، وكان يضع ركبتيه أولاً، ثم يديه، ثم جبهته، وإذا رفع رفع رأسه أولاً، ثم يديه، ثم ركبتيه، وهذا عكس فعل البعير.

وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التشبه بالحيوانات، فنهى عن بروك كبروك البعير، والتفات كالتفات الثعلب، وافتراش كافتراش السبع، وإقعاء كإقعاء الكلب، ونقر كنقر الغراب، ورفع الأيدى وقت السلام كأذناب الخيل الشمس، فهدى المصلى مخالف لهدى الحيوانات.

=روى البخارى هذا الحديث فى ١٧/ ١٩-٢١، عن الأعرج، عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «دعونى ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شىء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بشىء فأتوا منه ما استطعتم».. ورواه مسلم فى ١٥/ ١٠٩، من طريق أبى سلمة ابن عبد الرحمن، وسعيد بن المسيب، عن أبى هريرة.

[1] سنن أبى داود، أرقام الأحاديث: ٨٣٨- ٨٤١.

فلعل حديث أبى هريرة مما انقلب على بعض الرواة متنه، ولعل أصله: «وليضع ركبتيه قبل يديه».

ومما يؤكد كون حديث أبى هريرة "حديثًا مقلوبًا"، بالإضافة إلى حديث وائل ابن حجر المتقدم، ما رواه ابن أبى شيبة فى مسنده، والأثرم فى سننه، من طريق أخرى عن أبى هريرة، عن النبى صلى الله عليه وسلم قال: «إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه، ولا يبرك كبروك الفحل».

وروى الحاكم فى المستدرك والدارقطنى، شاهدًا آخر لحديث وائل، وهو عن أنس قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم انحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يديه»[1].

والذى يقتصر على "نقد الأسانيد"، يحتاج إلى أن يجمع طرق الحديثين وشواهدهما، وينظر فى أسانيدهما، ويرجح بينهما، حسب منهج النقد الإسنادى، وقد يصل إلى نتيجة فى حل التعارض وقد لا يصل، أما الذى يجمع بين "نقد الأسانيد" و"نقد المتون"، فإنه يستعين بنقد متن الحديث، وإدراك التعارض بين أوله وآخره، على تضعيف تلك الرواية وترجيح أنها من الحديث المقلوب.

---

[1] زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن القيم ١/ ٥٦- ٥٩. وتهذيب سنن أبى داود لابن القيم ١/ ٣٩٩- ٤٠٠.

معارف عامة



- الاعتبار، والمُتَابِعات، والشواهد.

تلك المصطلحات هى عبارة عن مختبرات يعرف عن طريقها حال الحديث؛ فالاعتبار هو الطريق إلى معرفة المتابع والشاهد.

وعلينا أن نأتى بمثال للمتابعة، ثم نقوم بتطبيق معنى المتابعة، وماذا يقصد بها..

مثال المتابعة : روى الإمام "مسلم" / عن "زهير بن حرب" / عن "سفيان" عن "أبى الزناد"، / عن "الأعرج" / عن "أبى هريرة" / عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : «**لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**»[1]، فقد تابع جماعة من الرواة "زهير ابن حرب" متابعة تامة برواية هذا الحديث عن شيخه "سفيان"، وتابعه بعضهم متابعة قاصرة بروايته عن "أبى سلمة" عن "أبى هريرة"..

مثال الشاهد : روى "الترمذى" بسنده عن "سالم بن عبد الله ابن عمر" عن أبيه أنه سمع النبى - صلى الله عليه وسلم - يقول : «**من أتى الجمعة فليغتسل**»[2] .

لهذا الحديث شاهد من حديث لـ "أبى سعيد الخدرى" فى الصحيحين عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : «**الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم**»[3] .

فالمتابعة تأتى قبل أن يحكم إمام بأن هناك راوٍ تفرّد برواية حديث ما عن شيخه، وذلك بأن يتتبع طرق هذا الحديث ويجمعها من كتبها (الجوامع أو المسانيد أو المعاجم)، ويبحث.. هل شارك هذا الراوى غيره فى رواية هذا الحديث، عن شيخه بلفظه أو بلفظ مقارب له، أو شارك أحدُ شيخه فى روايته عن شيخ شيخه، ويتتبع

---

[1] صحيح مسلم : ٢٢٠/١.

[2] سنن الترمذى : ص٣٤.

[3] فتح البارى : ١١/٣.

ذلك إلى آخر السند؛ فإن وجد شيئًا من ذلك فهو المتابع، إذ يقولون : فلان تابع فلانًا فإن كانت المتابعة عن شيخ الراوى فهى تامة، وإن كانت عمن فوقه فهى قاصرة أو ناقصة، ويطلق على مشاركة المتابع للراوى فى روايته عن شيخه أو عمن فوقه (متابعة).

فإن لم يجد متابعًا لذلك الراوى عن شيخه، أو عن شيخ شيخه إلى آخر السند، ينظر هل يروى هذا الحديث من طريق آخر عن صحابى غيره باللفظ أو بالمعنى؛ فإن وجد ذلك فهو الشاهد؛ فإن لم يجد متابعًا ولا شاهدًا كان الحديث فردًا.

ومعنى هذا أن "المتابعة" هى مشاركة راوٍ راويًا آخر فى رواية حديث عن شيخه أو عمن فوقه من المشايخ.

و(الشاهد) هو الحديث الذى يروى عن صحابى مشابهًا لما روى عن صحابى آخر فى اللفظ أو فى المعنى.

أما البحث عن هذه الطرق، وفحص طرق الحديث للتوصل إليها فذاك هو (الاعتبار) لأن الاعتبار هو هيئة التوصل لمعرفة هل للحديث متابع أو شاهد أم أنه حديث فرد.. [1].

ويمكن أن تسمى المتابعة شاهدًا، والشاهد أن يروى حديث آخر بمعناه، ولا تسمى هذه متابعة.

فقد حصل اختصاص المتابعة بما كان باللفظ سواء أكان من رواية ذلك الصحابى أم لا، والشاهد أعم، ويقولون هو مخصوص بما كان بالمعنى كذلك.

وجاء فى "تدريب الراوى"، أن (الشاهد) قد يسمى "متابعة"... مثال ما اجتمع فيه المتابعة التامة والقاصرة والشاهد، ما رواه الشافعى فى "الأم" عن "مالك"

---

[1] باختصار وتصرف : راجع كتاب "أصول الحديث" د. محمد عجاج الخطيب، ص ٣٦٦.
و"تدريب الراوى": للسيوطى، ١/٢٤٣.

عن "عبد الله بن دينار" عن "ابن عمر" أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا، حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه؛ فإن غـمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين. [فهذا الحديث بهذا اللفظ]، ظن قوم أن الشافعي تفـرّد به عن مالك، فعدّوه في غرائبه لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد، وبلفـظ : فإن غمّ عليكم فاقدروا[*] له، لكن وجد للشـافعي متـابع وهـو "عبـد الله ابـن مسـلمة القَعْنَبي". كذلك أخرجه البخارى عنه (أى عـن عبـد الله بـن مسـلمة) عـن "مـالك"، وهذه متابعة تامة.

ووجدوا متابعة قاصرة في صحيح "ابن خزيمة" من رواية "عـاصم ابـن محمـد" عن أبيه "محمد بن زيد" عن جده "عبد الله بن عمر" (فـأكملوا ثلاثـين)، وفـي صحيـح "مسلم" من رواية "عبيد الله بن عمر" عن "نافع" عن "ابـن عمـر" بلفـظ : (فـأقدروا ثلاثين)، ووجدنا له (شاهدًا) رواه النسائي من رواية "محمد بن حُنَين" عن "ابن عباس" عن النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ فذكر مثل حديث "عبد الله بن دينار" عـن "ابـن عمر" بلفظه سواء، وهذا شاهد باللفظ، ورواه البخارى من رواية "محمد بن زياد" عـن "أبي هريرة" بلفظ : (فإن أغمى عليكم فأكملوا عدة شـعبان ثلاثـين)، وذلـك شـاهد بالمعنى، وإذا قالوا تفرّد به "أبو هريرة" عن النبـي - صلـى الله عليـه وسـلم - أو "ابـن سيرين" عن "أبي هريرة"، أو "أيوب" عن "ابن سيرين" أو "حمـاد" عـن "أيـوب" كـان مشعرًا بانتفاء وجوه المتابعات فيه، وإذا انتفت المتابعات مع الشواهد فحكمه كحكـم الشاذ[1].

---

[*] أى قدّروا، أو وقّتوا..، يقول تعالى : ﴿ثم جئت على قدرٍ يا موسى﴾ أى : على موعد.

[1] راجع : تدريب الراوى، السيوطى، ١/٢٤٣.

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، السيوطى، تحقيق : أحمد شاكر، ص ٥٠.

توضيحات :

وتوضيحًا لهذا الموضوع (المتابعات والشواهد).

جاء فـى "البـاعث الحثيث" توضيحًـا لهـذا الأمـر، أن أهـل الحديث يبحثون عما يرويه الراوى، ليتعرفوا ما إذا كان قد انفرد به أم لا..

بيان : الراوى ← عن شيخه ← عن شيخ شيخه ← الصحابى.

هذا الراوى يروى حديثا، هل انفرد هذا الراوى بروايته ؟

(وهو أمر يبلغ غاية الدقة فى البحث عن الخبر الصادق الأمـين فـى نقـل نـص الحديث الشريف)، لأن عملية البحث هذه للتعرف على تفرّد الراوى بالحديث تسمى (الاعتبار) وإذا كان هذا الـراوى قـد انفـرد بالراويـة، و لم يجـدوا ثقـة غـيره روى هـذا الحديث، كان الحديث (فردًا مطلقًا)، أو (غريبًا).

مثال ذلك : أن يروى "حماد بن أبـى سـلمة" حديثـا عـن "أيـوب" عـن "ابـن سيرين" عن "أبى هريرة" عن النبى – صلى الله عليه وسلم – وهنـا ننظـر.. هـل رواه ثقة آخر غير "حماد بن أبى سلمة" عن "أيوب".. ؟

فإن وجدت رواية ثقة آخر، وبقى الإسـناد مـن "أيـوب" إلى آخـره (إلى النبـى صلى الله عليه وسلم) كان ذلك متابعًا تامًا، بمعنى أن الحديث قد جاء من طريـق آخـر برواية ثقة آخر، ولكن بنفس باقى الإسناد.

وإذا لم يوجد فى الإسناد "أيوب" أيضا أى لا يوجد الراوى الأول ولا شيخه، إنما يوجد شيخ شيخه وهو "ابن سيرين"، فإن كان كذلك؛ فهى متابعة قاصرة.

بيان للإسناد السابق ذكره :

	الراوى	شيخه	شيخ شيخه	الصحابى
	"حماد بن أبى سلمة"	"أيوب"	"ابن سيرين"	"أبو هريرة"
المتابعة التامة :	راوٍ ثقة آخر	كما هو	كما هو	كما هو

أ- راوٍ ثقة آخر　　شيخ آخر ثقة　　كما هو　　كما هو

المتابعة القاصرة:

ب- راوٍ ثقة آخر　　شيخ ثقة آخر　　ثقة آخر　　كما هو

جـ- راوٍ ثقة آخر　　شيخ ثقة آخر　　ثقة آخر　　صحابى آخر

والملاحظ أن المتابعة التامة هى وجود راوٍ آخر ثقة وبقاء حلقات الإسناد كما هى.

والمتابعة القاصرة هى وجود شيخ آخر (ثقة)، وتبقى هذه الصفة فى تغيير باقى حلقات الإسناد حتى عند الصحابى.

ملاحظة : إذا لم توجد تلك المتابعات أصبح الحديث فردًا غريبًا، جاء عن هذا الطريق فقط.

كحديث : «**أحبب حبيبك هونًا ما**»[1]..

معنى الحديث (أى حباً مقتصدًا لا إفراط فيه)، وإضافة (ما) إليه، تفيد التقليل، يعنى لاتسرف فى الحب والبغض؛ فعسى أن يصير الحبيب بغيضًا، والبغيض حبيبًا؛ فلا تكون قد أسرفت فى الحب فتندم، ولا فى البغض فَتَسْتَحِيى.

الحديث رواه "الترمذى" من طريق "حماد بن أبى سلمة" (بالإسناد السابق) وقال : «**غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلاّ من هذا الوجه**»، ويشير "السيوطى" : أى من وجه ثابت، لأنه قد رواه "الحسن بن دينار" عن "ابن سيرين"، والحسن بن دينار" متروك الحديث لا يصلح للمتابعات، -كما جاء فى "الباعث الحثيث"-[2].

وبعد أن أوضحنا موضوع المتابعات، بقى أن نوضح أيضا موضوع الشاهد.

---

[1] المرجع السابق : ٥٠.

[2] المرجع السابق : ص٥١.

وبيانه : أننا إذا وجدنا الحديث غريبًا - كما ذكرنا -، ثم وجدنا حديثًا آخر بمعناه كان الثانى شاهدًا للأول.

ممن تُقبل رواية الحديث. ؟

إن تقبُّل الحديث يتوقف على صحة الإسناد فى المقام الأول، وإذا صح الإسناد، و لم يصح المتن، وأصبح المتن مختلقًا مكذوبًا كان الحديث مرفوضًا لا يقبل، بل يحظر التقرب منه، أو أن يكون مدارًا للنقاش، مدام قد عُرف أنه موضوع.

وبداية علينا أن نعرف بالراوى.. من هو الراوى. ؟

الراوى هو الذى يتلقى الرواية ممن فوقه ويؤديها بإحدى صيغ الأداء المعروفة.

يظهر اهتمام علماء الحديث برواته حينما يتناولون فحص صفات الراوى على كل المستويات للتأكد من سلامته وعدله والوثوق بروايته.

وقد وضع علماء الحديث ألقابًا تبيّن مدى تحصيل الرواى فى الحفظ أو فى عدد الأحاديث التى يحفظها، أو فى درجة تثبته مما يحفظ !!

أطلقوا لقب (المُسْنِد)، وهو الذى يهتم بسلامة الإسناد ويروى الحديث بإسناده مراعيًا التسلسل من بداية الحديث إلى نهايته، سواء أكان عنده علم به، أو ليس له إلاّ بمجرد الرواية.

ومن ذلك لقب (المحدّث) وهو الذى تتوفر مهارته فى مجال الحديث الشريف عارفًا بالرواية مع تحرّى الألفاظ والحرص على سلامة الأداء، وكذلك درايته بعلوم الحديث ومصطلحاته، ويمكن أن يميّز بين صحيح الحديث من سقيمه، وأن يكون ضابطًا لكل هذه الأمور عارفًا لها عن طريق أئمة العلم.

.. وقال "ابن الجزرى" : «المحدّث:من تحمّل الحديث رواية واعتنى به دراية»[1].

---

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٧٦.

وكذلك لقب (الحافظ)، هو الذى يتوسع فى مجال الحديث، كما أنه تجتمع فيه صفات المحدّث، إضافة إلى كثرة الحفظ، حتى قالوا إن (الحافظ) من وعى (مائة ألف حديث) متنا وإسنادًا، وقد قالوا إن الإمام "أحمد بن حنبل" كان يحفظ (ألف ألف حديث)، كما أن له معرفة بصحيح الحديث.

«وقد أطلقوا لفظ (الحاكم) على من أحاط بجميع الأحاديث المروية متنًا وإسنادًا، وجرحًا، وتعديلاً، وتاريخًا»[1] .

أما من تُقبل روايته؛ فيشترط فيه أن يكون عدلاً لما يرويه، والعدل هو المسلم البالغ العاقل، وفى الحديث : «لا تأخذوا العلم إلاّ ممن تقبلون شهادته»[2] ، ولا تقبل الشهادة إلاّ ممن يتصفون بالعدالة..

ويشير "تدريب الراوى"[3] إلى ما روى من طريق "الشعبى" عن "ابن عمر" عن "عمر" قال : كان يأمرنا أن لا نأخذ إلاّ عن ثقة، وروى "الشافعى" وغيره عن "يحيى بن سعيد" قال : سألت ابنًا لـ "عبد الله ابن عمر" عن مسألة فلم يقل فيها شيئًا، فقيل له : إنا لنعظم أن يكون مثلك ابن إمامىْ هدى، تُسأل عن أمر ليس عندك فيه علم، فقال : أعظم والله من ذلك عند الله، وعند من عرف الله، وعند من عقل عن الله أن أقول بما ليس لى فيه علم أو أخبر عن غير ثقة..

وأن يكون الراوى ضابطًا لما يرويه، متيقظًا حافظًا إن حدّث من حفظه أو ضابطًا لكتابه إن كان يقرأ من كتاب، عالمًا بالمعانى ودلالاتها، وبما يتغير من المعانى، إن روى بالمعنى.

وقالوا إن العدالة هى ملكة تحمل صاحبها على التقوى، واجتناب كل معصية،

---

[1] د. محمد عجاج الخطيب : أصول الحديث، ص ٤٤٨.

[2] رواه البيهقى فى المدخل من حديث ابن عباس مرفوعًا وموقوفًا، راجع، تدريب الراوى، ٣٠٠/١.

[3] نفس المرجع : ٣٠١/١.

وما يخل بالمروءة عند الناس. حتى أشاروا إلى كل ما يحط من قدر الإنسان في الأعراف الاجتماعية الصحيحة والسليمة، والسلوك المتزن الحسن.

وقد ذكر صاحب "منهج النقد" ما لخصه "ابن الصلاح" : «أن نعتبر (أي نوازن رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان)، فإن وجدنا رواياته موافقة، ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتجّ بحديثه»[1].

وهكذا يعرف الضابط بموافقة روايته لأحاديث الثقات، ولو من حيث المعنى، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، أما إن كثرت، وندرت المخالفة، اختل الضبط، ولم يحتجّ بحديثه.

و(الحافظ) قد يعتريه الوهم تارة في الكتابة وتارة في القول، «وقد روى مسلم حديث : لاتسبوا أصحابي : عن "يحيى بن يحيى"، و"أبي بكر" و"أبي كريب" ثلاثتهم عن "أبي معاوية" عن "الأعمش" عن "أبي صالح" عن "أبي هريرة"، ووهم عليهم في ذلك، إنما رووه عن "أبي معاوية" عن "الأعمشى" عن "أبي صالح" عن "أبي سعيد"، كذلك رواه عنهم الناس، كما رواه "ابن ماجه" عن "أبي كريب" أحد شيوخ "مسلم" فيه، قال : والدليل على أن ذلك وهم وقع منه في حال كتابته لا في حفظه: أنه ذكر أولاً حديث "أبي معاوية"، ثم ثنى بحديث "جرير"، وذكر المتن وبقية السند، ثم ثلث بحديث "وكيع"، ثم ربعّ بحديث "شُعبة"، ولم يذكر المتن ولا بقية الإسناد عنهما، بل قال عن "الأعمش" بإسناد "جرير"، و"أبي معاوية" بمثل حديثهما، فلولا أن إسناد "جرير" و"أبي معاوية" عنده واحد لما جمعهما في الحوالة عليهما..»[2].

---

[1] د. نور الدين عتر : منهج النقد، ص ٨٠.

[2] السيوطي : تدريب الراوي، ١/٣٠٤.

متى يختل الضبط عند الراوى.. ؟

إذا قبلَ الراوى التلقين فإن ذلك يعتبر عيبًا من عيوب اختلال الضبط إذ يُعرض عليه حديث ليس من مروياته، ويقولون إنه من روايتك؛ فيقبله ولا يميزه، ذلك لأنه يفقد شرط التيقظ؛ فهذا لا يقبل حديثه.

وإذا كثر السهو فى روايات الراوى؛ فإن ذلك يدل على سوء الحفظ؛ فتقل صفة الضبط، أو تكاد تنعدم؛ فيرد الحديث.

كما أشاروا إلى أن من غلط فى حديث وبيّن له غلطه فلم يرجع عنه، وأصرّ على روايته لذلك الحديث سقطت رواياته و لم يكتب عنه.

وكذلك الراوى الذى يقرأ من كتاب، وهو يعلم أنه غير صحيح بمعنى أنه لم يطابق الأصول المسموعة المتلقاة عن المصنفين بالسند الصحيح، ومع هذا فهو يتساهل حيال تلك النسخة، كما يتساهل فى الرواية. مثل هذا النوع يعتبر ممن يختل عندهم الضبط.

أما عدالة الراوى :

فقد اشترط علماء الحديث أن ينص اثنان على عدالة الراوى، وذلك قياسًا على عدالة الشاهد، ومن ناحية أخرى يمكن أن يحكم على الراوى بالعدالة إذا اشتهرت صفة العدالة عنده وشاعت صفتا الثقة، والأمانة عنده أيضا، وهنا يمكن أن يستغنى عن بيّنة بعدالته.

وقد ضربوا لذلك مثلا.. وقالوا : مثل : "مالك"، و"شعبة"، و"سفيان الثورى"، و"سفيان بن عيينه"(*)، و"الليث بن سعد"..

ويشير بعض العلماء إلى أن التعديل يمكن أن يثبت بشهادة واحد. وإذا قيل "أخبرنى فلان وفلان" وذلك على الشك، وكانا عدلين احتج بذلك.

(*) أحيانا يطلقون عليهما "السفيانان".

والسبب أنه عينهما، وتحقق السماع بالحديث من أحدهما وكلاهما مقبول لأنه عدل[1]، أما الجهل بالمحدّث، فيشير صاحب "تدريب الراوى" أنه وقع فى صحيح "مسلم" أحاديث أُبهم بعض رجالها، كقوله في "كتاب الصلاة" حدثنا صاحب لنا عن "إسماعيل بن زكريا" عن "الأعمش"، وهذا فى رواية "بن ماهان"، أما رواية "الجلودى" ففيها، حدثنا "محمد بن بكار" حدثنا "إسماعيل"، وفيه أيضا : وحدثت عن "يحيى ابن حسان"، و"يونس المؤدب"، فذكر حديث "أبى هريرة" : كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا نهض من الركعة الثانية استفتح القراءة "بالحمد لله رب العالمين"، وقد رواه "أبو نعيم" فى المستخرج من طريق "محمد بن سهل بن عسكر" عن "يحيى ابن حسان".. و"محمد بن سهل" من شيوخ "مسلم" فى صحيحه.

وفى هذه الحالة (الجهل بالمحدّث) لم يحتج بالحديث لاحتمال الجهل بالمخبر، وعدم معرفة عدالته.

ومن الذين تقبل رواياتهم :

إذْ تقبل الرواية من التائب من الفسق[*]، أما الكذب فلا تقبل رواية التائب منه؛ فالعلماء يرفضون رواية من أسقط خبره بكذب، حتى قالوا: من كذب فى خبر وجب إسقاط ما تقدم من حديثه.

وزيادة فى دقة التثبت من الرواة، وتأكيد صفة الوثوق بالرواية، حتى نصل إلى الاطمئنان على الحديث المخبر به ، وضع العلماء ألفاظًا للجرح والتعديل.. وترتيبها :

- **أعلى ألفاظ التعديل** : ثقة أو متقِن، أو ثَبْت، أو حجةٌ، أو عَدْل، حافظ، أو عدل ضابط

- **الدرجة الثانية من ألفاظ التعديل**: صدوق، أو محلة الصدق، أو لابأس به

---

[1] راجع.. التدريب، للسيوطى، ١/٣٢٢.

[*] الفسق هو الخروج على متطلبات التشريع.

وإن كانوا يعتبرون التعبير بكلمة (ثقة) أرفع من التعبير (بلا بأس به)، وإن اشتركا فى مطلق الثقة، ويدل على ذلك أن "ابن مهدى" قال: حدثنا "أبو خَلْدة" (وهو خالد بن دينار، فقيل له : أكان ثقة ؟، فقال: كان صدوقًا، وكان مأمونًا.. الثقة "شعُبه"، و"سفيان".

- **الدرجة الثالثة من ألفاظ التعديل:** شيخ، وهذا يكتب حديثه وينظر فيه.

- **الدرجة الرابعة** : صالح الحديث، ويمكن أن يكتب للاعتبار(*) كما ذكروا ألفاظ الجرح ومراتبها :

- لّين الحديث، أدنى مراتب الجرح، وأقربها إلى التعديل ولّين الحديث يكتب حديثه، ويمكن أن يدخل مع الاعتبارات وقال الدَّارَقُطِنّى : «إذا قلت لّين الحديث لم يكن ساقطًا، ولكن مجروحًا بشيء لا يسقط عن العدالة»[1].

- من ألفاظ الجرح : ضعيف الحديث، إذا قيل ذلك فإن حديثه لا يطرح، ولكن يمكن أن يدخل ضمن الاعتبارات = ومنها : متروك الحديث، أو وَاهِيهِ، أو كذّاب، فهو ساقط لا يكتب حديثه، ولا يعتبر به، ولا يستشهد.

أصول الحديث :

بعد هذه الأطروحة لعلوم الحديث من خلال نصوصه ومن المعروف أن علوم الحديث، أو مصطلح الحديث، أو قوانين الحديث تعتبر معاييرا لهذا العلم كعلم النحو بالنسبة للغة، وعلم أصول الفقه بالنسبة للفقه.

وقد نشأ مصطلح الحديث أو علوم الحديث خطوة خطوة فى تقدم سريع، يصاحب في ذلك جَمْع الحديث وتدوينه، وقد ظهرت فى هذا العلم مصنفات عدة، منها ما يتناول كل ما يتعلق بهذا العلم، كما حدث فى علوم القرآن التى تناولت النص القرآنى من كل جوانبه.

(*) راجع : ما هو الاعتبار فى هذا الكتاب، ص ١٨.

(1) السيوطى : تدريب الراوى، ٣٤٦/١.

فظهر فى الحديث علم الجرح والتعديل (مثلا) كما تكلم هذا العلم عن تاريخ الرواة، وتكلم فى غريب الحديث، وفى ناسخ الحديث ومنسوخه.

وهكذا يستقل علم الحديث بمصطلحاته وموضوعاته وفروعه.

نلحظ من هذا كله أنه قد هيأ لهذا الحديث الشريف من يقوم على رعايته والعناية به، والبحث فى كل جوانبه، تصفية، وتنقية له من كل الشوائب، خدمة لهذا العلم الجليل وصيانة للنص الدينى من كل مكذوب أو موضوع، أو ضعيف.

ومن الموضوعات التى يعرف بها اتصال الإسناد أو انقطاعه، هو تاريخ وفيات الرواة :

وتعود أهمية هذا الموضوع إلى أنه قد يدّعى قوم الرواية عن قوم؛ فينظر فى التاريخ، ربما يظهر زعمهم الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين.

كما حدث فى سؤال "إسماعيل بن عياش" رجلاً (ليختبره).. أىُّ سنة كتبت عن "خالد بن معدان" ؟؛ فقال : سنة ثلاث عشرة ومائة، فقال : انت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين، فإنه مات سنة ست ومائة.

ويقولون حينما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ، «وقال "أبو عبد الله الحميدى" : ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم التهم بها: العلل، والمؤتلف والمختلف، ووفيات الشيوخ»[1].

وبداية أشار العلماء إلى العمر الذى قضاه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وصاحباه "أبو بكر" و"عمر" رضى الله عنهما ثلاث وستون سنة، وقُبض رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ضحى الاثنين لثنتى عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من الهجرة، و"أبو بكر" فى جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة.

---

[1] السيوطى : تدريب الراوى، ٢/٣٥٠.

والصحيح الذى جزم به الأئمة وصححه الحفاظ، وثبت بأسانيد صحيحه عن "عائشة" وغيرها.. عشية ليلة يوم الثلاثاء لثمان بقين من جمادى الآخرة.

وتوفى "عمر" آخر يوم فى ذى الحجة (يوم الجمعة) سنة ثلاث وعشرين، ودفن يوم السبت، مستهل المحرم.

وقتل "عثمان" فى ذى الحجة يوم الجمعة ثانى عشرة سنة خمس وثلاثين، وعمره اثنتين وثمانين سنة.

وقتل "على بن أبى طالب" فى شهر رمضان ليلة الحادى والعشرين منه سنة أربعين، وعمره أربع وستون سنة.

كما توفى (معًا) "طلحة" و"الزبير" فى يوم واحد إذ قُتلا فى "وقعة الجمل" فى العاشر من جمادى الأولى سنة ست وثلاثين، وعمرهما أربع وستون سنة.

و"سعد بن أبى وقاص" توفى سنة خمس وخمسين، وعمره أربع وسبعون سنة، و"عبد الرحمن بن عوف" سنة اثنتين وثلاثين، وعمره خمس وسبعون سنة، و"أبو عبيدة" سنة ثمانى عشرة، وعمره ثمان وخمسون.

وقد عاش اثنان من الصحابة، وهما حكيم "ابن حِزَام"، و"حسان ابن ثابت"، ستين سنة فى الجاهلية، وستين فى الإسلام، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين، ويقول "ابن إسحاق" : عاش "حسان" وآباؤه الثلاثة كل واحد مائة وعشرين، ولا يعرف لغيرهم من العرب مثل ذلك.

ويقولون أيضا.. فى الصحابة من شارك "حكيم"، و"حسان" فى هذا العمر وهو "حويطب بن عبد العزى القرشى"، وهو من "مسلمة الفتح"، عاش ستين سنة فى الجاهلية وستين سنة فى الإسلام، ومات سنة أربع وخمسين.

ومن أصحاب المذاهب.. "سفيان الثورى" مات بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، وُلد سنة سبع وتسعين.. عمره أربع وستون سنة.

و"مالك بن أنس" مات بالمدينة سنة تسع وسبعين ومائة، وقد ولد سنة ثلاث وتسعين عن ست وثمانين سنة.

و"أبو حنيفة النعمان بن ثابت" مات ببغداد سنة خمسين ومائة وكان مولده سنة ثمانين، وكان عمره سبعين سنة.

و"أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي" مات بمصر آخر رجب سنة أربع ومائتين، وولد سنة خمسين ومائة بغزة بالشام عن عمر يصل إلى أربع وخمسين سنة.

و"أبو عبد الله أحمد بن حنبل" مات ببغداد فى شهر ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين، وولد سنة أربع وستين ومائة عن عمر يصل إلى سبع وسبعين سنة.

ومن أصحاب المذاهب أيضا : "الأوزاعى"، وكان له مقلدون بالشام، مات ببيروت سنة سبع وخمسين ومائة. و"إسحاق بن راهويه"، ومات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، و"أبو جعفر بن جرير الطبرى" المتوفى سنة عشر وثلاثمائة، وداود الظاهرى، ووفاته فى ذى القعدة ببغداد سنة تسعين ومائتين، ومولده بالكوفه سنة اثنتين ومائتين[1].

ومن أصحاب المذاهب المقلدة.. "سفيان بن عيينه" و"الليث ابن سعد المصرى"، وقد انقرضوا فلم يبق منهم إلاّ المذاهب الأربعة .

أما وفيات أصحاب كتب الحديث المعتمدة فهى :

"أبو عبد الله البخارى" وُلد لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، ومات سنة ست وخمسين ومائتين.

وكذلك "مسلم بن الحجاج" مات بنيسابور لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين، ومولده سنة أربع ومائتين، وعمره خمس وخمسون سنة و"أبو داود السجستانى" مات بالبصرة فى شوال سنة خمس وسبعين ومائتين.

---

[1] راجع : تدريب الراوى للسيوطى، ٢/٣٦١.

و"أبو عيسى الترمذى" مات ليلة الإثنين لثلاث عشرة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين.

و"أبو عبد الرحمن النسائى" توفى بمكة سنة ثلاث وثلاثمائة، ومولده سنة أربع عشرة ومائتين عن تسع وثمانين سنة.

ومن الحفّاظ الذين أحسنوا التصنيف فى هذا العلم، "أبو الحسن الدَّارَقُطْنى، مات ببغداد فى ذى القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وولد فى ذات الشهر سنة ست وثلاثمائة. وله من الكتب "السنن"، "العلل".. وغير ذلك.

ومنهم أيضا "الحاكم أبو عبد الله النَّيْسَابورِى"، مات سنة خمس وأربعمائة، ووُلد فى شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وله من الكتب "المستدرك"، "علوم الحديث"، و"التفسير"، وغير ذلك.

و"أبو بكر البَيْهقىّ وُلد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة، ومات بنيسابور فى جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن عمر يصل إلى أربع وسبعين سنة.

و"أبو بكر البغدادى" كان مولده فى جمادى الآخرة سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة، ومات ببغداد فى ذى الحجة سنة ثلاث وستين وأربعمائة، عن ثنتين وسبعين سنة[1].

- التخريج :

يقصد به أن يبحث الراوى عن الحديث، ويصل إلى ما يتعلق ببيان درجته إن كان صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا لمعرفة درجة القبول ومداه، ودرجة الرد ومداه، كما يتعرف على درجة الضبط عند الراوى، ومدى عدالته، وضبط وعدالة رواة الحديث؛ حتى يقف بالحديث عند الحقيقة والتأكد من السلامة.

---

[1] راجع : تدريب الراوى للسيوطى، ٣٥١/٢ وما بعدها.

وطريقة التخريج أن يتتبع العلماء مصادر الحديث عند من أخرجه في مصنفه، والإشارة إلى هذا المصدر، ونسبته إلى راويه، وأن ينص على درجة الحديث لكي يقف القارىء أو الباحث على قوته أو ضعفه.

- المعلقات :

الحديث المعلق، هو الحديث الذى أسقط من أول سنده بعض رواته سواء أكان الساقط واحدًا أم أكثر على التوالى.

إذا سقط منه اثنان فصاعدًا؛ فهو "معضَل" ويمكن أن يجتمع مع بعض صور المعلق.

ومن صور المعلق أن يحذف جميع السند ويقال (مثلا) : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، ويُذكر الحديث، ومنها ما يحذف جميع السند إلاّ الصحابى أو إلاّ الصحابى والتابعى معًا.

مثال الحديث المعلق: يقول "مالك" : عن "ابن عمر" دون أن يذكر أىّ راوٍ بينه وبين هذا الصحابى.

أو يقول "الشافعى" : قال "الزهرى"، أو روى "عطاء"، أو يقول "البخارى" : قالت "عائشة"،أو قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، حاذفًا بذلك الإسناد من أوله إلى آخره.

وقد وقع التعليق كثيرًا فى صحيح البخارى، وجاءت الأحاديث المعلقة عنده على نوعين :

الأول : ما كان معلقًا وجاء موصولاً فى كتابه "الجامع الصحيح" وسبب ذلك أن البخارى لا يكرر الحديث إلاّ لفائدة.

الثانى : من الأحاديث لا توجد إلاّ معلقة، ولم يصل الحديث فى موضع آخر من الكتاب..

ومثاله أن يقول : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.. كذا، و لم يذكر الإسناد، أو يقول : روى "عمر بن الخطاب".. كذا.

وتلك هي صيغة الجزم، وقد تأتي صيغة لا تدل على الجزم ويطلقون عليها صيغة "التمريض"، كأن يقول : يُروى، أو يذكر أو يُحكى.. عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.. إلخ.

فيقول : رُوى عن رسول الله.. كذا، ويحكى عن "أبي هريرة".. كذا.

أما ما جاء في "صحيح مسلم" من المعلقات فهو قليل.. وقد فرّق العلماء بين ما جاء بصيغة (الجزم)، وما جاء بصيغة (التمريض).

فما جاء بصيغة (الجزم)؛ فهو صحيح النسبة إلى من علّق عنه وهو الراوي الذي أضيف إليه. وهذه الصيغة تصح عند كل من "البخاري" و"مسلم".

أما ما جاء بصيغة "التمريض" فلا يحكم بصحته، ولكنه لا يصل إلى درجة السقوط.

حتى قرر "الحاف بن حجر" أن ما جاء بصيغة "التمريض" عند "البخاري"، فيه ما هو صحيح، وفيه ما هو حسن لغيره، وفيه ما هو ضعيف لا عاضد له إلاّ أنه على وفق العمل، وهذا الأخير قليل جدًا عند "البخاري"، وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتصنيف[*].

ومن أمثلة الحديث المعلق، قول "البخاري" في (الطهارة)، قالت "عائشة": «كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يذكر الله على كل أحيانه»، وهو حديث "صحيح".

ومنها قول "البخاري" في (البيوع).. عن "عثمان بن عفان" أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال له : «إذا بعت فِكلْ وإذا اشتريت فاكْتَلْ» وهو حديث "حسن".

---

[*] د. محمد أديب صالح : راجع، لمحات في أصول الحديث..، ص ٢٨٠ وما بعدها، مختصر علوم الحديث لابن جماعة الكناني : (المتوفى ٧٣٣هـ)، ص ١٨١ وما بعدها.

ومن الواضح أن التعليق هو أن يقول البخارى (مثلا) قال "مالك" عن "نافع" عن "ابن عمر".. كذا، أو قال "مجاهد" عن "ابن عباس" عن النبى.. كذا، أو قال "الزهرى" عن "أبى سلمة بن عبد الرحمن" عن "أبى هريرة" عن النبى.. كذا فكل ذلك معلق لأن بين "البخارى" وبين "مالك"، و"مجاهد"، "والزهرى" بعض رواةٍ غير مذكورين.

– المنكرات :

هى تلك الأحاديث التى تفرّد بروايتها ضعيف خالف فيها الثقات، وذلك كأن يكون الراوى سيىء الحفظ أو جاهل، ولا يعرف متنه من غير راويه.

وقد مثّلوا للمنكر، بما رواه "ابن أبى حاتم" من طريق "حُبَيّب ابن حبيب"، عن "أبى إسحاق" عن "العَيْزار بن حريث" عن "ابن عباس" عن النبى –صلى الله عليه وسلم– قال : «من أقام الصلاة وآتى الزكاة، وحجّ وصام، وقرى الضيف دخل الجنة»؛ وهذا الحديث حكم عليه "أبو حاتم" أنه "منكر"[*] لأن راوٍ آخر من الثقات غير "حبيّب بن حبيب" رواه عن "أبى إسحاق" موقوفًا (أى عند الصحابى) والحديث بهذه الصورة الأخيرة يسمى (معروفًا) أما الصورة الأولى؛ فهو (منكر).

وفى كتاب "منهج نقد المتن"[1]، أن من الحديث حديثًا له ضوء كضوء النهار نعرفه به، وأن من الحديث حديثًا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها.. وتلك الكلمات إن هى إلاّ قبس من الأحاديث النبوية.. التى مهدت للعلماء القول برد الروايات المنكرة.

وقال "الخطيب البغدادى" : ولا يقبل خبر الواحد فى منافاة حكم العقل، وحكم القرآن، والسنة المعلومة، والفعل الجارى، وكل دليل مقطوع به. وقال : وكل

---

[*] راجع : تدريب الراوى للسيوطى، ١/٢٤٠.

[1] د. صلاح الدين الأدلبى : منهج نقد المتن، ص ٢٣٥.

خبر واحد، دلّ العقل أو نص الكتاب أو الثابت من الأخبار أو الإجماع، أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته. ووجد خبر آخر يعارضه؛ فإنه يجب إطراح ذلك المعارض، والعمل بالثابت الصحيح اللازم، لأن العمل بالمعلوم واجب على كل حال.

-المعنعن :

هو الإسناد الذى فيه (فلان عن فلان) «وهو حديث مرسل حتى يتبيّن اتصاله»[1] ، والذى عليه أغلب علماء الحديث أنه متصل بشرط أن لا يكون المعنعن مدلسًا، وبشرط إمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضهم بعضًا، وإذا فقد أحد هذين الشرطين لا يكون متصلاً.

- المؤنن :

هو ما يأتى فى إسناده (حدثنا فلان، أن فلانا حدثه بكذا..) مثل قولهم.. حدّث "مالك" عن "ابن شهاب" أن "سعيد بن المسيب" قال كذا.. وقد فرّق بعض العلماء بين اللفظين (أن، عن) إذ يرون أنّ (أن) محمولة على الانقطاع حتى يتبيّن السماع فى ذلك الخبر بعينه من طريق آخر، أو يأتى ما يدل على أنه قد شهده أو سمعه، ولكن أكثرهم يسوى بينهما..

القرآن الكريم، الحديث القدسى، الحديث النبوى، ووجوه الفرق بينهما:

الحديث القدسى هو الذى يرويه النبى -صلى الله عليه وسلم- عن ربه عزّ زجل، وقد أوحى به الله سبحانه وتعالى إلى النبى -صلى الله عليه وسلم-، وهو وحى مروى عن النبى عن ربه عز وجل.

وتلك الأحاديث هى التى نقلت إلينا آحادًا عن النبى -صلى الله عليه وسلم، مع إسناده لها عن ربه فهى من كلامه تعالى، تضاف إلى النبى؛ فهو المخبر بها عن الله تعالى.

---

[1] د. محمد عجاج الخطيب : أصول الحديث، ص ٣٥٦.

إذ يقال فيه : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه، ولاتنحصر تلك الأحاديث فى كيفية من كيفيات الوحى بل يجوز أن تنزل بأى كيفية.. كرؤيا النوم، أو الإلقاء فى الروع، أو على لسان الملك.

ولروايتها صيغتان :

١-أن يقول : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيما يرويه عن ربه.

٢-أن يقول : قال الله تعالى فيما رواه عنه رسوله -صلى الله عليه وسلم.

مثال الحديث القدسى : قال الله تعالى فى الحديث القدسى: «**إذا همّ عبدى بسيئةٍ فلا تكتبوها عليه ؛ فإن عملها فاكتبوها له سيئة، وإذا همّ بحسنة فلم يعملها، فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشرًا**»(*) رواه مسلم والبخارى.

فنسبة الحديث القدسى إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- نسبة إخبارية، لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- هو الذى يخبر الناس بهذا الحديث.

والرسول -عليه الصلاة والسلام- قد روى بعض الأحاديث القدسية بمعناها لابلفظها، كما فى حديث «**قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: آتانى آتٍ من ربى فأخبرنى - أو قال فبشرنى- أنه من مات من أمتى لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة**»؛ فهذه العبارة التى قالها الرسول لايمكن أن تكون حكاية لنفس الألفاظ التى أوحيت إليه.

والقرآن الكريم هو كلام الله -سبحانه وتعالى- عن طريق الوحى بلفظه تلقاه محمد -صلى الله عليه وسلم-، وهو كتاب لا يمسه إلاّ المطهرون، والقرآن معجز من كل الوجوه، محفوظ من التغيير والتبديل، والقرآن الكريم لا يروى بالمعنى، وإنما يقرأ بلفظه فى الصلاة، وهو النص الذى يتعبد بتلاوته أى يقرأ فى الصلاة، وقد وصل إلينا

(*) رواية مسلم والبخارى : (راجع، أدب الأحاديث القدسية للدكتور أحمد الشرباصى : ص١٣.

عن طريق التواتر، وهو نص قطعى ثابت، ولا يطلق لفظ (القرآن) إلاّ على هذا الكتاب الكريم.

أما الفروق بين الحديث القدسى والقرآن الكريم :

- أن القرآن يتجلى فيه الإعجاز وتحدّى البشر بخلاف الحديث القدسى.
- والقرآن هو المتعبد بتلاوته بخلاف الحديث القدسى.
- والقرآن الكريم لا تجوز تلاوته بالمعنى.
- والقرآن متواتر اللفظ فى نقله، والحديث القدسى مروى عن طريق الآحاد.

أما الحديث النبوى؛ فهو ما جاء عن رسول الله من قول أو فعل أو تقرير، وهو بألفاظ من عند الرسول، وهى فى جملتها تسمى السنة النبوية وهى مع القرآن الكريم تشكّل التشريع الإسلامى الكامل للعبادات والمعاملات والعادات، وهى لا يتعبد بتلاوتها بل يعمل بأحكامها.

وليس الحديث النبوى كالحديث القدسى، لأن الحديث النبوى ليس مرويًا عن الله سبحانه وتعالى ولايصح إضافته إليه.

ويثير العلماء سؤالاً.. هل الأحاديث القدسية فقط دون الأحاديث النبوية ودون بقية السنة المطهرة هى التى جاءت بوحى.. ؟

الواقع أن هناك خلافًا فى هذه النقطة، والصحيح أن الأحاديث النبوية وبقية السنة قد جاءت بوحى أيضا، والدليل على ذلك قول الله تعالى «وما ينطق عن الهوى» قوله -صلى الله عليه وسلم- «ألا إنى أوتيت الكتاب ومثله معه»[1].. خاصة ما يتعلق بأمور الدين والتشريع، والنصائح والإرشادات.

لم تقف عناية علماء الحديث عند حد؛ فقد تعددت اهتماماتهم برجال الحديث (رواته)، وفحص رجال السند من كل جانب سواء عند اتصال السند

[1] يحيى بن شرف النووى، الأحاديث القدسية، ص ١٢.

أو انقطاع. تسلسل السند بالارتباط الوثيق الصادق، والبعد عن التدليس، وحال الرواة ومدى صدقهم وأمانتهم.وقد تطرق بحثهم حول آداب المحدث :

إذْ يشترط أن لا يتصدى للحديث إلاّ من بلغ من العمر سنًا يستكمل فيه تجربته، ويصل فيه إلى تعقل الأمور، ووزنها وحسن التصرف فيها، فيقولون «أن لا يتصدى للحديث إلاّ بعد استكمال خمسين سنة، وقال غيره : أربعين سنة»[1].

وقد ذكروا أن منهم علماء حدّثوا قبل الأربعين، بل قبل الثلاثين، منهم : "مالك بن أنس".

ولا شك أن إشارتهم إلى بلوغ سن معنية لمن أراد أن يتصدى للحديث، إنما هو حرص على أن لا يتعرض لهذا النص الشريف إلاّ من بلغ قدرًا من الإدراك الواعي، والفهم المتفتح.

ومما هو جدير بالنظر أنهم أشاروا إلى أن من بلغ الثمانين له أن يمسك (بمعنى أن لا يتعرض للحديث)، لأنهم يخشون أن تختلط عليه الأمور لكبر سنه.

ومع ذلك فمن العلماء من يحفظ الله عليه ملكاته، فيتصرف تصرفًا متوازنًا حتى عند استكمال المائة سنة، ومن هؤلاء "الحسن بن عرفة"، و"أبو القاسم البغوى"، و"القاضى أبو الطيب الطبرى" (أحد أئمة الشافعية)، لكن إذا كان الاعتماد على حفظ الشيخ الراوى، فينبغي الاحتراز من الخلط عنده إذا طعن فى السن.

ثم بعد ذلك يتكلم العلماء عن خُلق المحدّث؛ إذ ينبغى أن يكون المحدث جميل الأخلاق، سلوكه حسن، وأن تكون نيته سليمة وصحيحة.

ومن آداب العلاقة بين جمهور المحدثين، وتنظيم التصرفات فيما بينهم، ينبغى أن لا يحدث بحضرة من هو أولى، من ناحية السن، أو يكون قد سمع، ووعى الحديث أكثر من هذا المحدث وانظر كيف يحترم المحدث، والمستمعون بجلس الحديث وينصتون إليه.

---

[1] الباعث الحثيث : شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تحقيق أحمد شاكر، ص ١٢٨.

«فقالوا : لا ينبغى عقد مجلس التحديث، وليكن المسمع على أكمل الهيئات، كما كان "مالك" رحمه الله : إذا حضر مجلس التحديث، توضأ، وربما اغتسل، وتطيّب، ولبس أحسن ثيابه، وعلاه الوقار والهيبة، وتمكن فى جلوسه، وزجر من يرفع صوته، وكان "مالك" رحمه الله إذا رفع أحد صوته فى مجلس التحديث انتهره، وزجره، ويقول : قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ...﴾ (الآية ٢ سورة الحجرات) فمن رفع صوته عن حديثه فكأنما رفع صوته فوق صوته»[1].

وقد بلغ من اهتمامهم بالإسناد الذى يعتبر خصيصة من خصائص هذه الأمة أنهم يحرصون على سلامته، ويشيرون إلى اختلاف أحواله، عند صعود السند قربًا إلى رسول الله أو هبوطه بكثرة الرواة بعدًا عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فتكلموا عن :

الإسناد العالى، والإسناد النازل :

وهو وجه من وجوه النقل لحديث رسول الله، والإسناد العالى مرغوب فيه – بطبيعة الحال– وهو مفضل عند أصحاب الحديث وقد حدا بهم هذا الأمر إلى الانتقال من بلد إلى بلد مرتحلين، متحملين لكل المشاق والمصاعب، وأهوال السفر للحصول على إسنادٍ عالٍ.

والإسناد العالى يقلّ فيه عدد الرواه، ويقترب السند من رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لأنهم يعتبرون أن الإسناد إذا طال فيه البحث عن أحوال الرواة، وكثر الجرح والتعديل.

ويقولون : إن أشرف وأحسن أنواع العلو ما كان قريبًا من رسول الله، وقد يكون القرب من إمام حافظ، أو مصنِّف وقد قسموا الإسناد إلى أقسام منها :

---

[1] الباعث الحثيث : شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير، تحقيق أحمد شاكر، ص ١٢٩.

ما هو أعظمها وأجلّها، وهو القرب من رسول الله بإسناد صحيح. أما إذا اعتراه ضعف أو خلل؛ فلا التفات إليه.

ومن الإسناد العالى ما يقع قريبًا من إمام من أئمة الحديث كـ "الأعمش"، و"ابن جريج"، و"مالك"، و"شُعبة"، مع صحة الإسناد إليه.بحيث لا يكون بين الراوى، وإمام الحديث عدد من الرواة.

وقد يكون علو الإسناد بالنسبة لكتاب من كتب الحديث المعتمدة المشهورة والمعروفة، وهى كتب الحديث الستة.كما لو أتيت بحديث رواه البخارى (مثلاً)، فترويه بإسناد آخر عن شيخ البخارى، أو عن شيخ شيخه، وهكذا يكون رجال الإسناد فى الحديث أقل عددًا مما لو رويته من طريق البخارى.

أما الإسناد النازل؛ فهو ضد العلو، وعند قبوله لابد أن يكون رجال الإسناد النازل أجلّ من رجال الإسناد العالى، وإن كان الجميع يشترط فيهم الثقة.ويشير كتاب "الباعث الحثيث"[1] إلى أن الإسناد العالى أفضل من غيره، ولكن هذا ليس على إطلاقه، لأنه إن كان فى الإسناد النازل فائدة تميزه فهو أفضل، كما لو كان رجاله أوثق من رجال العالى، أو أحفظ، أو أفقه، أو كان متصلاً بالسماع.إذ ليست جودة الحديث فى قرب الإسناد، ولكن جودته فى صحة الرجال.

مثال : قال "وكيع" لأصحابه : أيّما أحب إليكم : **"الأعمش"** عن **"أبى وائل"** عن **"ابن مسعود"** !! أو **"سفيان"** عن **"منصور"** عن **"إبراهيم"** عن **"علقمة"** عن **"ابن مسعود"**.

قالوا : الأول، فقال : "الأعمش" عن "أبى وائل" : شيخ عن شيخ، و"سفيان" عن "منصور" عن "إبراهيم" عن "علقمة"عن "ابن مسعود" : فقيه عن فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء أحب إلينا مما يتداوله الشيوخ.

---

[1] المرجع السابق.

ويتضح من الموضوعات التى عرضنا لها أن دراسة علوم الحديث تهدف إلى التأكد من عدالة الذين نقلوا الأخبار من لدن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حتى تم تدوينها، وذلك لكى نحصل على حديث صحيح وسليم، صدر عن الرسول، أو خبر جاء عن صحابته أو تابعيهم.ووصل إلينا مفصلاً مبيِّنًا ما هو صحيح منه أو غير صحيح فقد أراحنا العلماء عناء البحث، ووضعوا بين أيدينا ما هو صحيح من الحديث وما هو مقبول، وما هو مردود.

ولا شك أن الحديث نص دينى يدعو إلى الحسنى، وإلى الرقى بخلق الإنسان، حتى يصدق فى مجال عمله، ويقوم بأدائه على خير وجه.تصديقًا لقول الله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ. . .﴾

(الآية ١١٠ سورة آل عمران).

فهى أمة قدوة للإنسانية كلها؛ فعليها أن تكون على حالٍ طيبة من الخلق الكريم، والسلوك الحسن، وأن تكون على خير دائمًا، بعيدة عن المنكرات.

وعند دراستك لنصوص الحديث، تجد أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو الأسوة، تحلّى بجميل الخلق، وطيب العادات، وعلينا أن نتبع رسول الله -صلى الله عليه وسلم-فى ذلك، ونتأسى به.

الرواية:

بينما يأتى الوحى بالتنزيل من لدن حكيم خبير، ويتلقاه الرسول صلى الله عليه وسلم، كان الصحابة يأخذون من الرسول شرحًا وتوضيحًا لأمور الدين من خلال أحاديثه صلى الله عليه وسلم، وكانوا يقصدون إلى التفقه فى الدين، مقبلين على أقوال الرسول وأفعاله؛ فكانت مجالسه صلى الله عليه وسلم هى الحلقات العلمية الأولى التى عرفت فى التاريخ العربى.

وما من شك فى أن الرسول عليه السلام، ومن خلال مهمته التى كلفه الله بها، كان أوّل من علّم، وكان أوّل من صدرت عنه الرسائل التى تحمل دعوة الإسلام، وكأنها تشبه الرسائل العلمية: كرسالة الزكاة التى أملاها، وكانت عند أبى بكر رضى الله عنه.

وقد بدأ علم الرواية بعد أن صعدت روحه الطاهرة إلى الرفيق الأعلى (صلى الله عليه وسلم)، ويشير "الرافعى"(*) فى كتابه "تاريخ آداب العرب" إلى أن أبا بكر رضى الله عنه هو الذى وضع شروط هذا العلم، وتعتبر الرواية طريقًا للإسناد الصحيح، إذا توفرّت الحيطة فى قبول الأخبار؛ فكان لا يقبل الخبر من أحد إلاّ بشهادة على سماعه من الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد قال على بن أبى طالب رضى الله عنه: «كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثًا نفعنى الله بما شاء منه، وإذا حدثنى عنه محدث استحلفته، فإن حلف لى صدقته».

وفترة الصحابة قريبة عهد برسول الله صلى الله عليه وسلم، وفى عهدهم لم تكن تنقض مادة الحديث بعد، لذلك كانت الشهادة على السماع فى وزن العدالة والضبط، وكل ما تقدم به صحة الإسناد.

ثم كان بعد ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه أول من سنّ للمحدثين التثبت فى النقل، إذ كانت طائفة من الناس قد مردت على النفاق، وكانت الحاجة ملحة إلى الرواية، وكان لها منزلة علمية بين الناس، حيث بدأت الشقة فى البعد بين الرسول وصحبه، وسلسلة الرواة بعد ذلك.

وتنبهت النفوس إلى تقادم العهد بصاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم، وأن هذه الآثار ستكون علم من يتخلفون عن مراتب أهل السابقة من التابعين فمن بعدهم؛ فكان عمر وعثمان وعائشة وجلّة من الصحابة رضى الله عنهم يتصفحون الأحاديث، ويكذبون بعض الروايات التى تأتى ويردونها على أصحابها، ثم خشى عمر أن يتسع الناس فى الرواية، وقد شعروا بالحاجة إليها، وقد يقع فيها التدليس والكذب من المنافق والفاجر والأعرابى.

(*) باختصار وتصرف من تاريخ آداب العرب للرافعى ١/ ٢٧٤.

وهنا كان يأمرهم عمر بالتقليل من الرواية، وكان يحاسب من يأتى برواية دون شاهد عليه، أو يكثر منها لأن المكثر من الرواية وإن جاء بالصحيح فقد لا يسلم من التحريف أو الزيادة أو النقصان فى الرواية.

وقد أشار "الرافعى" بما نصه «كان كثير من الصحابة وأهل الخاصة بالرسول صلى الله عليه وسلم: كأبى بكر والزبير وأبى عبيدة والعباس بن عبد المطلب، يقلّون الرواية عنه، بل كان بعضهم لا يكاد يروى شيئًا، كسعيد بن زيد، وهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة.

وكان أكثر الصحابة رواية أبو هريرة... ولهذا كان عمر وعثمان وعلى وعائشة أشدهم إنكارًا عليه واتهامًا، وهو أول راوية اتُّهم فى الإسلام، وكانت عائشة أشدهم إنكارًا عليه.

ثم كانت الفتنة أيام عثمان بن عفان رضى الله عنه، واضطرب من بعدها حبل الكلام فى الخلافة، وخاصة الناس فى ضروب من الشك والحيرة والقلق؛ فكان فيهم من لا يتوقّى ولا يثبت، وأَلِفَ كثير من الناس أمر هؤلاء فلم يبالوا أن يتبينوا فيرجعوا فى الرواية إلى شهادة قاطعة، أو ذلالة قائمة، على أن كل ما كان يقع فى الحديث قبلهم من خطإ فإنما كان من قِبَل ما يعترض المحدّث من السهو والإغفال، مما هو غلط لا شَوْب فيه من تعمُّد الكذب.

وقد قال عمران بن حصين- وهو من الصحابة، توفى سنة ٥٢-: «والله إن كنت لأرى أنى لو شئت لحدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومين متتابعين، ولكن بَطَّأنى عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعوا كما سمعت، وشهدوا كما شهدت، ويحدثون أحاديث ما هى كما يقولون، وأخاف أن يُشبَّه لى كما شُبِّه لهم، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون لا أنهم كانوا يتعمدون»[1].

---

[1] أول من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عامدًا متعمدًا، عبد الله بن سبأ الذى تنسب إليه السبئية، وهم من غلاة الروافض من اليمن، كان يهوديًا أظهر الإسلام وطاف بلاد المسلمين ليوقع الفتنة بينهم، وقد دخل الشام لذلك فى زمن عثمان رضى الله عنه فلم يوافقه أحد. فخرج إلى مصر، وجعل يطعن على أبى بكر الصديق وعمر ويكذب على صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم؛ ثم أخذ بعد ذلك وقتل شر قتلة، وابن سبأ هذا أيضًا هو أول من أظهر الرفض فى أيام على رضى الله عنه، حين حكم الحكمين فى صفين.

غير أن الأعلام كانت يومئذ لا تزال قائمة، والفروع لا تزال باسقة؛ فكان الخطب لم يستفحل؛ حتى إذا خرجت الخوارج وتحزب الناس فرقًا وجعلوا أهلها شيعًا، بدءوا يتخذون من الحديث صناعة، فيضعون ويصنعون ويصفون الكذب؛ ثم ظهر القصاص والزنادقة وأهل الأخبار المتقادمة بما يشبه أحاديث خرافة؛ فوقع الشَّوْب والفساد فى الحديث من كل هذه الوجوه فى عصور مختلفة.

أما القُصَّاص فإنهم كانوا يميلون وجوه القوم إليهم ويستدرُّون ما عندهم بالمناكير والغرائب والأكاذيب من الأحاديث؛ ومن شأن العوام القعود عند القاصِّ ما كان حديثه عجيبًا خارجًا عن فطر العقول، أو كان رقيقًا يحزن القلوب ويستغزر العيون؛ وللقوم فى هذه الفنون الأكاذيب العريضة والأخبار المستفيضة.

وأما الزنادقة فقد جعلوا يحتالون للإسلام ويهجِّنونه بدسِّ الأحاديث المستشنعة والمستحيلة مما يُشْبِه خرافات اليونان والرومان وأساطير الهنود والفرس، ليشنعوا بذلك على أهل السنة فى روايتهم ما لا يصح فى العقول ولا يستقيم على النظر.

وأما أهل الأخبار المتقادمة فقد قصدوا من ذلك إلى إثبات الخرافات الجاهلية وجعلها بسبيل من الصحة للاستعانة بها على التفسير وما إليه. وأمثلة ذلك كله فاشية فى كتب موضوعات الحديث، ولا محل لها فى هذا الفصل؛ فإنما نريد به متابعة تاريخ النشأة الأولى لعلم الرواية، وهى إنما كانت فى الحديث كما علمت.

مهمة السنة:

من المعروف أن القرآن هو المصدر الأول للتشريع الإسلامى، والسنة هى المصدر الثانى؛ فكان عليها أن تفصِّل ما جاء فى القرآن، وأن تبيِّن ما أجمل فيه.

مثال ذلك أن القرآن قد جاء بفرض الصلاة دون تفصيل لشروطها وركعاتها، ولم يبيِّن القرآن مقادير الزكاة، ولم يبيِّن مناسك الحج ولا أحكام الصيام بالتفصيل.

جاءت السنة بالتفاصيل الدقيقة لكل هذه الأمور فالمطَّلع على كتب السنة يجد كل التفاصيل التى تتعلق بالعبادات والمعاملات، وأمور الدين بشكل عام.

كما أن السنة جاءت مقيدة لبعض الأحكام كقطع يد السارق؛ بأن يكون القطع من الرسغ لا اليد كلها وأن القطع لليد اليمنى، إذ جاء فى القرآن الكريم ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٣٨ - المائدة).

وفى شعائر الحج قد أطلق القرآن الكريم شعيرة الطواف، يقول تعالى ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾؛ وقد جاءت السنة مقيدة للطواف بالطهارة؛ فلا يطوف بالبيت الحرام إلاّ من كان طاهرًا، ويظهر هذا أيضًا إجمال القرآن فى الوصية، وقد جاء ذكرها فى آيات المواريث ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، ولم تحدد الوصية، وجاءت السنة بالتحديد؛ فقيدت الوصية بالثلث، وأن تكون لغير الوارث.

وقد وردت تلك الأمثلة فى كتاب "مباحث فى علوم الحديث"[1].

- وقد ورد فى القرآن الكريم أحكام عامة خصصتها السنة النبوية مثل:

- قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ﴾ (١١ النساء). فظاهر الآية عام فى إعطاء الميراث لكل ولد من والده، ولكن السنة النبوية خصصت هذا العام، فلم تورث أولاد الأنبياء من آبائهم. «نحن معاشر الأنبياء نورث ما تركناه صدقه»[2] ولم تورث الولد القاتل من أبيه المقتول «لا نورث القاتل»[3].

- وقال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (٢٧٥ البقرة) فالبيع حلال، وهو عام، يشمل البيع الصحيح والبيع الفاسد، ولكن السنة النبوية بينت أن المراد من البيع فى الآية هو البيع الصحيح.

---

[1] د. كوثر محمود المسلمى: مباحث فى علوم الحديث، من ص ٢٢- ٢٦.

[2] فتح البارى ٦ / ٢٨٩، ٣٣٥، ٣٣٩. وشرح صحيح مسلم للنوى ٣ / ١٣٧٨. ومسند الإمام أحمد ١٥٨/١.

[3] سنن الترمذى كتاب الفرائض وسنن ابن ماجه كتاب الديانات وكتاب الفرائض كما أخرج أحمد ومالك وغيرهما.

توضيح المبهم:

فى الآيات الكريمة ألفاظ مبهمة، تحتاج إلى توضيح، حتى يفهمها المؤمنون فهمًا صحيحًا، وقد تكفلت السنة بتوضيح ذلك، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[1] فلما نزلت هذه الآية الكريمة خاف كثير من الصحابة أن تشمله هذه الآية، حين فهم الظلم بأنه التقصير فى أى حق من الحقوق، فقالوا: يا رسول الله وأينا لم يظلم؟ فبين لهم النبى صلى الله عليه وسلم أن المراد من الظلم هنا: هو الشرك، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[2] .

تأكيد ما جاء به القرآن:

قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[3] .

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[4] .

وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[5] .

فهذه الآيات الكريمة تفيد وجوب الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، من غير تعرض لشروطها وأركانها، فقال صلى الله عليه وسلم: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا» متفق عليه.

---

[1] سورة الأنعام: ٨٣.

[2] سورة لقمان: ١٣، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ١/ ٢٥.

[3] سورة البقرة: ٨٣.

[4] سورة البقرة: ١٨٣.

[5] سورة آل عمران: ٩٧.

تقعيد ما ورد في القرآن مفرقاً:

جاء في القرآن الكريم تحريم الضرر، قال تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾[1] وقال تعالى: ﴿وَلَا تُضَارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾[2] وقال تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾[4] فجمعت السنة النبوية ذلك كله في قاعدة واحدة هي قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا ضرر ولا ضرار».

التفريع على أصل ذكر القرآن:

قال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾[5] فلا يحل أخذ مال أخيك إلا بحق وأخذ ماله بدون رضاه حرام، فجاءت السنة تفرغ على هذا الأصل، فحرمت بيع الثمر قبل بدو صلاحه[6] خشية إصابته بآفة من برد شديد، أو رياح عاتية، فلا يحصل للمشترى ما أراده من الثمر، فبأى حق يأخذ البائع مال المشترى؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:«أرأيت إذا منع الله الثمرة بِمَ يأخذ أحدكم مال أخيه»[7].

استقلال السنة بالأحكام التشريعية:

ثبت في السنة النبوية أحكام تشريعية سكت عنها القرآن الكريم، فلم يوجبها و لم يحرمها ومن أمثلة ذلك:

---

[1] سورة البقرة: ٢٣٣.

[2] سورة الطلاق: ٦.

[3] سورة البقرة: ٢٨٢.

[4] سورة البقرة: ٢٣١.

[5] سورة النساء: ٢٩.

[6] فتح البارى ٥ / ٢٨٩. كتاب البيوع- باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.

[7] فتح البارى كتاب البيوع باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها.. والرسالة للإمام الشافعي، ص٩١، فقد ذكر اتفاق العلماء على بيان السنة للكتاب بتأكيد ما جاء فيه، أو التفريع على أصوله كتطبيق له أو بيان لمجمله - وتخصيص لعامه وتقييد لمطلقه، وذكر اختلاف العلماء في استقلال السنة من حيث مخرجه: هل هو على الاستقلال بالتشريع أم بدخوله ضمن نصوص القرآن. انظر السنة ومكانتها للسباعي، ص٣٨١.

- تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها.

- تحريم الذهب والحرير على الرجال.

- تحريم كل ذى ناب من السباع وكل ذى مخلب من الطير.

- إثبات حق الشفعة للجار.

- ميراث الجدة.

- رجم الزانى المحصن.

وغيرها من الأحاديث التى تحل وتحرّم وتبيح وتوجب، متناسبة مع أهداف القرآن ومقاصده العامة، ولا تخالفه ولا تناقضه.

وسواء كانت السنة تابعة للقرآن الكريم أو مستقلة عنه. فإنما هى مما أتانا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم، علينا أن نعمل بها ونأخذها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1].

والضال المضل هو المعرض عن السنة لا يلقى لها بالاً، كما قال: «إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضال مضل»[2].

ونعرض فيما يلى بعض الأحاديث[3]، إذ قد نحصل منها على ما توحى به من إرشادات ونصائح وعبرة وعظات.

باب حلاوة الإيمان :

حدثنا "محمد بن المثنى" قال : حدثنا "عبد الوهاب الثقفى" قال : حدثنا "أيوب" عن "أبى قلابة" عن "أنس" عن النبى -صلى الله عليه وسلم- قال : «ثلاث

---

[1] سورة الحشر: ٧.

[2] الكفاية فى علم الرواية للخطيب البغدادى، ص٤٩.

[3] أوردها وقام بشرحها : د. شرف الدين الراجحى : دراسات لغوية لنماذج من صحيح البخارى، ص ٤٩ وما بعدها.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من كن فيه وجد حلاوة الإيمان أن يكون ا لله ورسوله أحب إليه مما سواهما وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار».

شرح اللغة :

- من كن فيه : وجدن فيه.. وكن هنا فعل ماض تام.
- فيه : فاعل بمعنى وجد وليست فعلاً ناقصًا يحتاج إلى اسم وخبر.
- وجد حلاوة الإيمان : وحلاوة الإيمان لذته المعنوية وهى استعارة مكنية حيث شبه الإيمان بشيء لذيذ ذى طعم مثل العسل مثلاً وحذف ورمز إلى شيء من لوازمه وهو الطعم.
- يقذف : يلقى بشدة والتعبير بيقذف أفضل هنا من التعبير بيلقى أو يرمى أو يطرح ففيها شدة وفيها الإجبار على الإلقاء.

أضواء حول الحديث الشريف

يتحدث الرسول -صلى ا لله عليه وسلم- عن خصال ثلاث إذا وجدت فى المؤمن فإنه يحس بحلاوة الإيمان وهى لذة معنوية لا تعادلها لذة حيث تجعل المؤمن مطمئن النفس هادىء البال -وهذه الحلاوة تملأ قلبه نورًا وتشيع الراحة والأمان فى جسده وعقله وذهنه فإنك إذا أكلت شيئًا محببًا إليك من أنواع الفاكهة مثلاً فإنك تحس بلذة حسية ولكن هذه اللذة الحسية موطنها شهوة البطن فقط وهى تزول بزوال تأثير الإحساس بطعم هذه الفاكهة الحسية أما حلاوة الإيمان وطلاوته فإنه يبعث فى النفس والعقل والروح دفئًا وأمانًا يستمر أثره فى قلب المؤمن ما دام مستمرًا على منهج ا لله تعالى.

وأول هذه الخصال (من كان ا لله ورسوله أعظم حبًا عنده مما سواهما)

وتعنى هذه الخصلة أن المؤمن يقيم حياته على أن ا لله ورسوله أحب إليه من كل أمور الدنيا فالإنسان بطبيعته يحب نفسه فيأتى الإسلام فيأمره بالابتعاد عن الأنانية

والطمع والحقد والحسد بتشريع الزكاة والصدقة. والإنسان بطبيعته يحب أولاده ولكن المؤمن يعلم أن حبه لأولاده نابع من حبه لإيمانه فإذا خالف الأولاد منهج الله تعالى فإنه يدفعهم إلى طريق الله تعالى ورسوله لأنه المنهج السليم الذى اختاره ليحقق له سعادة الدنيا والآخرة.

والإنسان بطبيعته يحب المال وقد يشغله حب المال عن تنفيذ أوامر الله تعالى بإخراج الزكاة والصدقة للمساكين ولذلك فإن الرسول -صلى الله عليه وسلم- يضع منهجًا واضحًا للمؤمن بأنه وجب أن يضع نصب عينيه أن تكون أوامر الله تعالى ورسوله هى أول المناهج التى يسير عليها وأن حب هذه الأوامر نابع من حب المؤمن للإسلام ومنهجه الذى يقدم له السعادة. والمراد بالمحبة هنا المحبة الفعلية التى هى الميل إلى ما فيه صلاح الدنيا والآخرة، ومحبة الرسول تستلزم العمل بشريعته ونلاحظ هنا تثنية الضمير فى قوله (مما سواهما) إشارة إلى أن محبة إحداهما ملازمة للأخرى مع أن المقام مقام إيجاز وقدمت محبة الله و رسوله لأنها أساس وعماد لها.

(وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله)

الإنسان بطبيعته يميل للتعارف والحياة الاجتماعية وقد يحب المرء شخصًا لهدف دنيوى يتمثل فى المصالح المادية أو الحسية أو منفعة شخصية أو طلب جاه أو رئاسة ولكن أعظم حب هو الحب فى الله أى يجتمع المؤمنان على حب الله تعالى -حسب منهج الله تعالى ورسوله- يسيران على منهج الإيمان بخطى ثابتة يلتقيان فى سبيل الله -يتحابان فى سبيل الله- فالمؤمن إذا أحب أخاه المؤمن فهو يحبه لأنه امتثل لأوامر الله تعالى واجتنب نواهيه فينضم إليه فى طريقه الإيمانى لتزيد صحبة الإيمان محبة. ولقد اهتمت الصوفية بالحب فى الله تعالى وقسموه إلى درجات، ذلك لأنهم تعلقوا بمنهج الله تعالى وساروا فى طريقه فإذا أحب المؤمن أخاه فى الله لا لمصلحة دنيوية فإنه يحس بحلاوة هذا الحب لأنه يعمر الإيمان ويشع منه نورًا وضياء.

أما الخصلة الثالثة وهى :

(أن يكره أن يعود فى الكفر كما يكره أن يقذف فى النار).

والإيمان نعمة كبرى أنعم الله تعالى بها على أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- فالإنسان إذا أحس بنعمة الإيمان -الذى جعلته يعبد الله تعالى وحده لا شريك له ويؤمن برسوله -صلى الله عليه وسلم- ويمتثل لأوامر الله تعالى ويجتنب نواهيه- إنما يفعل ذلك لأنه أحس بأن الإسلام قد انتشله من ضياع الوثنية والمادية والضلال ودلّه على الطريق القويم الذى يسعد حياته فى الدنيا والآخرة- ولذلك فإن المؤمن يكره أن يرجع إلى الكفر أو إلى طريقه -طريق المفاسد والشهوات والذنوب- فكأنه يكره أن يلقى فى النار ونعمة الإسلام أعظم نعم المؤمن-والإنقاذ من الكفر إما بوجود المرء أول الأمر على الفطرة الإسلامية وإما بالإقلاع عن ظلمة الكفر والدخول فى نور الإسلام وعلى ذلك يدخل فى مضمون الحديث من لم يسبق منه كفر أصلاً وأن تكون تلك الكراهة مثل كراهة إلقائه فى النار وإحراق نار الدنيا ولا شك أن إلقاء المرء فى النار مكروه كراهة شديدة ففيه آلام شديدة من إزهاق الروح وغيره وبذلك يتبين أن الكافر فى الدنيا وكأنه يعيش ميتًا بلا حياة ولا روح ولا حس وكأنه قد ألقى فى نار الدنيا وهو يعذب فى الآخرة عذابًا شديدًا.

حدثنا "سعيد بن عفير" قال : حدثنا "ابن وهب" عن "يونس" عن "ابن شهاب" قال : قال "حميد بن عبد الرحمن" سمعت "معاوية" خطيبًا يقول : سمعت النبى -صلى الله عليه وسلم- يقول : **«من يرد الله به خيرًا يفقهه فى الدين وإنما أنا قاسم -والله يعطى- ولن تزال هذه الأمة قائمة على أمر الله لا يضرهم من خالفهم حتى يأتى أمر الله»**[1].

---

[1] الإمام البخارى : صحيح البخارى بحاشية السندى، جـ ١، ص ٢٤.

شرح اللغة والنحو :

- يرد : فعل مضارع مجزوم فعل الشرط وأصله يريد لأن ماضيه أراد. وحذفت الياء وتلاحظ أن السكون علامة الجزم قد حركت لالتقاء الساكنين.

- يفقهه : جواب الشرط مجزوم بالسكون والهاء ضمير فى محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر جوازًا يعود على لفظ الجلالة والفقه معناه الفهم والتعمق فى العلم وبذلك يعلمه الله تعالى أسرار الشريعة.

- قائمة على أمر الله : أى يسير على دين الله وشريعته.

- حتى يأتى أمر الله: حتى يأتى قضاء الله تعالى بانتهاء الحياة على الأرض.

أضواء حول الحديث الشريف :

يبين الرسول -صلى الله عليه وسلم- فى هذا الحديث الخير والسعادة الذى يتمناه المؤمن - فإن الله إذا أحب عبدًا أعطاه من خيره وعلمه وفضله -فإذا تفقه المؤمن فى الدين وفهمه وتعلم أسرار الشريعة وما انطوت عليه من أوامر ونواهى والدين ما شرع على لسان النبى -صلى الله عليه وسلم- فإن الله تعالى قد أعطاه بذلك خيرًا عظيمًالا يقدر بمال - لأن العلم والعلماء أعظم منزلة عند الله تعالى وهم ورثة الأنبياء فالفقيه يعلم الناس أسرار دينهم ويحثهم على الخير وينهاهم عن المنكر وبذلك يفيد الناس ويستزيد من الخير وصاحب المال إذا أخرج مالاً نقص ذلك من مجموع ماله أما العالم إذا أخرج علمًا فإن علمه يزيد بعدد من تعلم منه واستفادة العالم نفسه بسؤال من يسأله- والمقصود بالتفقه هنا أن يكون لوجه الله تعالى لا رياء ولا سمعة ولا طمعًا فى منصب من مناصب الدنيا أو تقربًا إلى حاكم أو رئيس ولذلك كان العلماء من السلف الصالح يتحاشون التقرب من الحكام والأمراء ليكون علمهم خالصًا لوجه الله تعالى.

أما الشطر الثانى من الحديث الشريف فبين الرسول -صلى الله عليه وسلم-

أن الخير فى أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- سيظل قائمًا إلى يوم القيامة وأن القرآن الكريم الذى تكفل الله تعالى بحفظه وهو الدستور الأول للمسلمين سيظل قائمًا إلى يوم القيامة - وأن الأمة الإسلامية ستحرس شريعة الله تعالى لا يهمها مخالفة غيرهم لتعاليم الله تعالى وهذا تنبيه للمسلمين أن لا يطيعوا تلك الدعوات الهدامة بترك دينهم والاتكال على الماديات فقط والانصياع لأوامر دعاة الحضارة المادية وينسون بذلك أوامر الله تعالى وتعاليم دينه (فإذا جاء أمر الله) وهو تعبير جميل يعبر عن أن الله تعالى إذا أراد أن ينهى حياة الإنسان على وجه الأرض فهذا أمره لا راد له فإذا جاء هذا الأمر انتهت حياة الإنسان.

حدثنا "عمران بن ميسرة" قال : حدثنا عبد الوارث عن "أبى التياح" عن "أنس" قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : **«أن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويثبت الجهل ويشرب الخمر ويظهر الزنا»**[1].

شرح اللغة :

- أشراط : جمع شرط بفتح الراء أى علاقة -والشرط بسكون الراء إلزام الشىء والتزامه فى البيع ونحوه كالشريطة وجمعه شروط[2] .
- يرفع العلم : يقل العلم أو تقل قيمة العلماء بين الناس حيث يصبح الجاهل سيدًا فى آخر الزمان ولذلك يقبض الله تعالى أرواح العلماء.
- يثبت الجهل : ينتشر ويكون سيدًا بأن يبجل الناس الجاهل لأنه ذو مال وسيادة وجاه وعظمة.

أضواء حول الحديث الشريف :

يبين الرسول -صلى الله عليه وسلم- هنا بعض علامات يوم القيامة :

---

[1] البخارى : صحيح البخارى (المتن) حاشية السندى : جـ ١، ص ٢٦.

[2] الفيروزابادى : القاموس المحيط، جـ ٢، ص ٣٦٥.

والساعة هنا المقصود بها يوم القيامة ولها أسماء كثيرة منها الحاقة، والقارعة، والزلزلة، ولا يعرف ميعاد يوم القيامة أحد إلا الله تعالى، ولكن الله تعالى أتاح إلى نبيه بعض علاماتها -التى بدأت تظهر فى زماننا- ومن أول علامات يوم القيامة أى اقتراب ميعادها -أن ينسى الناس ربهم فينساهم الله تعالى ذلك لأنهم ابتعدوا عن منهج الله تعالى باتباع أوامره واجتناب نواهيه بانغماسهم فى الحياة المادية والترف والنعيم وكثرة المال فيصبح المال سيد الناس ويصبح صاحب المال مبجلاً معظمًا رغم أنه لا يسير على القيم والمبادئ المثلى التى دعا إليها الإسلام وهو يسير والشيطان فى طريق واحد -أما العلماء فيأتى زمن لا يبجلهم الناس ولا يوقرونهم لأنهم يرون فيهم رقباء على المنهج السوى الذى يقره الإسلام ويجدون فى العلماء من لا مال لهم وحياة الناس تسير مع تطور الزمن مع المال ولذلك فإن الله تعالى يقبض أرواح العلماء ويقل العلم وينتشر الجهل- بأن يكون سيد المجتمع- وينغمس الناس فى شهوات المادية وطغيانها فلا يجدون عالمًا يصدهم عن الباطل وإذا كان هناك علماء فإنما هم علماء الدنيا يتاجرون بعلمهم طمعًا فى مال أو منصب وتنتشر بذلك الموبقات وأهمها شرب الخمر وكثرة الزنا وانتشاره وهذا دليل على ابتعاد الناس عن منهج الله تعالى فيحق على الدنيا النهاية لأنهم فسدوا وطغوا بظلمهم ونجد تنبيهًا من الرسول -صلى الله عليه وسلم- «إلى أن العلماء عليهم واجب كبير ومسئولية كبرى لأنهم يراقبون أحوال الناس وينهونهم عن المنكر ويأمرونهم بالمعروف فإذا سكتوا ووافقوا المجتمع على شره فإنهم ليسوا بعلماء».

حدثنا "قتيبة" حدثنا "إسماعيل بن جعفر" عن "عبد الله بن دينار" عن "ابن عمر" قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- **«إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وأنها مثل المسلم فحدثونى ما هى فوقع الناس فى شجر البوادى قال عبد الله**

ووقع فى نفسى أنها النخلة فاستحييت ثم قال : حدثنا ما هى يا رسول ا لله -صلى ا لله عليه وسلم- قال هى النخلة»[1].

شرح اللغة :

- وقع الناس فى شجر البوادى : فكر الناس ونظروا وتدبروا.
- شجر البوادى : شجر الصحراء.
- استحييت : أى خجلت لأن "ابن عمر" -رضى ا لله عنهما- كان صغير السن فى الحاضرين كبار الصحابة مثل أبيه "عمر بن الخطاب" -رضى ا لله عنهما- ومن هو أكبر منه سنًا فامتنع بأدب.

أضواء حول الحديث الشريف :

أعطى الرسول -صلى ا لله عليه وسلم- مثالاً رائعًا لحال المؤمن فى حياته وتشبيهه بالنخلة وهو تشبيه واقعى فالنخلة كانت هى الشجرة الغالية عند العرب فى الصحراء. وهى شجرة لها منافع عديدة للإنسان ففيها الثمر الرطب ومنها التمر وله ألوان متعددة وهى شجرة عالية راسخة بجذورها فى الأرض لا تسقطها رياح ولا يستطيع أن يصعد إليها إلا خبير ذو دربة.

وقد أراد الرسول -صلى ا لله عليه وسلم- أن يبين للمسلمين صورة واقعية لحياة المؤمن فأثار انتباههم بسؤال يثير اهتمامهم ويشتد شوقهم لمعرفة الإجابة. وكان فى المجلس ("عبد ا لله بن عمر" -رضى ا لله عنهما-) وقد فكر فى الإجابة وعرف أنها النخلة ولكنه لم يتكلم حياءًا منه وإجلالاً وإكبارًا لكبار الصحابة الذين كانوا فى مجلس الرسول -صلى ا لله عليه وسلم- فقد كان فى المجلس "أبو بكر الصديق" و"عمر ابن الخطاب" -رضى ا لله عنهما- وهذا يدل على صفة المؤمن من توقير الكبير واحترام من فى المجلس.

---

[1] الإمام البخارى : صحيح البخارى بحاشية السندى، جـ ١، ص ٢١.

وقد بدا الرسول -صلى الله عليه وسلم- في تشبيه المؤمن بالنخلة بأنها لا يسقط ورقها والفعل يسقط هنا غير الفعل أسقط الذى يدل على أن الورق يسقط بفعل فاعل أما يسقط فقد يسقط -أو يتساقط بدون فاعل وهذا يدل على أنها شجرة قوية لا تتساقط أوراقها في الخريف كما يتساقط ورق كثير من الشجر وبهذا تشبه المؤمن بأنه قوى صلب لا يسقط ولا يتساقط أمام النوائب فلا تزعزعه النوائب ولا يهتز لمحنة بل هو صامد قوى يجابه الأحداث ويواجه الباطل بإرادة صلبة قوية -والمؤمن مثل النخلة في صلابتها وارتفاعها وخيرها ونفعها للناس عامة- فإذا كانت النخلة تعطى الثمر للناس مختلفًا ألوانه وأنواعه وتعطى لهم ما ينفعهم في حياتهم -وتعطى لهم الظل الوارق- وهي مرتفعة عالية -باسقة- والمؤمن كذلك يعطيه الإيمان قوة وصلابة وإرادة لا يفلها الحديد فهو مرتفع بالإيمان لا يخضع لباطل ولا ينحنى أمام ظالم بل هو يقف مع الحق ولو على نفسه لا يسقط أبدًا ولا يركع ولا يركن إلى الذل -وهو مع ذلك ينفع الناس بعلمه وماله ونفسه- يساعد الضعيف ولا يبخل بعلمه وماله على الفقراء، يعطى لأنه يعلم أن الله تعالى قد أعد له ثوابًا وجزاءًا عظيمًا على عمله.

وبذلك يكون المؤمن قد ارتفع بإيمانه إلى آفاق عالية مثل النخلة فهو موصول بالسماء -إيمانه ثابت في قلبه لا يهتز ولا ينقص- وروحه ونفسه وعمله تتعلقان بالإيمان وأوامر الله تعالى فهو يشبه النخلة بهذا في ثباتها ورسوخها وعزتها وخيرها وبركتها -والمؤمن كريم لا يتجرد من لباس التقوى مثل النخلة التي لا تتجرد من الأوراق.

والحديث الشريف يؤكد قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[1].

---

[1] سورة إبراهيم : آية ٢٤.

وبهذا الحديث نرى فصاحة الرسول -صلى الله عليه وسلم- فى تقريب التشبيه بشىء حسى وواقعى ملموس أمام العرب ليضرب إلى عقولهم قيمة العمل وقيمة الإيمان فى الدنيا والآخرة.

حدثنا "أبو اليمان" أخبرنا "شعب" حدثنا "أبو الزناد" أن "عبد الرحمن" حدثه أنه سمع "أبا هريرة" -رضى الله عنه- أنه سمع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول : **«مثل البخيل والمنفق كمثل رجلين عليهما (جبتان)[1] من حديد من تديتهما إلى تراقيهما فأما المنفق فلا ينفق إلا سبغت أو وفرت على جلده حتى تخفى بنانه وتعفو أثره وأما البخيل فلا يريد أن ينفق شيئًا إلا لزمت كل حلقة مكانها فهو يوسعها ولا تتسع»[2]** .

شرح اللغة :

- جبتان : مثنى جبة وهو نوع من الثياب تلبس وجمعها جبب وجباب والجبة من أسماء الدرع أيضًا.
- أما جنتان : فهى تعنى جنة. يقال جنه الليل عليه جنًا وجنونًا وأجنه ستره وكل ما ستر عنك فقد جن عنك والجنة بالضم كل ما وقى وخرقة تلبسها المرأة والجنة فى الأصل الحصن سميت بها الدرع لأنها تحصن صاحبها وتستره عن الحرب[3]
- الثدى : جمع ثدى وهو خاص بالمرأة أو عام.
- تراقيهما : جمع ترقوة وهما العظمان المشرفان فى أعلى الصدر من رأس المنكبين إلى طرف ثغرة النحر.
- سبغت : طالت وامتدت وغطت

---

[1] وفى رواية (جنتان) نفس الصحيفة، جـ ١، ص ٢٥٠ من صحيح البخارى.

[2] الإمام البخارى : صحيح البخارى بحاشية السندى، جـ ١، ص ٢٥٠.

[3] الفيروزابادى : القاموس المحيط، جـ ٤٣، ص ٢١٠.

- أوفرت : (وفر من الوفور) أى كملت واتسعت أو (وشرت) والمعنى واحد فى الكلمتين.

-البنان : الأصابع أو أطرافها (وهى الأنامل) مفردها (بنانة).

- تعفو أثره : عفا يستعمل فعلاً لازمًا فلا يحتاج إلى مفعول به تقول :

عفت الديار أى أمحت وبليت ويستعمل متعديًا تقول عفاها الرياح أى طمسها وهى هنا متعدية بمعنى تغطى أثر المشى لطولها ووصولها إلى الأرض.

- أما : هنا حرف تفصيل : قال علماء النحو هى كلمة واحدة حرف يفيد معنى الشرط وليس موضوعه له، بل هى نائبة عن حرف الشرط وفعله وتفيد التوكيد دائمًا، والتفصيل كثيرًا.

أضواء حول الحديث الشريف :

المال عصب الحياة وأحد أركانها والناس جميعًا تتسابق إلى جمع المال وكثيرًا منهم لا يبالون اليوم من أى مصدر كان المال، أهو من حرام أم من حلال، وبذلك يحفر الإنسان قبره بيده، لقد اهتم الإسلام بتنظيم العلاقة بين الإنسان والمال فلم يجعل المال غاية للمؤمن فى حياته وأخراه بل هو وسيلة للرزق الحلال والإنفاق على الفقراء -ولم يأمره بالتقطير على نفسه وأهله أو بالإسراف فى ماله- ولكنه وضع فرض الزكاة وجعلها ركنًا أساسيًا من أركان الإسلام- ليطهر المؤمن من شهوة حب المال التى تجلب له الجشع والأثرة والطمع والرغبة فى التملك والأنانية والخوف من الناس والتعالى عليهم، والحديث الشريف يصور هنا الجانب النفسى والمادى لكل من المنفق والبخيل -فالمتصدق تنشرح صدره للصدقة يفرح بها لأنه أدى أوامر الله تعالى ولأنها طهرت نفسه من شهوة الطمع والحرص وحب التملك والأنانية ويسعد لأنه ساعد أخاه المؤمن ومنعه من التردى فى مهالك السرقة والخيانة وستره فى حياته.

أما البخيل فيضيق بالصدقة وتنقبض صدره لها ويمسك يده عنهـا وكأنـه مقيـد بأغلال تجمع يده إلى رقبته. ذلك لأن البخيل حريص شره طامع، أنانى، تضيـق نفسـه بحياته بعد أن ترك أوامر الله تعالى.

ومن الجانب المادى فإن مال المتصدق يربو ويزيد ويبـارك الله تعـالى فيـه، أمـا البخيل فيمحق الله تعالى ماله أو يصاب بـالكوارث أو يهبه الله تعـالى أولادًا مسـرفين يمحقون ما جمع. وفى الحديث الشريف تمثيل رائع للمنفق والبخيـل برجلـين أراد كـل منهما أن يلبس درعًا يحميه فأدخل كل منهما درعه مـن جهـة رأسـه وعالجـه لينبسـط على جسمه- أما أحدهما فلبسه بسهولة وغطى الدرع جميع جسده. وأما الآخر بعـد أن أدخله فى رأسه وأدخل يده فيه لينزله على جسمه ضاق عليه الدرع وضمر وتقلص وحبسه فى هذا الوضع مغلولة يداه إلى عنقه.

ووجـه الشبـه فـى الأول (المنفـق) السـهولة والاتسـاع والحمايـة وفـى الثـانى (البخيل) الصعوبة والضيق وعدم الوفاء بالغرض، فالمنفق ينفق بعض ماله فى سـبيل الله فتستريح نفسه وتهنأ هياته فيعيش فى سعادة وأمان. أما البخيل فلا ينفق فى سبيل الله شيئًا بل لا ينفق على نفسه وأهله فهو تعيس فى حياته يضيق بنفسه وتضيق نفسه به.

وبذلك يدعو الحديث الشريف إلى الإنفاق فى سـبيل الله تعـالى، فليـس المـال بنافع أحدًا يوم القيامة إلا المتصدقين وينهى عن البخل والتقتير على الفقراء والمسـاكين، بل إن الله تعالى توعد الكانزين للذهب والفضة بـالعذاب الشـديد والبخيـل فـى الدنيـا يجمع البخل لصاحبه سوء الذكر وسقوط الهيبة وسوء الحياة فى الدنيا وشدة العداوة.

الإسكنـــدرية

سبتـمـتبر ١٩٩٧



ثبت أهم المراجع والمصادر


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

-ابن تيمية :

١-كتاب الحديث، مجلد ١٨.

٢-منهاج السنة.

-ابن حجر العسقلانى :

٣-فتح البارى، بشرح صحيح البخارى، جـ٥، المكتبة السلفية، القاهرة.

-ابن خلدون :

٤-مقدمة ابن خلدون.

-ابن قيم الجوزية :

٥-المنار المنيف فى الصحيح والضعيف.

-ابن كثير :

٦-"البداية والنهاية"، دار الغد العربى، القاهرة، ١٩٩١.

-د.أبو شهبة :

٧-فى رحاب السنة.

-أحمد بن حنبل :

٨-المسند، طـ المكتب الإسلامى.

-أحمد أمين :

٩-فجر الإسلام.

-د. أحمد الشرباصى :

١٠-أدب الأحاديث القدسى.

-د.أحمد عمر هاشم :

١١-الدفاع عن الحديث النبوى.

-أحمد شاكر :

١٢-الباعث الحثيث، لابن كثير، القاهرة، ١٩٧٩.

-البخارى :

١٣-صحيح البخارى، المجلد الأول، "كتاب العلم".

-البغدادى :

١٤-شرف أصحاب الحديث.

١٥-الفرْقُ بين الفِرَق.

-الترمذى :

١٦-سنن الترمذى.

-الحافظ بن حجر :

١٧-شرح النخبة.

١٨-توضيح الأفكار.

-الحاكم :

١٩-المستدرك، "كتاب العلم".

-الشافعى :

٢٠-الرسالة.

-الذهبى :

٢١-دول الإسلام.

-السيوطى : الإمام جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبى بكر.

٢٢-اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة.

٢٣-تدريب الراوى.

- د.الشحات زغلول :
٢٤-جهود المسلمين فى توثيق الخبر.
-الصنعانى :
٢٥-توضيح الأفكار.
-القاسمى :
٢٦-قواعد التحديث.
-القاضى عياض :
٢٧-الإلماع، ط القاهرة، ١٩٧٨.
-الكنانى : ابن جماعة المتوفى (٧٣٣هـ).
٢٨-مختصر علوم الحديث.
-اللكنونى :
٢٩-ظفر الأمانى فى مختصر الجرنانى، تحقيق د.تقى الدين النووى، الهند، ١٩٩٥.
-المقريزى :
٣٠-خطط المقريزى .
-النبهانى : محمد بن خليفة
٣١-النخبة النهبانية، شرح البيقونية.
-النووى : يحيى بن شرف.
٣٢-شرح الأربعين حديث النووية.
٣٣-الأحاديث القدسية.
-دائرة المعارف الإسلامية :
٣٤-العدد الأول، شركة السفير، القاهرة، ١٩٩٠.

-سعيد بن منصور :

٣٥-"من مظان المعضل والمرسل"، "كتاب السنن".

-د. صلاح الدين الأدلبى :

٣٦-منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى، طـ. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣.

-عز الدين بن الأثير :

٣٧-أسد الغابة فى معرفة الصحابة.

-د.كوثر محمود المسلمى :

٣٨-مباحث علوم الحديث، طـ. القاهرة، ١٩٩٣.

-د.محمد أديب صالح :

٣٩-لمحات فى أصول السنة.

-د.محمد عجاج الطيب :

٤٠-أصول الحديث.

-د.مصطفى السباعى :

٤١-السنة ومكانتها من التشريع الإسلامى.

-د.نور الدين عتر :

٤٢-منهج النقد فى علوم الحديث، ط دار الفكر، دمشق، ١٩٨١.

الفهـــــرس

الموضـــوع	الصفحة

شركة الجلال للطباعة
أول شارع السمن - العامرية
٠١٢٣٣٢١٥٠٣



